وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية ، التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : 2016

مذكرة بعنـــــوان :

دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المد وعات

حالة الجزائر للفترة 000 014؛)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الـ لب (ة) :
- سمية درادة

إشراف الأستا ذ (ة) :
- سعاد بوبحة

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أيوب صكري	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
سليمان أسيا تيش تيش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
سعاد بوبحة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 015؛ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله والشكر له أولا واخرا أن وفقني ومكنني من إتمام هذه المذكرة، وأسأله أن يتقبلخلاصة جهدي خالصا

لوجهه الكريم.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وكامل العرفان، ووافر الامتنان لأستاذتي ومشرفتي: سعاد بوبحةلتوجيهاتها القيمة وقبولهاالإشراف على هذه المذكرةفجزاها الله كل خير.

كما أتوجه بالشكر و العرفان للأستاذين الفاضلين لطرش جمال، أبو بكر بوسالم لما قدماه من نصائح و معلومات قيمة.

وكذا أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة و إبداء ملاحظاتهم و توجيهاتهم

ولا أنسى أ ن أشكر

كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل وفي الأخير اسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه وان يتقبله في ميزان الحسنات إنه السميع القريب مجيب الدعوات.

سمية

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى.....

من أحمل إسمه بكل فخر و إعتزاز

إلى سندي و قوتي وملاذي بعد الله ، أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا

إلى.....

ينبوع الصبر و التفاؤل

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة، أمي العزيزة أسأل الله أن يحفظهالنا

إلى.....

من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي، إخوتي راجية من الله عز وجل أن يحفظهم

جميعا و يجعلهم قرة عين لي

إلى.....

أخي عصام رحمة الله عليه

إلى.....

جميع صديقاتي و زميلاتي اللواتي إنشغلن بانشغالي في هذا البحث

إلى.....

كل من علمني حرفا فصرت له عبدا، أساتذتي الكرام في كل أطوار التعليم

إلى.....

كل من يحمل هم الدعوة و يحافظ على قضية الأمة.

سمية

قائـــمـــة

المحتويـــــات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
قائمة المحتويات	III-I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ–و
تمهيد	**ب**
أولا: إشكالية الدراسة	**ب**
ثانيا: فرضيات الدراسة	**ج**
ثالثا: أسباب إختيار الموضوع	**ج**
رابعا: أهمية الدراسة	**ج**
خامسا: أهداف الدراسة	**ج**
سادسا: حدود الدراسة	**ج**
سابعا: منهج الدراسة	**د**
ثامنا: صعوبات الدراسة	**د**
تاسعا: الدراسات السابقة	**د**
عاشرا: هيكل الدراسة	**و**
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	**02–39**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية	**03**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية ومدى تميزهاعن التجارة الداخلية	**03**
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها	**05**
المطلب الثالث: التجارة الخارجية والتخصص الدولي	**07**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	**09**
المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية	**09**
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية	**17**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	**21**

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	**25**
المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها	**25**
المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية	**27**
المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	**31**
خلاصة الفصل	**39**
الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات	**86-41**
تمهيد	**41**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات	**42**
المطلب الأول: مفهوم و أهمية ميزان المدفوعات	**42**
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات	**45**
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات وأهم مؤشراته	**50**
المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات	**53**
المطلب الأول: معنى التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات	**53**
المطلب الثاني: أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات	**56**
المطلب الثالث: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات	**60**
المبحث الثالث: طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات	**62**
المطلب الأول: آليات معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات	**62**
المطلب الثاني: مداخل معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات	**71**
المطلب الثالث: تدخل الدولة وأدوات السياسة التجارية لعلاج إختلال ميزان المدفوعات	**82**
خلاصة الفصل	**86**
الفصل الثالث: التجارة الخارجية ووضعية ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2014)	**125-88**
تمهيد	**88**
المبحث الأول: لمحة عن التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر	**89**
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر	**89**
المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري	**99**

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	**101**
المبحث الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2014)	**102**
المطلب الأول: دراسة وتحليل وضعيةالميزان الجاري	**103**
المطلب الثاني: دراسة وتحليل وضعية ميزان رأسالمال	**104**
المطلب الثالث: دراسة وتحليل وضعية ميزان المدفوعات	**105**
المبحث الثالث: دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000- 2014)	**107**
المطلب الأول: دراسة وتحليل لدور الميزان التجاري في تحسين ميزان المدفوعات	**107**
المطلب الثاني: دراسة وتحليل لدور ميزان الخدمات في تحسين ميزان المدفوعات	**121**
المطلب الثالث: دراسة وتحليل لدور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات	**124**
خلاصة الفصل	**125**
الخاتمة	**131-127**
أولا: نتائج الدراسة	**127**
ثانيا: إختبار الفرضيات	**129**
ثالثا: توصيات	**130**
رابعا: أفاق الدراسة	**131**
قائمة المراجع	**133**
الملاحق	**143**
ملخص الدراسة	-

قائـــمـــة

الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	التكاليف المطلقة مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة	10
(02-01)	وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/ سنة	12
(03-01)	المثال العددي الذي افترضه جون استيوارت ميل باليادة	16
(04-01)	مصفوفة التكتل الإقتصادي	38
(01-02)	مكونات ميزان المدفوعات الدولي	49
(01-03)	تطور حصة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات السلعية (1994-1999)	99
(03 -02)	تطور رصيد الميزان الجاري للفترة (2000- 2014)	103
(03 -03)	تطور رصيد ميزان رأس المال للفترة (2000- 2014)	104
(03 -04)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000- 2014)	106
(03 -05)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)	108
(03 -06)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000- 2014)	111
(03 -07)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2014	112
(03 -08)	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)	114
(03 -09)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000- 2014)	115
(03 -10)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنة 2014	116
(03 -11)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000- 2014)	118
(03 -12)	دور الميزان التجاري في تحسين ميزان المدفوعات للفترة (2000-2014)	120
(03 -13)	تطور ميزان الخدمات الجزائري للفترة (2000- 2014)	122
(03 -14)	دور ميزان الخدمات في تحسين ميزان المدفوعات للفترة (2000-2014)	123
(03 -15)	دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات	124

قائـمـــة

الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	**23**
(02-01)	التجارة الخارجية وفقا لنموذج دورة حياة المنتج	**24**
(01-02)	مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت	**65**
(02-02)	مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	**66**
(03-02)	مخطط توضيحي لآلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكنزية	**69**
(01-03)	تطور إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)	**109**
(02-03)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2014	**113**
(03-03)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)	**114**
(04-03)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنة 2014	**117**
(05-03)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2014)	**119**
(06-03)	تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000- 2014)	**120**

قائـــمـــــة

المـــــلاحـق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	دور الميزان التجاري في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر	**143**
02	دور ميزان الخدمات في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر	**143**
03	دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر	**143**

المـقدمـــة

تمهيد:

لم يعد هناك اقتصاد في عالمنا الحالي يعيش بمعزل عن الاقتصاد الدولي،إذا تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول فجاء هذا القطاع محتلا الدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول نظرا لما تقتضيه الحاجة من تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات، التي ينجم عنها حقوق والتزامات للدولة اتجاه باقي الدول يجري التعبير عنها بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حساب ميزان المدفوعات الذي يحكمه سجلا وافيا لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين هذا البلد والعالم الخارجي.

وفي هذا الإطار نجد أن العديد من الدول النامية تعمل على المحافظة على ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، و تحقيق الرفاهية و الكفاءة الاقتصادية، هذا ويعتبر من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية.

والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث بعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت دعمه بالاستقلال الاقتصادي، الذي كان يسيطر عليه الاقتصاد الفرنسي في مجال المبادلات التجارية، بإعتبار هذا القطاع المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الداخل اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية المتمثلة أساسا في البترول و الغاز الطبيعي، هذا ونجد أن الدولة الجزائرية خلال مسيرتها التنموية عمدت أن تسير هذا القطاع بانتهاج سياسات عديدة تتلائم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدولة وذلك من خلال فرض الرقابة على التجارة الخارجية كمرحلة أولى ثم احتكارها في المرحلة الثانية، وتحريرها أخيرا بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي وتبني المنهج الليبيرالي .

أولا:إشكالية الدراسة

تعد التجارة الخارجية الجزائرية بمثابة همزة وصل مع باقي الدول، والتي تترتب عليها حقوق والتزامات متبادلة، ولمعرفة حصيلة هذه المعاملات تقوم الدولة بإجمالها في سجل يدعى ميزان المدفوعات باعتباره أهم سجل اقتصادي.

مماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التجارة الخارجية في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى مساهمة التجارة الخارجية المنظورة في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر؟
2. ما مدى مساهمة التجارة الخارجية للخدمات في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر؟
3. ماهي الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات الجزائري بعد تحرير التجارة الخارجية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه ارتأينا وضع الفرضيات المحتملة التالية:

1. تساهم التجارة الخارجية المنظورة التي تتأثر بشكل كبير بالصادرات النفطية في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.
2. تساهم التجارة الخارجية للخدمات في تحسين وضعية الميزان الجاري ومن ثم وضعية ميزان المدفوعات ككل.
3. إن تحرير التجارة الخارجية يعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات الجزائري.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نجملها في الأتي:

1. الرغبة في معرفة دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات وخاصة ميزان المدفوعات الجزائري.
2. تعتبر هذه الدراسة من مواضيع الساعة ولب انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر.
3. اهتمامي الكبير وميولي الشخصي لدراسة مواضيع المالية الدولية.

رابعا: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع الذي ينبع من واقع أن قطاع التجارة الخارجية قد حظي باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياستها الدولية في البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات وتقليص الواردات، خاصة وأنها تجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الخارجية مما يفرض ضرورة معرفة العلاقة بين التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ويمكن أن تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال ماستسفر عليه من نتائج وما تقدمه من مقترحات.

خامسا: أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على التجارة الخارجية وسياستها وميزان المدفوعات ومعالجة إختلالاته.
2. محاولة إدراك العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، والتي يمكن أن تكون التجارة الخارجية أداة تأثير على ميزان المدفوعات.
3. معرفة واقع وأفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة.
4. معرفة مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للتصدي للأزمات كأزمة 1986م.

سادسا: حدود الدراسة

1. **حدود الدراسة الزمنية:** من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014.

2. **حدود الدراسة المكانية:** لقد ركزنا في هذه الدراسة على دراسة حالة الجزائر.

سابعا: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف البحث و الإحاطة بمختلف جوانبه فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة يتمثل في المنهج الوصفي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية و ميزان المدفوعات و أوضاعه المختلفة، كما يتطلب الأمر الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال ذكر التطور التاريخي لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مع الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي الذي يمكّن من تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال المعالجة الإحصائية للمعطيات باستخدام البرنامج المتمثل في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss).

ثامنا: صعوبات الدراسة

كأي بحث، بحثنا لا يخلو من الصعوبات، نوجزها في الأتي:

1.اختلاف الواقع المعاش عن الجانب النظري مما يصعب مهمة فهم و تطبيق هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الجزائري.

2. عدم وجود نظام معلومات اقتصادية و اجتماعية موحدة للإحصائيات في الجزائر.

3.اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى أخر، ومن جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات وتعددها بتعدد المصادر.

تاسعا: الدراسات السابقة

1.دراسة نعيمة زيرمي بعنوان "**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**"، وهي عبارة عن رسالة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان2010-2011:حيث تمثلت هذه الدراسة في أربعة فصول تناول فيها الباحث المفاهيم عن التجارة الخارجية و السياسات التجارية في النظرية الاقتصادية ثم تطرق إلى تطور التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط وكذا اقتصاد السوق، كما تناول دراسة تطبيقية لمعرفة أثر التحرير التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:أنه لاتوجد أي علاقة بين مؤشر الانفتاح ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال عدم تحقق شرط الإستقرارية من نفس الدرجة، وبالتالي عدم التوصل إلى علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، كما أن نفس النتائج سجلت بالنسبة لمعدل البطالة والكتلة النقدية، ومعدل الفائدة والتضخم بعكس ماتوصل إليه في الدراسة النظرية، وقد أرجع تفسير ذلك إلى نوعية الصادرات التي لاتخرج عن نطاق المحروقات، إضافة إلى عدم استقرارالاقتصاد الجزائري.

2.دراسة فيصل بهلولي بعنوان: "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية**"، وهي عبارة عن مقال في مجلة، العدد 2012/11، جامعة الجزائر: حيث تعرضت هذه الدراسة إلى إستراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الأزمات الدولية المتمثلة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة واتفاق الشراكة الأورومتوسطية من جهة أخرى، كما تتناول الدراسة الرؤى المستقبلية لهذا القطاع في ظل الشراكة الدولية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الرهانات المستقبلية التي ستواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع إلى توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي من جهة، وكذا انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورغم اتخاذ السلطات لمجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية ويجب تدعيمها بإجراءات أخرى تصب كلها في إطار واحد هو تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وترقية الصادرات خارج المحروقات.

3.دراسة عتيقة وصاف بعنوان: "**آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 1999-2009**"، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013: حيث تمثلت هذه الدراسة في خمسة فصول تناول فيها الباحث لماهية تجارة الخدمات والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، كما تطرق الباحث لخصائص التجارة الخارجية في الدول العربية عامة والجزائر خاصة، إضافة إلى تحليل آثار الجاتس على التجارة الخارجية العربية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تبقى قطاعات خدمية معينة (النقل، التأمين ....) مرتبطة بالتغيرات في حجم التجارة السلعية فقد ساهم تحرير تجارة السلع في زيادة مدفوعات النقل والشحن والتأمين الأمر الذي أثر سلبا على رصيد ميزان الخدمات في عدد من هذه الدول العربية، كما أن انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية تحت تأثير الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى تراجع هذه المدفوعات.

4.دراسة عمر شتاتحة بعنوان: " **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية**"، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014: حيث تمثلت هذه الدراسة في فصلين تناول فيها الباحث الأدبيات النظرية والتطبيقية الخاصة بالسياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2012، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تأثير السياسة التجارية في ميزان المدفوعات يظهر في فعالية أدوات هذه السياسة إلى جانب التحويلات من الخارج نحو الداخل ولكن لايوجد أثر موازي لهذه الأدوات على الصادرات وحركة رؤوس الأموال.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في معرفة إن كان للتجارة الخارجية دور مهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري الذي نجده يتأثر بدرجة كبيرة بالميزان التجاري،خلال الفترة محل الدراسة 2000-2014.

عاشرا: هيكل الدراسة

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع يتم الاعتماد على خطة تنقسم إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، بحيث تتم في المقدمة طرح إشكالية البحث والتصور العام للموضوع، ويتطرق الفصل الأول الذي وضع تحت عنوان "**الإطار النظري للتجارة الخارجية**"، في المبحث الأول منه إلى مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية، ثم تناول بعدها أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية هذا في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصص لسياسات التجارة الخارجية.

أما الفصل الثاني، والذي جاء تحت عنوان "**الإطار النظري لميزان المدفوعات**"، ففي المبحث الأول منه يتم التطرق إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات ثم التطرق إلى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، هذا في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصص لطرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

أما الفصل الثالث والأخير والمعنون بـ "**التجارة الخارجية ووضعية ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2014**"، فيتناول في المبحث الأول منه التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر، أما المبحث الثاني فيتم التطرق إلى تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، وعن آخر مبحث في هذا الفصل فقد خصص لتحليل دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر.

لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي ستتضمن أهم نتائج الفصول مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات وأخيرا آفاق البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري

للتجارة الخارجية

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل للسلع والخدمات ما بين الدول، فهي بمثابة همزة وصل بين الدول تسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها، واستيراد حاجياتها من دول أخرى، وقد أثار موضوع تحديد أسباب قيامها تفكير مجموعة من الاقتصاديين أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو،... وغيرهم، ليتوصّل هؤلاء إلى صياغة نظريات مختلفة مفسّرة لقيام التجارة ما بين الدول، واعتبروا أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو.

ونجد أن الدول تعتمد على السياسات التجارية لتطبيق سياساتها في مجال توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية، والتي تتراوح دوما ما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية حسب الأهداف الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيقها كل دولة.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية ضرورة حتمية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ توفر منتجات لا يمكن إنتاجها محليا من جهة، وتساعد على تصريف فائض الإنتاج من جهة أخرى، حيث تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول، فهي تفتح الأبواب لكل دول العالم لتطوير اقتصادها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية ومدى تميزها عن التجارة الداخلية

توجد عدة تعاريف للتجارة الخارجية حددها الاقتصاديون والباحثون، وفيما يلي سيتم ذكرها والتعرف على أسباب قيامها.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:تعرف التجارة الخارجية بأنها «عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك».[1]

التعريف الثاني: التجارة الخارجية هي «عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيادي العاملة».[2]

التعريف الثالث: كما تعرف التجارة الخارجية على أنها: «المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة».[3]

التعريف الإجرائي: من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية:

هي أحد فروع علم الاقتصاد، تشمل مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي المتمثلة في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة من أجل إشباع حاجاتهم،وتتكون منعنصرين أساسيين: هما الصادرات والواردات.

أما فيما يخص مفهومي التجارة الدولية والتجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "**التجارة الدولية**" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح

---

[1] عطا الله الزبون:**التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط1، 2015، ص: 9.

[2] نداء محمد الصوص: **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط1، 2008، ص: 9.

[3] جمال جويدان الجمل: **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص: 11.

"**التجارة الخارجية**"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني –أي التجارة الخارجية– جزء من المصطلح الأول –أي التجارة الدولية– فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر.[1]

وعليه فإن مصطلح التجارة الخارجية في معناه الواسع يشمل كل من:[2]

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة)؛
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة)؛
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة؛
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات"**جولة الأرجواي**"الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

التي تم إطلاقها في أول يناير2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح "**التجارة الدولية**" بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت اصطلاح "**تحرير التجارة الدولية**" محل اصطلاح التجارة الخارجية.

ثانيا: الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

إن كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، إلا أن هناك اختلافات بينهما تتمثل في:

1– صعوبة حركة عناصر الإنتاج، والسلع والخدمات، وصعوبة انتقالها عبر الحدود السياسية للدولة وهذه الصعوبة مرتبطة بصعوبات إدارية، وصعوبات اقتصادية، وصعوبات اجتماعية، وصعوبات سياسية، وصعوبات فعلية واقعية، وبالشكل الذي يعيق حركتها، ويعرقل انتقالها بين الدول، وهذا يمثل العامل الأساسي للتمييز بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية.[3]

2– اختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي، واختلاف الأسواق بين الدول يتمثل في اختلاف أذواقهم، وميولهم وطباعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل والإجراءات الإدارية التي يتعرض لها انتقال السلع عبر الحدود السياسية (مثل الشهادات الصحية التي تثبت خلو السلع القادمة من بلاد أخرى من الآفات أو الملوثات أو الحواجز الاقتصادية أو السياسية (مثل الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد والتصدير) كلها عوامل تفصل الأسواق عن بعض.[4]

---

[1] نعيمة زيرمي: **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص ص: 1– 2.

[2] نعيمة زيرمي: المرجع السابق، ص: 2.

[3] فليح حسن خلف: **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص: 352.

[4] إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات: **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص: 242.

3- أن التجارة الخارجية تتم في إطار علاقات الاقتصاد مع العالم الخارجي، ومن ثم فإنها تعتبر أحد المكونات الأساسية في ميزان المدفوعات الذي يتضمن علاقات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي، حيث يسجل ما يتحقق للدولة وما عليها إزاء العالم الخارجي بما في ذلك التجارة الخارجية سواء كانت منظورة أو غير منظورة، سلعية أو خدمية، استيرادا وتصديرا، وهو ما يميز التجارة الخارجية التي تتم مع الخارج عن التجارة الداخلية التي تتم محليا، وهو الأمر الذي يفرز معه أهمية ميزان المدفوعات في التجارة الخارجية، لأنها مكون أساسي فيه.[1]

4- اختلاف النظم النقدية؛ إن المقيمين في مواقع مختلفة ضمن حدود الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم التجارية، وذلك لعدم وجود رقابة أو قيود تفرض على انتقال العملة داخل مناطق الدولة الواحدة، بينما نجد أن المعاملات التجارية التي تتم على المستوى الدولي بين الأطراف تخضع لقيود تحد من حرية انتقال العملة ذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها أيضا –قابلية العملة للتحويل وعدم قابليتها للتحويل– لذلك فإن المعاملات التجارية الدولية يحيط بها من المخاطر ما ليس له نظير في المعاملات التجارية الداخلية.[2]

5- إن الأفراد ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة ويخضعون لقوانين وقواعد متباينة، فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والتي تتمثل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وأخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب يختلف عن ذلك الذي تعامل به مواطنيها.[3]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها

هناك العديد من الأسباب والدوافع الداعية لقيام التجارة الخارجية، إضافة إلى إحتلالها مكانة بارزة على الساحة الاقتصادية الدولية.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية وهي مشكلة الندرة[4]، ويمكن إجمال هذه الأسباب إلى العوامل التالية:[5]

---

[1] فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص ص: 352- 353.

[2] محمد جاسم: **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص ص: 17- 18.

[3] إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات: مرجع سابق، ص: 242.

[4] سهم أحمد المجالي: **التجارة الأردنية العربية وأثرها على الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة مؤتة، 2008، ص:6.

[5] رشيد شلالي: **تسييرالمخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/ 2011، ص: 21.

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات؛
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى؛
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية؛
- رفع مستوى المعيشة.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية عموما جزءا عضويا من هيكل الاقتصاد القومي باعتباره إحدى مراحل العملية الإنتاجية، متمثلة في مرحلة التبادل، ويمكنإيجاز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[1]

- تقسيم العمل بمعنى أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من أنها تستطيع هي إنتاج بعض هذه السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا يرجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعا عادلا بين مختلف أجزاء العالم المختلفة؛
- تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من خلال الصادرات والواردات؛
- تعتبر التجارة الخارجية أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان، وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

بالإضافة إلى:

- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها وبفرض إمكانية الدولة إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها؛
- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادياتها بسبب أن التجارة الدولية تعطى هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية، والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة من صور انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، فالدولة المقترضة تحصل على الأموال المقترضة بسداد القرض وفوائده عن طريق تصدير بعض السلع والخدمات التي تنتجها الدولة المقرضة.[2]

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات: مرجع سابق، ص: 244.

[2] حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص: 236.

– هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيبة الدخل القومي وفي مستواه.[1]

المطلب الثالث:التجارة الخارجية والتخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلولا التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولم تتطور التجارة الخارجية.[2]

يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلعة أخرى. والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، فإذا كان الإنسان يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستوى رفاهيته الاقتصادية فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجاتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول.[3]

يعد أدم سميث أول من رأى أن التخصص الدولي يؤدي إلى قيام التجارة الدولية ثم نادى بها آخرون من الاقتصاديين الكلاسيك بعده.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي الأسباب التي تجعل الدولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة؟.

ومنه فالتخصص الدولي يرجع إلى مجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

أولا: اختلاف الظروف الطبيعية

قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي، فبعض الدول قد تنفرد بتوافر مواد خام في باطن أراضيها كالبترول في بعض الدول العربية أو الفحم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة لهذه المواد الخام، وقد تمتاز دول أخرى بتربة خصبة ومناخ ملائم وكمية مياه

---

[1] جمال جويدان الجمل: مرجع سابق، ص: 12.

[2] فيروز سلطاني:**دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية**،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013/2012، ص:6.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون: **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص: 23.

مناسبة للري، فإن هذه الدول تتخصص في إنتاج بعض هذه المنتجات الزراعية كتخصص البرازيل في إنتاج البن، اندونيسيا في إنتاج المطاط،... إلخ .[1]

ثانيا: التفاوت في عرض العمل ورأس المال

إن التخصص في إنتاج سلعة معينة لا يتركز على الموارد الطبيعية فحسب، بل يجب توفر طاقة من اليدالعاملة ورأس المال في هذه الدولة فبعض الدول تتوفر على طاقة هائلة من اليد العاملة كالدول المزدحمة بالسكان لكنها تفتقر إلى رأس المال اللازم للصناعة، فتتجه إلى إنتاج الصناعات الخفيفة، وهي لا تتطلب مهارات فنية عالية ولا رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالصناعات الثقيلة وعلى العكس فقد يقل عرض العمل في بعض الدول عند الحد الأدنى في حين تزيد رؤوس الأموال مثل بعض الدول الصناعية الكبرى وعليه فهذه الدول ستتجه إلى الصناعات الثقيلة.[2]

ثالثا: تكاليف النقل

تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعة، فالتوطن يتم إما بقرب المادة الخام أو بالقرب من الأسواق، أو بالقرب من مواد الوقود، وذلك في حالة صعوبة نقل المواد الخام، مما يؤدي إلى تخصص الدولة في السلعة التي تتوافر لديها مادتها الخام، وتقوم الدولة بتصدير الجزء الفائض من السلع التي تخصصت في إنتاجها، وإذا كانت نفقات النقل مرتفعة، فإن ذلك قد يؤثر على قدرتها على تصدير هذه السلع.[3]

رابعا: توافر التكنولوجيا

والمقصود بذلك أن الدولة التي يكون لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة (سواء بالاختراع أو الابتكار)، تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع معدات إنتاجية غالية الثمن، وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي ومثل هذه السلع لا تكون موجودة في الدول الأخرى، على الأقل في فترة ظهورها، ومن ثم فتقبل على اقتنائها، فالعديد من الآلات والسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا الحديثة في كل من أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا وفرنسا وتشكل عماد تجارتها الدولية.[4]

خامسا: فروق الأسعار

التفاوت في نفقات الإنتاج عموما يؤثر بالطبع في أسعار السلع وبالتالي يمكن الدولة من إنتاج سلع بأسعار أقل من الدول الأخرى، ولهذا فإن الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج، فالمستهلك يسعى إلى الشراء من

---

[1] فيروز سلطاني: مرجع سابق، ص: 7.

[2] مقران بهلول: **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970- 2005**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010/ 2011، ص ص: 4- 5.

[3] محمد صفوت قابل: **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، بدون بلد، 2010، ص: 36.

[4] فيروز سلطاني: المرجع السابق، ص ص: 8- 9.

أرخص الأسواق لكي يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود، وبالتالي فهو يفضل السلع ذات الأثمان المنخفضة سواء أكانت منتجة محليا أم مستوردة من الخارج، كما أن المنتج يرغب في بيع منتجاته بأغلى الأسعار سواء أكان في السوق المحلية أم في السوق الخارجية.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تعرضت نظريات التجارة الخارجية منذ القرن الثامن عشر إلى أسس التبادل الدولي، وتقديم تفسيرات لأسباب قيام التجارة ما بين الدول، ومن هذه النظريات من جاءت كتكملة لنظرية سابقة لتطوير أفكارها وسد مختلف ثغراتها، وهناك من النظريات من جاءت لتناقض سابقتها، للوصول في الأخير إلى الأسباب الحقيقية لقيام التجارة الخارجية ويمكن دمجها في ثلاث مجموعات هي النظريات الكلاسيكية، النظريات النيوكلاسيكية والنظريات الحديثة.

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية

تعتبر نظرية التجارة الخارجية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير أسباب قيام التبادل الدولي، ومن أهم ما قدمه الكلاسيك في هذا المجال نظرية التكاليف المطلقة " لآدم سميث "، نظرية النفقات النسبية " لدافيد ريكاردو " ونظرية القيم الدولية " لجون إستيوارت ميل ".

أولا: نظرية النفقات المطلقة (أدم سميث 1723- 1790)

لعل أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة بين الدول هو الاقتصادي الكبير"أدم سميث"(Adam Smith) في كتابه الشهير"ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776، استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage).[2] وأساس دعوى آدم سميث للتخصص وتقسيم العمل الدوليين، هو أن الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، فإن هذا كافيا لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى، أو نفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.[3]

1- الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النفقات المطلقة:

تقوم نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث على الافتراضات التالية:[4]

- تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية آدم سميث في التجارة الداخلية نظرا لوجود فرض موحد في كلا من النظريتين، ألا وهو قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة؛

---

[1] حربي محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص: 249.

[2] شريف علي الصوص: **التجارة الدولية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، ط1، 2012، ص: 28.

[3] ميراندا زغلول رزق: **التجارة الدولية**، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، 2010، ص: 18.

[4] نور الدين بوالكور: **أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص ص: 180- 181.

- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع أطراف التبادل الدولي، والناتجة عن اتساع حجم السوق، وزيادة تقسيم العمل التي تعم كافة الدول المشاركة في التبادل الدولي؛
- إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل، ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة؛
- ترتكز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس النفقات النسبية لكل سلعة.

2- التفسير العلمي لنظرية النفقات المطلقة:

لتوضيح نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث نفترض الآتي:

- أن العالم يتكون من دولتين فقط هما: الأردن وأمريكا ينتجان سلعتين فقط هما: الطعام والملابس.
- أن معدلات الأجور في الأردن وأمريكا متساوية، وأجر ساعة العمل تساوي دولارا واحدا في كل من الدولتين، وعدد ساعات العمل المتاحة في الدولتين متساوية وتعادل 9 ساعات عمل، وكانت تكلفة إنتاج وحدة واحدة من وحدة الطعام في الأردن 100 ساعة عمل أي (100 دولار) بينما يتم إنتاجها بتكلفة 50 ساعة عمل في أمريكا أي (50 دولار)، وفي المقابل فإن إنتاج وحدة واحدة من وحدة الملابس بتكلفة قدرها 80 دولار في الأردن، وبتكلفة قدرها 120 دولار في أمريكا.

ومن هنا يمكن إسقاط البيانات المفترضة السابقة على الجدول على النحو التالي:

الجدول رقم (01-01): التكاليف المطلقة مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة

السلعة / الدولة	وحدة الطعام	وحدة الملابس
الأردن	100	80
أمريكا	50	120

المصدر: شريف علي الصوص: **التجارة الدولية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012، ص: 30.

طبقا لنظرية التكلفة المطلقة، فإن أمريكا تنتج وحدة الطعام بتكلفة مطلقة أقل، لأن وحدة الطعام تتطلب 50 ساعة عمل فقط في أمريكا، بينما تتطلب الوحدة نفسها 100 ساعة عمل في الأردن؛ وعلى ذلك تتخصص أمريكا في إنتاج وحدة الطعام وتصدير الفائض إلى الأردن، والتحليل نفسه يمكن أن ينطبق على وحدة الملابس في الأردن.

وإستنادا إلى هذا التحليل انتهت نظرية النفقات المطلقة، إلى وجوب ترك التجارة الخارجية حرة غير خاضعة لأي قيود رغبة في تحقيق هدف السياسات الاقتصادية، وهي زيادة ثروة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

3- الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات المطلقة:

يمكن أن نجمل أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات المطلقة فيما يلي:[2]

- أنها مفرطة في التبسيط فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا؛
- قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية؛
- إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

إضافة إلى ذلك توجد انتقادات أخرى نوجزها فيما يلي:[3]

- اشترط آدم سميث ضرورة حرية التجارة حتى يمكن تطبيق تقسيم العمل والتخصص ولكن مبدأ حرية التجارة بهذه الصورة لا يوجد في العصر الحديث؛
- تركز تحليل سميث على جانب عرض الموارد الإنتاجية، ولم يهتم بجانب الطلب؛
- تعاني نظرية النفقات المطلقة، مثلها مثل النفقات النسبية، من المنهج السكوني (الاستاتيكي)، حيث أنها لم تراع تغير الشروط في المستقبل، وعلى رأسها التطورات التكنولوجية التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

وعليه فإنه حسب رأي آدم سميث أن اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيام التجارة الخارجية، ولكن يبقى السؤال المطروح هو: ما إذا كان أحد البلدين ينتج كلا السلعتين بنفقات أقل من الأخر؟ وهنا جاء دافيد ريكاردو ونظريته الشهيرة في التجارة الدولية للإجابة عن هذا التساؤل.

---

[1] نور الدين بوالكور: مرجع سابق، ص: 182.

[2] عبد الرحمان روابح: **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجيستر في العلوم الإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/ 2013، ص: 105.

[3] محمد صفوت قابل: مرجع سابق، ص، ص: 142، 144.

ثانيا: نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو 1772- 1823)

لقد أشار العالم الاقتصادي" دافيد ريكاردو"إلى مبدأ الميزة النسبية عام 1817، حيث بين أن التجارة الدولية تقوم على أساس الاختلافات الموجودة بين الدول في التكاليف النسبية، بمعنى أن الدولة تمتلك ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة إذا كانت تكلفة إنتاجها في تلك الدولة أقل تكلفة إنتاج نفس السلعة في الدول الأخرى، أي أن الدولة الأولى أكثر فعالية من الدولة الثانية في إنتاج تلك السلعة، حيث يعبر عن التكلفة بما يسمى "بتكلفة الفرصة البديلة" أو "الضائعة"، أي التكلفة التي يتحملها المجتمع أو يضحي بها في سبيل إنتاج سلعة أخرى.[1]

1- الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النفقات النسبية:

تقوم نظرية النفقات النسبية على عدة فروض منها:[2]

- التجارة الدولية لاتمارس إلا بين دولتين؛
- التبادل الدولي يتعلق بسلعتين فقط؛
- تكاليف الإنتاج بالنسبة لسلعتين تقاس بكمية العمل المستخدمة في إنتاجها؛
- توظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- تكاليف النقل وتأمين لاتدخل ضمن حسابات تكاليف الإنتاج؛
- مقايضة السلع مع بعضها دون إستخدام النقود؛
- صعوبة إنتقال عناصر الإنتاج دوليا.

2- التفسير العلمي لنظرية النفقات النسبية:

على ضوء الفروض السابقة قدم ريكاردو مثالا عدديا لشرح نظريته، فأخذ دولتين هما إنجلترا والبرتغال، تنتجان سلعتان هما النبيذ والنسيج على النحو التالي:

الجدول رقم (01-02): وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/ سنة

السلعة / الدولة	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90
إنجلترا	120	100

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن، 2007، ص: 40.

[1] محمود الوادي وآخرون: **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص: 330.

[2] فيروز سلطاني: مرجع سابق، ص: 20.

يتبين من الوهلة الأولى أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج كلا السلعتين، ولكن فإنه حسب دافيد ريكاردو من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلعة التي يتميز فيها بتكلفة أقل، أي أن البرتغال تتخصص في إنتاج النبيذ بينما إنجلترا تتخصص في إنتاج المنسوجات.

فنجد أن:

- التكاليف النسبية لوحدة النبيذ في البرتغال $= \frac{80}{90} = 0,89$
- التكاليف النسبية لوحدة النبيذ في إنجلترا $= \frac{120}{100} = 1,2$

وهذا يعني أن تكلفة إنتاج وحدة من النبيذ في البرتغال يعادل تكاليف إنتاج 0,9 وحدة من المنسوجات، أما في إنجلترا فإن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ تساوي تكلفة 1,2 وحدة من المنسوجات، وبالمقارنة نجد أن التكلفة النسبية لوحدة النبيذ المنتجة في البرتغال أقل من مثيلتها في إنجلترا أي:$0,9 < 1,2$،وعليه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ.

كما نجد أن:

- التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال $= \frac{90}{80} = 1,12$
- التكاليف النسبية للمنسوجات في إنجلترا $= \frac{100}{120} = 0,83$

إذن فإن التكاليف النسبية للمنسوجات في إنجلترا أقل من التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال $0,83 < 1,12$.

حسب"**ريكاردو**"فإنه على الرغم من فرضية التفوق المزدوج في الإنتاجية لصالح البرتغال فكل من البلدين يحققان مكسبا، حيث تستفيد البرتغال من 10 ساعات (90 ساعة– 80 ساعة) نتيجة مضاعفة إنتاج النبيذ، ومن هنا يصبح التبادل مربحا لكلا الطرفين.

3–الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات النسبية:

قبل دراسة الانتقادات المختلفة الموجهة إلى نظرية الميزة النسبية، فإن تساؤلا مهما يجب طرحه: ما هو مصدر الاختلافات في الميزة النسبية بين البلدان؟.

لقد أجاب عنه دافيد ريكاردو عندما بين أن هذه الاختلافات تعود إلى إنتاجية العمل في البلدان المختلفة (وهو يعتبر امتدادا منطقيا لنظرية العمل للقيمة التي تتضمن أن تكاليف العمل هي التي تفرض قيمة كل المنتجات)، وعليه فإن البلد ذا إنتاجية العمل العالية يميل إلى امتلاك ميزة نسبية في إنتاج المنتجات ذات التكنولوجيا العالية (المترافقة مع إنتاجية العمل العالية)، بينما تميل البلدان ذات إنتاجية

العمل منخفضة إلى امتلاك ميزة نسبية في إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب تكنولوجيا متدنية أو منخفضة (المترافقة مع إنتاجية العمل المنخفضة)[1]. وفيما يلي يتم عرض أهم الانتقادات:[2]

- إن الفروض التي قامت عليها نظرية التكاليف النسبية فروض لا تنطبق على الواقع لوجود نفقات السلع، وقيام الحواجز الجمركية، ولأن النقود تلعب دورا هاما كوسيط لعمليات المبادلة الخارجية؛
- يمكن النظر إلى نظرية التكاليف النسبية على أنها مجرد تفسير مبسط للمكاسب المتأتية من التجارة الدولية، من خلال عمليات المبادلة الحقيقية للسلع، أو عوائق تحركاتها، أو استخدام النقود كأداة لا غنى عنها في إجراء المبادلات.

بالإضافة إلى ذلك هناك إنتقادات أخرى نوجزها فيما يلي:

- إهمال الاعتبارات الديناميكية التي تتصف بها الحياة الاقتصادية (تغير أذواق المستهلكين، تغير عرض عوامل الإنتاج، وهياكل الصناعات والابتكارات والاختراعات الجديدة...)؛
- إهمال تكاليف النقل وافتراض أن العمل يمثل التكلفة الحقيقية للإنتاج وفي جميع الأوقات.[3]
- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة، بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية، التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة)، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة).[4]

وعليه فإن نظرية النفقات النسبية " لدافيد ريكاردو"ركزت على جانب الإنتاج والعرضكما حددت السلع التي تدخل في التجارة الخارجية، لكنها عجزت عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التجاري الدولي، وما يتعلق بها من تحديد المكاسب المترتبة عن عمليات التبادل الدولي، وهذا ما أجاب عنه " جون إستيورات ميل ".

ثالثا: نظرية القيم الدولية (جون استيوارت ميل 1806- 1873)

في كتابه عن "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر سنة 1848، كان اهتمام "جون استيوارت ميل"منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله"ريكاردو"، وخاصة نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا، وفي رأيه فإن هذه النسبة تقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، والجدير بالذكر أن"ميل"بنى تحليله على أساس نظرية العمل في تحديد القيمة، ووفقا لهذه

---

[1] طه يونس حمادي: **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية: مع الإشارة إلى السوق الأوروبية الموحدة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة موصل، العراق، العدد 39، 2007، ص: 11.

[2] حسين عمر: **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص: 84.

[3] أحمد الكواز: **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، ص: 4.

[4] نعيمة زيرمي: مرجع سابق، ص: 11.

النظرية فإن نسبة التبادل التي تسود السوق العالمية تتوقف على الطلب المتبادل لكلا البلدين.[1]ويقصد هنا بحجم التبادل ذلك الحجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجمالسلع التي يجب أن يصدرها، أو بعبارة أخرى فإن معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات والواردات، ويمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ هي:[2]

- معدل التبادل الدولي = 1، معنى هذا أن قيمة الصادرات = قيمة الواردات
- معدل التبادل الدولي > 1، معنى هذا أن قيمة الصادرات > قيمة الواردات
- معدل التبادل الدولي < 1، معنى هذا أن قيمة الصادرات < قيمة الواردات.

وهكذا توصل جون ستيوارت ميل إلى أن التجارة ستقوم بين الدولتين إذا كان التبادل بين السلعتين يتراوح ما بين المعدلين السائدين داخلهما، ففي هذه الحالة سيكون المكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الدولية متمثلا في الفرق بين معدل التبادل الدولي ومعدل التبادل الداخلي، ويتوقف معدل التبادل الدولي على عاملين هما: طلب كل دولة على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب.[3]

1- الإفتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية:

نجد أن نظرية القيم الدولية تقوم على عدة فروض هي كالتالي:[4]

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى؛
- معدلات التبادل الدولية تقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

بالإضافة إلى:[5]

- إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية فهي تساهم في أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعا في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعا في الدولة الأولى عنه في الثانية، وعلى ذلك فلن يتم تبادل السلعتين وفق معدل التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات، وبما أنه لا توجد قاعدة لتوزيع نفقات النقل بين الدولتين، وأن إحتسابها من ضمن التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، فإن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تغير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومن ثم تغير معدل التبادل الدولي.

---

[1] فيروز سلطاني: مرجع سابق، ص: 24.

[2] سكينة بن حمود: **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص: 85.

[3] محمد صفوت قابل: مرجع سابق، ص ص: 163- 164.

[4] عتيقة وصاف: **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/ 2014، ص: 13.

[5] عبد الرحمان روابح: مرجع سابق، ص: 110.

2- التفسير العلمي لنظرية القيم الدولية:

بدأ"جون إستيوارت ميل"نظريته بإفتراض دولتين تنتجان المنسوجات القطنية والتيل وإنتاج 10 وحدات من المنسوجات القطنية يكلف إنجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من التيل، أما في ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات القطنية يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من التيل. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03): المثال العددي الذي افترضه جون استيوارت ميل باليادرة

السلعة / الدولة	منسوجات قطنية باليادرة	تيل باليادرة
إنجلترا	10	15
ألمانيا	10	20

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، ط2، 2010م، ص: 40.

من خلال الجدول نلاحظ بأن المنسوجات القطنية في إنجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج التيل، حيث نجد أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج التيل وأن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات القطنية، كذلك نجد أن ياردة من المنسوجات القطنية في إنجلترا تساوي 1,5 ياردة من التيل، وأن ياردة من المنسوجات القطنية في ألمانيا تساوي ياردتين من التيل، ومن هنا نجد أن المنسوجات القطنية أرخص نسبيا في إنجلترا لأنه يتم استبدال ياردة منسوجات قطنية بياردة ونصف من التيل بينما ألمانيا تستبدل ياردة من المنسوجات القطنية بياردتين من التيل، نفس الشيء بالنسبة للتيل، إذ نجده أرخص نسبيا في ألمانيا لأنه يتم استبدال ياردة تيل بنصف ياردة من المنسوجات القطنية، بدلا من ياردة من المنسوجات القطنية في إنجلترا، وبذلك فمن المفيد أن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات القطنية، وتستورد التيل من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج التيل وتستورد المنسوجات القطنية من إنجلترا.

3- الانتقادات التي تعرضت لها نظرية القيم الدولية :

وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد، فقد ابتعدت عن الواقع حيث افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإنما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة، فمن المحتمل أن لا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها.[1]

وفي الواقع فإننا نلمس من هذه النظرية دعوة للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج والبحث عن الأسواق وكل ذلك باسم الكسب الدولي أكبر من نصيب الدولة المتقدمة بحجة ارتفاع

[1] نعيمة زيرمي: مرجع سابق، ص: 15.

مستوى المعيشة في الدول ولذلك يكون طلبها كبيرا، وبالتالي يكون كسبها الدولي أقل، غير أن هذه النظرية قد بعدت عن الواقع، من حيث كونها قامت بتحليل "الطلب المتبادل" في ظل فرضية أن التبادل التجاري يتم في عالم تسوده المقايضة وهو ما لا يتفق والظروف التي يتم في ظلها الإنتاج والتبادل في العالم المعاصر والذي يقوم على أساس الاختلاف في النفقات والأسعار.[1]

رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية الكلاسيك في التجارة الخارجية

تعرضت النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الخارجية للعديد من الانتقادات من طرف المفكرين الاقتصاديين نذكر منها الآتي:

- النظرية الكلاسيكية اعتمدت في تفسير ظاهرة التجارة الدولية على مجموعة من الفروض، مثل قيام التجارة بين دولتين، وليس مجموعة من الدول، التعامل يتم في سلعتين وليس في مجموعة من السلع، إهمال نفقات النقل للسلع بين الدول وبالتالي هذه الفروض غير منطقية، وتبتعد كثيرا عن الواقع العملي.[2]
- تركز النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية على جانب العرض وإهمال جانب الطلب، أي إهمال تغيرات الأذواق وحاجيات المستهلكين.[3]
- النظرية ذات طابع إستاتيكي (ساكن) فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ومدى تأثيره على هيكل تطور الاقتصاد ونمو عوامل الإنتاج؛
- يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الدولية أن الإنتاج يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، غير أن هذا الافتراض بعيد جدا عن الواقع العملي، إذ يلاحظ أنالإنتاج يخضع في غالب الأحيان إلى قانون الغلة المتناقصة (النفقة المتزايدة) أو قانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة).[4]
- كذلك فإن عناصر الإنتاج تستطيع أن تنتقل بسهولة ويسر بين دولة وأخرى، وهي تتزايد وتتغير تبعا لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عكس ما رمت إليه النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية.[5]

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

لقد أعقبت النظريات الكلاسيكية نظريات تسمى بالنظريات النيوكلاسيكية التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، أهم هذه النظريات: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج ولغزليونتيف.

---

[1] آيات الله مو لحسان: **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص: 7.

[2] عبد الرحمان روابح: مرجع سابق، ص: 114.

[3] سكينة بن حمود: مرجع سابق، ص: 86.

[4] عبد الرحمان روابح: المرجع السابق، ص: 114.

[5] سكينة بن حمود: المرجع السابق، ص:86.

أولا: نظرية نسب عناصر الإنتاج (نظرية هيكشر–أولين)

في عام 1919، قام الاقتصادي السويدي"هيكشر"بنشر مقاله تحت عنوان "أثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل" وقد تضمنت هذه المقالة الخطوط الرئيسية للنظرية الحديثة في التجارة الدولية، ولقد ربط هيكشر في مقاله بين نظرية ريكاردو وتفسيره لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول المتاجرة، ثم قام بعده تلميذه أولين بتنقيح ما كتبه أستاذه، ونشر كتابه المشهور عام 1933، تحت عنوان "التبادل الإقليمي والتجارة الدولية"، وقد وجه انتقاده لنظرية ريكاردو لاعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة، ولكن انتقاداته لم تتعرض إلى جوهر نظرية ريكاردو وهذا ما يجعل نظرية هيكشر وأولين نظرية مكملة وليس بداية لنظرية النفقات النسبية.[1]

1-فروض نظرية هيكشر وأولين:

تقوم نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر- أولين على مجموعة من الفروض الأساسية وهي:[2]

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول؛
- المستوى الفني (التكنولوجيا) متماثل في الدولتين، ولهما نفس دالة الإنتاج؛
- يتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين في كل دولة؛
- كثافة عناصر الإنتاج مختلفة للسلعتين وتساوي تركز عناصر إنتاج كل سلعة لجميع الأسعار النسبية؛
- تساوي الأذواق والتفضيلات في الدولتين، ويتم استهلاك السلعتين بنفس الكميات النسبية عند أي سعر معطى وعند جميع مستويات الدخل، وأن التفضيلات والأذواق هي متماثلة؛
- سيادة المنافسة التامة في الدولتين؛
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة وعدم القدرة على الانتقال بين الدولتين؛
- عدم وجود تكاليف نقل؛
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

2-شرح نظرية نسب عناصر الإنتاج:

ترجع هذه النظرية التي جاء بها كل من هيكشر وأولين سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت فيما بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، فبعض الدول تمتاز بوفرة عنصر

---

[1] براهيم بلقالة: **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، ص: 14.

[2] خالد محمد السواعي: **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2010، ص ص: 185-186.

العمل وبعضها غنية بعنصر الأرض، هذا التفاوت يؤدي إلى الاختلاف في أثمان عناصر الإنتاج، وبالتالي في أثمان المنتجات، نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر، الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلع من الخارج بنفقة إنتاج أقل مما لو تم إنتاجها محليا وتصدير السلع التي تمتلك وفرة في عنصر الإنتاج الداخل في إنتاجها.[1] ويرى كل من هيكشر وأولين بأن أسعار السلع في النهاية تتحدد بكمية الطلب عليها، والمعروض منها وهذا بناءا على أربعة عوامل هي:[2]

- مطالب وأذواق المستهلكين.
- شروط ملكية عوامل الإنتاج، وهي التي تؤثر على دخول وطلب المستهلكين.

وهذان العاملان يشكلان جانب الطلب.

- المعروض من عوامل الإنتاج.
- الشروط الفنية للإنتاج، وهي التي تحدد نسب امتزاج عوامل الإنتاج أو باختصار دالة الإنتاج.

وهذان العاملان يشكلان جانب العرض.

والنتيجة التي توصل إليها "أولين"أن اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف نسب أسعار السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها البلاد المختلفة، ما دامت دوال الأذواق واحدة، وأيضا دوال الإنتاج واحدة بين البلاد المختلفة، والشرط الأول الخاص بأذواق المستهلكين ضروري لقيام التجارة الدولية لأن كميات السلع التي تنتج داخل كل بلد، تتوقف في غياب التجارة الدولية على ميول وأذواق المستهلكين المحليين، فإذا اختلفت هذه الميول بين البلاد المختلفة، بحيث يعوض اختلاف الأذواق اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج، وكان هذا التعويض كاملا، فلا تقوم التجارة الدولية، أما إذا كانت الفروق في الأذواق غير كافية لكي تقوم بتعويض هذا الاختلاف في نسب توافر عناصر الإنتاج، فيؤدي ذلك إلى وجود اختلاف في الأسعار مما يؤدي إلى قيام التجارة الدولية.[3]

ثانيا: لغز ليونتيف (الاختبارات التجريبية لنموذج هكشر–أولين)

قام"فاسيلي ليونتيف"(Fassily Leantief)بأول اختبار تجريبي للتأكد من صحة نظرية هكشر–أولين عام 1951، ولاختبار صحة هذا الافتراض استخدم ليونتيف بيانات إحصائية من جداول المدخلات–المخرجات (Imput– Output Table) الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية لعام 1947، وهي تحتوي على بيانات مفصلة عن كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج مجموعة مختلفة من سلعة التصدير أو السلع التي تنافس السلع المستوردة في الأسواق الأمريكية (بدائل الواردات)، وقد قدر ليونتيف المتطلبات اللازمة

[1] براهيم بلقالة: مرجع سابق، ص ص: 14– 15.

[2] هاني حامد الضمور: **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، دون بلد، ط4، 2007، ص: 46.

[3] محمد صفوت قابل: مرجع سابق، ص: 185.

من رأس المال والعمل لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات(Sulrstitution)(Import.[1]

لقد استهل ليونتيف دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر وأولين، ولما كانت هذه الدراسة التطبيقية ليونتيف تركز على الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت أكثر الدول وفرة لعنصر رأس المال، فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنموذج هكشر وأولين أن تقوم الولايات المتحدة، بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، غير أن الأمر كان خلافا لذلك لاكتشاف ليونتيف أن صادرات الولايات المتحدة تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج مخالفة لما جاءت به نظرية هكشر وأولين في نسب عناصر الإنتاج، ويستنتج ليونتيف من ذلك أن الرأي القائل بأن اقتصاد الولايات المتحدة يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل أنه خاطئ وفي الحقيقة فإن العكس هو الصحيح، هو بذلك يستخدم النظرية للحكم على الواقع ولا يستخدم الواقع للحكم على النظرية وهذا المبدأ معكوس في مجال الحكم على صحة النظرية العلمية.[2]

ثالثا: تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

رغم الدور الكبير الذي حققته هذه النظرية في التجارة الخارجية، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها:[3]

- النظرية يغلب عليها طابع السكون، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الزمن ومدى تأثيره على التطور في هيكل ونمو عوامل الإنتاج، كما أنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية فما يعد ميزة اليوم قد لا يعد كذلك في المستقبل؛

- النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل المنافسة الاحتكارية، كما أن النظرية أهملت ظاهرة تنوع المنتجات وأثرها في قيام التجارة الدولية بافتراضها أن إنتاج وتبادل السلع يتم في ظل المنافسة التامة.

- بالإضافة إلى:[4]

- نظرية هكشر وأولين التي اعتمد عليها ليونتيف في تفسير النتائج اعتمدت على جانب العرض وأهملت جانب الطلب وتأثيره على التبادل الدولي بافتراضها تماثل أذواق المستهلكين، وإهمالها التفاوت بين الدول من حيث دخل الفرد وقدرته على طلب أنواع السلع.

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص ص: 130- 131.

[2] براهيم بلقالة: مرجع سابق، ص: 16.

[3] عائشة خلوفي: **تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/ 2012، ص: 14.

[4] عتيقة وصاف: مرجع سابق، ص: 15.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

على الرغم من اجتهادات النظريات السابقة لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، إلا أنها لم تخل من نقائص، ما أدى إلى بروز نظريات حديثة لتسلط الضوء على النقص الحاصل فيها واقتراح بديل لهن حسب متطلبات البيئة التي نشأت فيها.

أولا: نظرية ليندر (نظرية تشابه الأذواق)

تعود نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق إلى الإقتصادي "ستافن ليندر"(Staffan Linder)، وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق[1]، ومن بين الفروض التي قامت عليها هي:[2]

- تقوم الدولة بتصدير السلع التي توجد لها أسواق كبيرة ورائجة ويبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاجية الحجم الكبيرة، من أجل جعل المنشآت الحالية توفر إنتاجية اكبر بالحجم وبالتالي العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج لهذه السلع مما يؤدي إلى الانخفاض في أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية؛
- الدول متشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق، وبذلك يمكن قيام التجارة بين الدول المتشابهة الدخل كون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي قدرتهم الشرائية؛

وفي ضوء ذلك فقد توقع" ليندر" بأن هذا النوع من التجارة سيتركز على السلع المتشابهة لها ولكنها في نفس الوقت متمايزة بطريقة أخرى، أي أن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب سترتكز على المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب، وأخيرا فقد اعتقد " ليندر" أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع حيث يلعب كل من التفضيل ووفرات الحجم دورا أساسيا، أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية والأولية فإنها تنبؤات نموذج (H.O) الذي يركز على (دور) عرض (وفرة) عوامل الإنتاج، يلاحظ أن هذا الأسلوب يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دوليا أكبر حجما كلما ازدادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلاف أكبر في التكاليف والأسعار.[3] كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد، إلا أن هذا الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما يفسر سبب تركز إنتاج لسلعة معينة في منشأة معينة ودولة معينة دون سواها ويترك تحديد بداية إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة ولكنه يفسر فقط إمكانية تحقق الوفرات الإقتصادية والدخول في منافسة التصدير بناءا على حجم الدولة.[4]

---

[1] رنان مختار: **تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008، ص: 81.

[2] عطا الله الزبون: مرجع سابق، ص: 116.

[3] جمال جويدان الجمل: **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص: 58.

[4] عطا الله الزبون: مرجع سابق، ص: 117.

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم

هي النظرية التي تحاول تغيير طبيعة التحليل الاقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل إدخالا صريحا، ويتحقق ذلك من خلال إسقاط الفرض القائم على أن ظروف الإنتاج تخضع في تحليلها لقانون الغلة أو النفقة الثابتة وإحلال محله قانون تناقص الغلة، والذي يحدث أثره كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العنصر الأخر، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العنصرين، وفي ضوء هذا التحليل فإنه يمكن النظر إلى مزايا الإنتاج الكبير، والتي تعرف أيضا بوفرات الإنتاج الكبير على أنها تشكل أحد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية، وبالتالي قيام التجارة الخارجية.[1]

ثالثا: نظرية الفجوة التكنولوجية

في سنة 1961، لاحظ"بوسنر" (Bosner) أن هناك دولا متقاربة وأحيانا متماثلة في وفرة عوامل الإنتاج ومع ذلك يوجد تبادل بينهما، الأمر الذي يفند نتائج نظرية هكشر–أولين، إلاّ أن "بوسنر"فسر ذلك بعامل الاختراعات الجديدة، حيث تحدث الاختراعات الجديدة فجوة تكنولوجية بين الشركة صاحبة الاختراع والشركات الأخرى، وبقيام هذه الشركة بإنتاج السلعة الجديدة تنفرد باحتكار تصديرها، ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي للشركة محلية يضيف للبلد الأصلي للشركة المخترعة ميزة نسبية جديدة، فالعنصر المحدد للتجارة الدولية –حسب بوسنر– يمكن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان.[2]

لاشك أن التفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية له أثر على هيكل التجارة حيث تتمتع الدولالمتقدمة بمجموعة من المزايا النسبية المكتسبة التي لها أثر على تفوقها، ووجود الميزة النسبية في العديد من السلع المختلفة، والتي ترجع إلى عاملين رئيسين:[3]

- وجود التفاوت النسبي في الفن التكنولوجي المتقدم، مثل هذا التقدم النسبي يؤثر على حركة التجارة الدولية؛
- اكتساب حقوق الإنتاج وشراء المخترعات الجديدة التي يتطلب إنتاجها فنا تكنولوجيا متقدما في مراحله الأولى.

ومن ناحية أخرى، فإن نموذج الفجوة التكنولوجية لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، ولا يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن.[4]

ويمكن استخدام الشكل البياني لتوضيح الفجوة التكنولوجية كما يلي:

---

[1] براهيم بلقالة: مرجع سابق، ص: 20.

[2] لخضر مداني: **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 9.

[3] مقران بهلول: مرجع سابق، ص ص: 20– 21.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص: 146.

الشكل رقم (01-01): التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

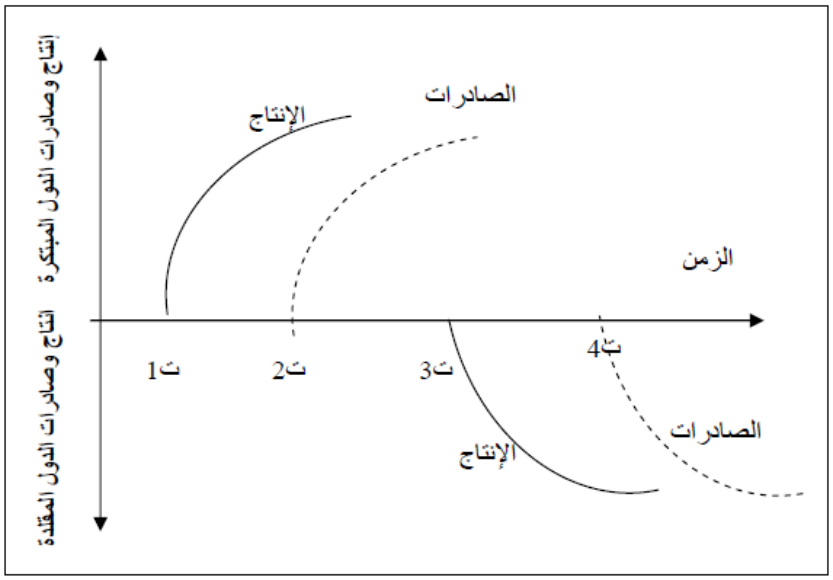

المصدر: نعيمة زيرمي: **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص: 22.

من خلال الشكل السابق الذي يوضح الإنتاج والتصدير بين نوعين من الدول، نلاحظ أن هناك فجوتين مختلفتين هما:

فجوة الطلب: تتمثل في الفترة الزمنية الواقعة بين ظهور إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الاختراع (ت1) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ت2).

فجوة التقليد: تتمثل في الفترة الزمنية الواقعة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع (ت1)، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج (ت3).

وعليه فإن الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (ت1- ت2) وفجوة التقليد (ت1- ت3) تعرف **بالفجوة التكنولوجية**، أي تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدولة المقلدة.

رابعا: نظرية دورة حياة المنتوج

رائدها هو الاقتصادي فرنون"R. Vernon"وتعتبر هذه النظرية امتدادا لنظرية الفارق التكنولوجي بحيث تحلل أسباب الابتكار والتجديد وطرق انتشاره عالميا. وفي هذا الإطار يصنع هذا النموذج علاقة بين مبيعات المنتج خلال فترة معينة وعمر هذا المنتج، بالإضافة إلى أهميته من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ وتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه المنتج (تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند عليه اختلاف الأثمان كأساس التجارة)، فهو يسمح بإجراء تخطيط واتخاذ سياسات

تجارية، وحسب هذا الاقتصادي فإن كل الدول المتقدمة تمتلك المادة العلمية من بحوث ودراسات، إلا أنه لا يمكن أن تتحول إلى ابتكار وتجديد إلا في وجود منتجين وأسواق واسعة.[1]

ولهذا فإنه حسب "فرنون" فإن دورة حياة المنتوج تمر بأربعة مراحل يمكن توضيحها بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم (01-02): التجارة الخارجية وفقا لنموذج دورة حياة المنتج

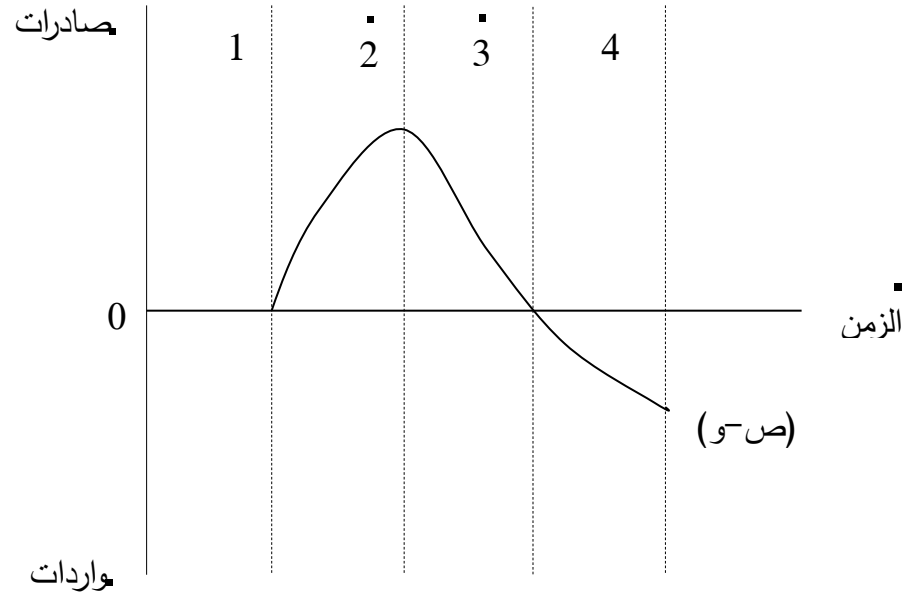

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط2، 2010، ص: 147.

حياة المنتوج تمر بأربعة مراحل هي:[2]

المرحلة الأولى: اختراع وتطوير وتعديل المنتج في الولايات المتحدة ومن ثم بيعه في أسواقها؛

المرحلة الثانية: زيادة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد مما يؤدي إلى نمو صادرات الولايات المتحدة؛

المرحلة الثالثة: انخفاض في صادرات الولايات المتحدة من المنتج وذلك عندما تبدأ الشركات الأجنبية في إنتاجه لسد حاجات بلادهم من خلال الأسواق المحلية؛

المرحلة الرابعة: عندما تنخفض أسعار المنتج في البلدان الأجنبية، تصبح الولايات المتحدة مستوردا صافيا لهذا المنتج.

وعليه فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البلد المخترع لابد أن يتمتع بقدرات أكبر تمكنه من التجديد مرة أخرى.

أما عن الانتقادات الموجهة لهاته النظرية نجد:[3]

---

[1] نوال عبابسة: **التخصص الدولي: بين النظرية والواقع حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر في التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص: 29.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص: 147.

[3] هاني حامد الضمور: مرجع سابق، ص: 49.

- أنه ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في المراحل نفسها التي ذكرت في دورة حياة السلعة، ولسبب أو لأخر قد لا تتعدى بعض السلع مراحل حياتية معينة؛
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية؛
- تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي، مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة، خصائص متخذي القرارات...الخ؛
- لم تبين النظرية كيفية إمكانية تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.

خامسا: نظرية التنوع

إعتمدت نظرية التنوع بصفة أساسية على تأثيرات الدخل على حجم التجارة الخارجية حيث أن ارتفاعمستويات الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض السلع التي لها خصائص معينة، ومن ثم زيادة الواردات من هذه السلع فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستورد السيارات الصغيرة التي تحقق الاقتصاد في البنزين إلى جانب تواجد السيارات المحلية الفاخرة، وقد فسر(Lanoster) ذلك بأن السلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب نتيجة توافر مجموعة من الخصائص المختلفة التي يبحث عنها المستهلك لتحقيقها، ومن أمثلة هذه الخصائص اللون، الحجم، درجة التوافر، السعرات الحرارية... إلخ والتي تختلف بالشكل الذي يميز سلعة عن غيرها.[1]

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

السياسات التجارية في مجال التجارة الخارجية، هي مجموعة التشريعات والإجراءات واللوائح الرسمية التي تنتجها الحكومات المختلفة بهدف تحقيق المصلحة الاقتصادية، إذ نجد هناك اتجاهين لهاته السياسات أحدهما ينادي بالحرية التجارية وإلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية، وأخر ينادي بالحماية وضرورة تدخل الدولة باستخدام مجموعة من الأساليب، كما نجد أن السياسات التجارية تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية ومستوى تطورها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

تختلف سياسة التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى، حسب الفلسفة الاقتصادية السائدة في كل دولة، وعليه تنوعت المفاهيم وتعددت الأهداف الخاصة بهذا النوع من السياسات.

[1] سكينة بن حمود: مرجع سابق، ص ص: 92- 93.

أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية (Commercial Policy): «مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة، أو موقف الدول إزاء العلاقات التي نشأها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج».[1]

يقصد أيضا بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية: «مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة».[2]

مما سبق يتضح أن السياسة التجارية كأي سياسة عموما لها بعدان: الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف.[3]

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، والتي تختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة (التقيد أو التحرير) نذكر منها:

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[4]

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها؛
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛
- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك، وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى.

2- الأهداف الاستراتيجية: ويقصد بنوع هذه الأهداف ما تعلق بأمن المجتمع من أبعاده المختلفة سواء كان اقتصادي أو غذائي أو عسكري، فمن الممكن أن يتطلب أمن الدولة الغذائي أن ينتج محليا ولو كان بتكلفة مرتفعة، ويتم ذلك عن طريق فرض الدولة رسوم جمركية أو نظام حصص، أو يمنع الاستيراد

---

[1] محمد جاسم: مرجع سابق، ص: 125.

[2] عبد المومن قواوسي: **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990- 2010**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص: 26.

[3] مسعود دراوسي: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 47.

[4] عائشة خلوفي: مرجع سابق، ص: 24.

كلية، ونفس الشيء يقال على الأمنالغذائي من خلال توفيرمقادير معينة من مصادر الطاقة، أما الأمن العسكري يكون من خلالتوفير حد أدنىمن الإنتاجلمجابهةأوقات الحروب.[1]

3- الأهداف الاجتماعية:وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، ورفع مستوى التشغيل، وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات اجتماعية معينة، إضافة إلى حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية؛

ولتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدول عدة أدوات ووسائل منها الرسوم الجمركية، الإعانات، تراخيص الاستيراد، نظام الحصص، بالإضافة إلى القيود غير الجمركية.[2]

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية

هناك سياستان رئيسيتان في مجال التجارة الخارجية هما سياسة حرية التجارة والتي تعارض تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية وسياسة الحماية التجارية التي تؤكد على الدور الفعال للدولة في تنظيم وتسوية المبادلات التجارية، ولكل سياسة أنصار يقدمون العديد من الحجج المؤيدة لسياساتهم، والتي هي:

أولا: سياسة الحرية التجارية

لقد اختلفت المفاهيم المتعلقة بسياسة الحرية التجارية، وتعددت حججها، والتي تجسدت أساسا في أن تكون التجارة الخارجية خالية من كافة القيود والعقبات.

1- مفهوم سياسة الحرية التجارية: يقصد بسياسة الحرية التجارية بأنها عبارة عن:«مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة».[3]

إن سياسة الحرية التجارية تعمل على إزالة كل العقبات والقيود التي تعرقل دخول السلع عبر الحدود.

2- حجج أنصار الحرية التجارية:يعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على عدة حجج أهمها:[4]

- تضعف السياسة الاحتكارية في الأسواق الدولية وتقوي من المنافسة؛
- تمكن الواردات من الحصول على أفضل التقنيات وبأقل التكاليف؛

---

[1] عبد الغفار غطاس: **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص: 62.

[2] عائشة خلوفي: مرجع سابق، ص: 24.

[3] عبد المومن قواوسي: مرجع سابق، ص: 28.

[4] الهادي عثماني: **دراسة قياسية لتوزع التجارة بالجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص: 34.

- تستطيع البلدان المختلفة أن تستفيد من التحرير، ذلك أنه يتيح لها فرصة تصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية، وتخصيص الموارد الاقتصادية؛
- تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلى مساعدات مالية أو تنازلات للتخفيف من مبدأ المديونية بالبلدان المختلفة، سيكون هناك نوع من الاطمئنان في ظل الحرية التجارية.

بالإضافة إلى:[1]

- تساعد حرية التجارة كل بلد على استخدام موارده الإنتاجية استخداما كاملا، وتساعد على تخفيض مستوى الطاقات العاطلة.

ثانيا: سياسة الحماية التجارية

احتلت سياسة الحماية التجارية دورا هاما في التجارة الخارجية من خلال الدور الفعال للدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفيما يلي مفهوم هذه السياسة والحجج التي ارتكز عليها مناصروها.

1- مفهوم سياسة الحماية التجارية: تعرف سياسة الحماية التجارية بأنها: «مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة».[2]

وعليه فسياسة الحماية التجارية تعتبر مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

يمكن القول أن هناك نوعين من أساليب الحماية التجارية، نوجزها في الآتي:[3]

1-1- أساليب الحماية على المستوى القومي:

حيث تحمي الدولة بواسطتها أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة بباقي دول العالم، وهي تنقسم إلى قسمين:

- وسائل محفزة أو مشجعة: تهدف إلى تشجيع الصادرات أو تقليل الواردات، مثل التعريفة الجمركية والإعانات؛
- وسائل مقيدة: تؤدي إلى الإلزام أو منع القيام بعمليات معينة، مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف.

1-2- أساليب حماية على المستوى الإقليمي:

حيث تقوم مجموعة من الدول تتفق مصالحها أو تقع في إقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقي دول العالم، وتتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلعية الدولية والتكامل الإقليمي.

---

[1] هاجر رماش: **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراهLMD في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012، ص: 135.

[2] عبد المومن قواوسي: مرجع سابق، ص ص: 27- 28.

[3] مريم عربي: **أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص: 14.

2- حجج أنصار الحماية التجارية: بما أن لأنصار حرية التجارة حججهم، فإن لأنصار الحماية كذلك حججهم، بعضها إقتصادي والبعض الأخر غير اقتصادي، تتمثل في:

2-1- الحجج الاقتصادية للحماية:تتمثل فيما يلي:

2-1-1. حماية الصناعة الناشئة أو الوليدة:

وتتلخص هذه الحجة في أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر، ولقد اتخذت هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا وما زال يؤخذ بها في دول العالم النامي ولاشك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتجاريها في كافة الأسواق.[1]

2-1-2. اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

ويكون هذا من خلال رفع الدولة للرسوم الجمركية المفروضة، مما يحتم على الاستثمارات الأجنبية إلى إقامة فروع إنتاجية للبلد، وهنا كنتيجة لهذا ترتفع أسعار المنتجات مما يرفع من معدلات الربحية لهذه الشركات، فيزيد الدخل الوطني خاصة إذا كانت الموارد المستغلة من طرف هذه الاستثمارات تعتبر من الموارد العاطلة في الماضي وأنها لم تنزع من فرع إنتاجي موجود وتحولت إلى فرع جديد.[2]

2-1-3. الحماية بغرض الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات:

من خلال فرض الحماية على التجارة الدولية يمكن للدول التي تعاني موازين مدفوعاتها من عجز دائم من التغلب على هذه المشاكل ولو جزئيا، وذلك من خلال القيود التي تفرضها الدولة على وارداتها وصادراتها، فتقيد الصادرات مثلا في السوق العالمي سيؤدي إلى ارتفاع قيمة هذه الصادرات إذا كانت الدولة الصادرة تتمتع بنصيب نسبي كبير في إنتاجها، كما أن تخفيض الطلب على الواردات من شأنه أن يؤدي إلى خفض أسعارها وبناءا على هذه الحجة الاقتصادية فإن تقييد التجارة الدولية بفرض الحماية عليها من جانب أي دولة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين معدل التبادل التجاري وبالتالي وضع ميزان المدفوعات.[3]

[1] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص ص: 27- 28.

[2] عبد الغفار غطاس: مرجع سابق، ص: 59.

[3] آيات الله مولحسان: المرجع السابق، ص: 29.

2-1-4. معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة:

الحماية تزيد من الطلب المحلي على السلع المحلية، وعليه يزداد طلب فروع الإنتاج على اليد العاملة، أما في حالة الحرية التجارية فإن رجال الأعمال داخل الدولة الذين يستخدمون عمال لإنتاج بعض السلع المحلية بأسعار مرتفعة بالنسبة لمثيلاتها في الخارج، وبالتالي يضطرون حتى ضغط المنافسة الأجنبية أن يتخلوا عن الإنتاج كلية، وهنا تظهر البطالة في هذه الحالة كذلك يرى البعض أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات التي تخدم المزيد من العمال كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف بها.[1]

2-1-5. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق:

الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.[2]

2-1-6. حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي، في بعض الفروع وتشتد الحاجة إلى الحماية لما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ومتى كانت حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري، ومن أمثلة ذلك ما تتبعه الدول النامية لحماية فروع الإنتاج الصناعي فيها، وقد يتضمن هدف الحماية هدفا أخر يتمثل في توزيع الدخل القومي في اتجاه معين، وكمثل على ذلك حرص دول أوروبا الغربية على ضمان حد أدنى من دخول المزارعين فيها عن طريق إصرار هذه الدول على حماية إنتاجها الزراعي إزاء المنافسة الأجنبية.[3]

2-1-7. الحماية بغرض الحصول على إيراد:

فالحماية تزيد من إيرادات الدولة، وهذا يعكس وزن الحماية الجمركية في إيرادات الحكومة، خاصة في العديد من الدول النامية، لكن المبالغة في فرض الرسوم كثيرا ما تؤدي إلى تقليل الواردات وإلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي، على حد نص المقولة الشائعة «الضريبة تقلل الضريبة»؛

2-1-8. الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل:

يمكن الدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات، هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة، لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة، وبهذا تحصل الدولة على واردات بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني

---

[1] منى مسغوني: **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970- 2001**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005/2004، ص: 24.

[2] نعيمة زيرمي: مرجع سابق، ص: 36.

[3] براهيم بلقالة: مرجع سابق، ص: 26.

تحسينا في تبادلها التجاري الخارجي، وذلك طالما أنها ستتمكن من الحصول على كمية معينة من الواردات، في مقابل كمية من الصادرات أقل من ذي قبل.[1]

2-2- الحجج غير الإقتصادية: أما الحجج غير الإقتصادية للحماية التجارية يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

2-2-1. حجة الدفاع والأمن:

تعتبر من أكثر الحجج رواجا لتقييد التجارة الخارجية وهي تقوم على حماية الصناعات التي تهدف إلى دعم الإنتاج الحربي، والمنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترات الحروب؛

2-2-2. حجة حماية القطاع الزراعي:

فترك قطاع الزراعة للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة المحلية ما قد يضر بطبقة المزارعين ويهدد الاستقرار الاجتماعي خاصة في الدول النامية؛

2-2-3. المحافظة على الطابع الوطني:

فتحرير التجارة الدولية والانفتاح المفرط على العالم الخارجي يؤدي إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وتأتي سياسة حماية التجارة كوسيلة لتجنب هذه التبعية والحفاظ على السيادة الاقتصادية والطابع الوطني.

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

إن تدخل الدولة في سير حركة تجارتها الخارجية أصبح من الأمور المألوفة، إذ تختار مجموعة متناسقة من الأدوات التي تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى إليها وهذه الأدوات مقسمة إلى ثلاث أنواع: الأدوات السعرية، الكمية والتنظيمية.

أولا: الأدوات السعرية

تتمثل هذه الأدوات في الرسوم الجمركية، وهي أكثر الأدوات استخداما في مجال التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الإعانات، الإغراق وتخفيض سعر الصرف.

1- الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع والبضائع التي تعبر حدودها الجمركية دخولا (الواردات) أو خروجا(الصادرات)، فالحدث المنشئ للرسم الجمركي هو اجتياز السلعة هذه الحدود، بهذا تكون الضريبة المفروضة على الصادرات أو الواردات في شقيها ما يعرف بالتعريفة الجمركية التي تمثل قوائم السلع المفروضة عليها الضريبة، وتعد هذه القوائم الأساس الذي تعتمد عليه الإيرادات الجمركية في اقتطاعها للرسوم الجمركية.[3]

---

[1] منى مسغوني: المرجع السابق، ص ص: 24-25.

[2] مريم عريبي: مرجع سابق، ص: 15.

[3] سامية بوالطمين: **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 78.

وتنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية:[1]

1-1- رسوم قيمية:

وهي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون مثلا 10% من قيمة السيارة، وقد تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى؛

1-2- رسوم نوعية:

وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد، وهكذا وتختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها؛

1-3- رسوم مزدوجة:

حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي ونوعي في أن واحد أو أيهما أكثر.

2- الإعانات (إعانات التصدير):

وهي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين، والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بخفض الأثمان التي يبيعون على أساسها، والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزهالمالي؛ ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها.[2]

3- الإغراق:

يقصد بالإغراق "Dumping"، انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج، وذلك بخوض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن القيمة التي تحدده مستوى السلعة في الداخل مضاف إليها نفقات النقل.[3]

لدى وجود الإغراق، فإن للدولة المستوردة التصدي للإغراق بفرض رسوم جمركية لمواجهته وامتصاص أثاره،

وإن ممارسة الإغراق تأتي أساسا لتحقيق:[4]

---

[1] هاني حامد الضمور: مرجع سابق، ص: 91.

[2] عمر شتاتحة: **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص: 17.

[3] مراد زايد: **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر سابقا، 2006/2005، ص: 136.

[4] محمد زيدان: **قواعد تنظيم التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وأثارها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 22- 23 أفريل 2003، ص: 62.

- المحافظة على أسواق قائمة لسلع أجنبية؛
- تحقيق مركز احتكاري بهذه السلع إثر إخراج المنافسين من السوق محل الإغراق؛
- التخلص من فائض مخزون سلع معينة أو لزيادة إنتاج سلع معينة بهدف تخفيض تكاليف إنتاجها؛
- السعي من أجل فتح أسواق جديدة لمنتجات الدول مصدر الإغراق.

ويوجد هناك ثلاث أشكال أساسية للإغراق هي:[1]

3-1- **الإغراق العارض:**يكون الإغراق عارضا إذا تم لظروف عارضة، وهذه الظروف توجد حينما تقوم دولة أو شركة بالتخلص مما لديها من منتجات أوشكت على التلف بسوق أخرى، وذلك بيعها بسعر أقل من السعر السائد في السوق أو بأقل من سعر التكلفة والنقل، وهنا يكون من مصلحة هذه الدولة أو الشركة الحصول على أي مبلغ مقابل تصريف منتجاتها أفضل من فقدانها نهائيا وبدون مقابل؛

3-2- **الإغراق المؤقت:** هذا النوع من الإغراق يسمى أيضا بالإغراق الهجومي، وهو ذلك الشكل من أشكال الإغراق الذي تستخدمه بعض الشركات بهدف احتكار السوق الأجنبي والقضاء على منافسيها في هذا السوق؛

3-3- الإغراق الدائم: تعد سياسة الإغراق الدائم سياسة دائمة لبيع المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية بصفة دائمة أو مستمرة، وفقا لخطة طويلة المدى هدفها الاستمرار في البيع إما بسعر أقل من الأسعار التي يتم البيع بها في السوق المحلية وإما بسعر أقل من تكلفة السلعة.

4- تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل نقص في سعر الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقدره أو ترضى به الدولة، ويترتب عن هذه العملية تغير المركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة مقومة بالعملة الوطنية، وتنخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية.[2]

في الحقيقة ثمة عدة أسباب تعود للدولة لتخفيض سعر عملتها الوطنية نوجزها في النقاط التالية:[3]

- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛
- يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج؛
- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبئ مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية؛

---

[1] محمد صالح الشيخ: **الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الجامعة العمالية، ص، ص: 1318، 1320.

[2] وليد حفاف: **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص: 23.

[3] وليد حفاف: المرجع السابق، ص: 23.

- علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عن تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛
- زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد؛
- قد يهدف التخفيض إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا أخرى.

5- الرقابة على الصرف:

تعتبر الرقابة على الصرف الأجنبي أحد الوسائل الهامة للتأثير في كل المدفوعات والتجارة الخارجية وينصرف اصطلاح الرقابة على الصرف إلى القواعد التي تصنفها السلطات العامة في الدول لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي، والشروطالتي تحددها من أجل فرض سعر معين أو أسعار معينة[1] وعليه يتطلب الأمر وفقا لهذا المعنى إيجاد هيئة أو سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي بحيث يعهد إلى هذه الجهة وحدها توزيع كافة الصرف الأجنبي وفقا لقواعد ونظم خاصة، وعلى ذلك فأهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي، وتوقف درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار، وقد طبق هذا النوع من وسائل الرقابة على حرية التجارة الخارجية في الثلاثينات، أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى ثم أصبح من الأمور المعتادة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية، هذا وتأخذ بنظام الرقابة على الصرف معظم دول العالم، ما عدا الدول الرأسمالية المتطورة، وبعض دول العالم الثالث وخاصة المصدرة للنفط منها.[2]

ثانيا: الأدوات الكمية

من أهم الأدوات الكمية المستخدمة للتأثير على التجارة الخارجية نجد نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

1- نظام الحصص:

يقصد بهذا النظام هو وضع حد قانوني بالنسبة لعدد الوحدات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة وخلال فترة زمنية معينة، أو تحديد حد أعلى من العملات الصعبة لاستيراد كميات معينة من بعض السلع، وتتشدد العديد من حكومات الدول النامية على هذه الناحية وخاصة الدول التي تعاني من نقص حاد في العملات الصعبة وخاصة ما يتعلق باستيراد السلع غير الضرورية أو الكمالية من أجل الاستفادة من العملات المتوفرة لديها في استيراد السلع التي يمكن أن تساعد في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كالسلع الإنتاجية وبعض السلع الضرورية التي لا تتوفر مستلزمات إنتاجها محليا كالأدوية مثلا.[3]

[1] منى مسغوني: مرجع سابق، ص: 29.

[2] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص ص: 30- 31.

[3] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف: **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 290.

2- تراخيص الإستيراد:

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بتراخيص الإستيراد، ويتحصل هذا النظام في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على تراخيص إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها؛قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة على بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.[1]

ثالثا: الأدوات التنظيمية

تتمثل في تلك الأدوات التي تعتمدها الدولة حتى تستطيع التحكم في التجارة الخارجية والمتمثلة أساسا في: المعاهدات التجارية، الاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية.

1- المعاهدات التجارية:

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي وإداري، تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.[2]

2- الاتفاقات التجارية:

هناك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة، وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية، فالاتفاق أقصر مدة من المعاهدة، كما أنه يتناول جانبا محددا، وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، على حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية. وتتضمن الاتفاقيات نوع من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير كما يشار إلى المدة وطريقة تمديده وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق ومن أمثلتها اتفاقيات الدفع.[3]

---

[1] عمر شتاتحة: مرجع سابق، ص: 20.

[2] نوارة بوكونة: **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص: 27.

[3] عبد الحميد حمشة: **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 25.

3- اتفاقات الدفع :

تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل: تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.[1]

4- إجراءات الحماية الإدارية :

تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة بتطبيقها بهدف عرقلة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية وغيرها من الإجراءات الأكثر وطأة وتعقيدا على المبادلات الخارجية.[2]

5- التكتلات الاقتصادية :

التكتل الاقتصادي الإقليمي يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا تاريخيا، ثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية، لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، ويمثل التكتل الاقتصادي صورة من صور التكامل الاقتصادي[3]. وتتخذ هذه التكتلات عدة أشكال أهمها:

5-1- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

فمنطقة التجارة الحرة تتسم بإلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها، مع الإشارة إلى أن ذلك لا يوجب فرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من الدول قيد التكامل بتعريفتها الجمركية وحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها[4]، ومن أهم مناطق التجارة في العالم اليوم هي: تكتل الأفتا (EFTA)، وهي منظمة التجارة الحرة لدول جنوب شرق أسيا، والتي تأسست سنة (1960م) وتكتل النافتا (NAFTA)، وهو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتي تأسست سنة (1992م)، وتكتل الآسيان الذي أقام منطقة تجارة حرة

---

[1] نورة بوكونة: مرجع سابق، ص: 27.

[2] مراد زايد: مرجع سابق، ص ص: 136- 137.

[3] شعبان فرج: **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص:3.

[4] خليفة موارد: **التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية**، رسالة ماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005 ص: 47.

اعتبارا من أول يناير سنة (1993م)، ويضم كلا من إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وبروناي. وهناك تكتل الإفتا(EFTA)، وهو منطقة التجارة الحرة لدول أوروبا، ويضم كلا من إيسلاندوليتشتنستن والنرويج وسويسرا.[1]ويشكل هذا الشكل أو المرحلة من مراحل التكامل أكثر الأشكال شيوعا على المستوى الدولي حيثأن حوالي (84%) من أشكال التكامل هي في ظل مناطق التجارة الحرة والنسب المتبقية تقع ما بين الاتحاد الجمركي والأشكال الأخرى.[2]

5-2- الاتحاد الجمركي (Customs Union):

طبقا لإتفاقية "الجات" الأصلية التي وضعت عام 1947 يعني قيام اتحاد جمركي بين بلدين أو أكثر إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، الإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع التزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة ومن أمثلة ذلك الاتحاد الجمركي لدول البنوليكسBENELUX منذ إبرامه بين بلجيكا ولوكسمبورغفي 25 جويلية 1921 لفترة خمسين سنة، وفي الاتحاد الجمركي يتم توزيع حصيلة الضريبة الجمركية الموحدة بين الأعضاء وفقا لطريقة معينة، يتم الاتفاق عليها عند إنشاء الاتحاد، حيث أن حصيلة هذه الضريبة تكون شبه مملوكة للاتحاد بوصفه وحدة مملوكة للاتحاد بوصفه وحدة مستقلة عن الدول الأعضاء.[3]

5-3- السوق المشتركة (Common Market):

هي مرحلة أكثر تقدما من الاتحاد الجمركي وتتضمن إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) داخل السوق المشتركة، بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الدول الأعضاء، والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الأقطار الخارجية الأخرى[4]، عند هذا المستوى يسمح لجميع عناصر الإنتاج التحرك بصورة حرة بين الدول الأعضاء.[5]

5-4- الاتحاد الاقتصادي (Economic Union):

تعد مرحلة الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الرابعة وما قبل الأخيرة في سلسلة التكامل الاقتصادي، حيث أنها تعلو مرحلة السوق المشتركة، فهي بالإضافة إلى كونها تتضمن حرية حركة السلع والخدمات (مرحلة منطقة التجارة الحرة)، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء إتجاه بقية دول العالم (مرحلة الاتحاد الجمركي)، وحرية انتقال عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال فيما بين الدول

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، صص: 23- 24.

[2] أحمد الكواز: **مناطق التجارة الحرة**، دورية جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثاني والتسعون، أفريل 2010، ص: 2.

[3] مقدم عبيرات: **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 14.

[4] آسيا الوافي: **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص: 27.

[5] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي: **التكامل الاقتصادي العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص: 19.

الأعضاء في التكامل (مرحلة السوق المشتركة)، فإنها تتضمن كذلك الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات المالية والنقدية والاجتماعية.[1]

5-5- الاتحاد النقدي:

يعرف التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لأن صور التكامل الاقتصادي السابقة تنشأ عنها مشكلات نقدية، قد تعرقل تحقيق التكامل التام، مما يستوجب وجود عملة موحدة تسهل طريقة الدفع بين دول منطقة التكامل؛ ومن الاقتصاديين من يرى أنه في ظل عدم وجود عملة موحدة ما بين الدول الأعضاء في التكامل يمكن أن تكون هناك وحدة نقدية إذا تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري.[2]

وتلخيصا لما سبق يمكن عرض مصفوفة التكتل الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04):مصفوفة التكتل الاقتصادي

آليات التكامل / مراحل ونماذج التكتل	إلغاء الجمارك ونظام الحصص بين الأعضاء	سياسة موحدة للتعريفة الجمركية	حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأعضاء	توحيد وتنسيق السياسات واستخدام عملة موحدة بين الأعضاء
منطقة التجارة الحرة	نعم	لا	لا	لا
الاتحاد الجمركي	نعم	نعم	لا	لا
السوق المشتركة	نعم	نعم	نعم	لا
الاتحاد الاقتصادي والنقدي	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: عبد الله جعلاب: **تحديات الاقتصاد العربي المعاصر وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 20.

[1] ناصر صلاح الدين غربي: **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص: 57.

[2] محمد بن ناصر: **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 18.

خلاصة الفصل

يتبين لنا من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل أن التجارة الخارجية عملية تبادل تجاري ما بين الدول، وأن السبب الرئيسي لقيامها يرجع لجذور المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، كما لها أهمية بالغة فهي بمثابة العمود الفقري لاقتصاد أي بلد، بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

أما عن نظريات التجارة الخارجية فقد عرفت تطورات كبيرة على أيدي مفكرين متعددين خلال مراحل تاريخية مختلفة، في تفسيرهم لقيام التجارة الخارجية ما بين الدول ابتداء من نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث وختاما بنظرية دورة حياة المنتوج لفرنون، وبدراستنا لهاته النظريات نجد أنها عبارة عن حلقات متصلة، بل وتعتبر كل نظرية امتدادا أو مكملا للنظرية التي سبقتها، كما لم تستطع أي نظرية من النظريات السابقة وضع تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول.

كما تطرقنا لسياسات التجارة الخارجية، والتي تنوعت حسب رأي الاقتصاديين إلى سياسة الحماية، التي تقيد حرية التجارة، وسياسة الحرية التي ترفع كافة القيود عن التجارة الخارجية، بالإضافة إلى حجج أنصار كل من السياستين، والأهداف المتوخاة من كل سياسة، وكذا مجموعة الأدوات والأساليب المستخدمة في عملية تنظيم التجارة الخارجية، فتبين لنا أن السياسة التجارية تختلف باختلاف النظم الاقتصادية ومستوى ظروف التطور الاقتصادي الذي تمر به كل دولة.

وبما أنه لكل دولة معاملاتها الخارجية، فإنه ينتج عنها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، ومن ثم وجب عليها أن تعد بيانا كافيا وسجلا وافيا تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات نحوه، هذا السجل يدعى بميزان المدفوعات، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الإطار النظري

لميزان المدفوعات

تمهيد

إن العلاقات الاقتصادية الدولية بمثابة تبادل فيما بين الدول، يترتب عليها حقوق والتزامات متبادلة. ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات، باعتباره أهم سجل اقتصادي للحسابات الاقتصادية لأي بلد كان وأكثره شمولا لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة. ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة كونه يعكس درجة التقدم الاقتصادي للبلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي. لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتهم سنويا لكونه من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للبلد العضو، كما يعتبر التوازن في ميزان المدفوعات من أهم مقومات تحقيق التنمية التي تصبو إليها مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

لكن غالبا ما يكون هذا التوازن صعب التحقيق، فالاختلال هو الحالة الأكثر انتشارا سواء كان في حالة فائض أو عجز والذي تختلف أسبابه باختلاف الظروف ما يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة خاصة تلك التي تعاني من عجز، مما يدفع الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها إعادة التوازن لميزان المدفوعات من جديد.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

يترتب اتساع حركة المبادلات الدولية ما بين الدول قيام العديد من علاقات المديونية والدائنية المتبادلة، ويجري التعبير عن هذه العلاقات بالقيم النقدية. فكل دولة تدخل في علاقات اقتصادية دولية تصبح تارة دائنة وأخرى مدينة للخارج، وبالنظر إلى ميزان المدفوعات لأي دولة يمكن معرفة مركزها المالي اتجاه الدول الأخرى سواء من حيث القوة أو الضعف.

ويعتبر هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية، ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ميزان المدفوعات في نقاط محددة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

سوف نتناول من خلال هذا المطلب مفهوم ميزان المدفوعات، مع ذكر أهميته الإقتصادية باعتباره مؤشر بالغ الأهمية في توضيح المكانة الإقتصادية للدولة.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بعدة تعاريف مختلفة، سواء تلك الصادرة عن المنظمات الدولية، أو تلك الناتجة عن اجتهادات المفكرين الاقتصاديين، إلا أنها جميعها تصب في قالب واحد وفيما يلي بعض هذه التعاريف:

التعريف الاول: ميزان المدفوعات هو: «بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي لفترة محددة المعاملات الاقتصادية لأي اقتصاد مع بقية العالم».[1]

التعريف الثاني:ويعرف ميزان المدفوعات على أنه: «عبارة عن موجز للأنشطة الاقتصادية بين المقيمين في الدولة وبقية العالم خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحدة».[2]

التعريف الثالث:كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه: «سجل محاسبي لقيم جميع العمليات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الخارج في أي وقت من الأوقات عادة خلال سنة، وهو يعتمد نظام القيد المحاسبي المزدوج».[3]

أما صندوق النقد الدولي فيعرف ميزان المدفوعات على أنه:«بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة، ويتألف من حساب الخدمات وحساب الدخل الأولي

---

[1] International Monetary Fund: **Balance of payments Manual** , P:6.

على الموقع الالكتروني: http://www.imf.org تاريخ الاطلاع: 2016/03/04

[2] Bank of Jamaica:**Balance of payments made simple,** 2004, P:1.

على الموقع الالكتروني: http://boj.org.jm تاريخ الاطلاع: 2016/03/04

[3] محمد نجاة الله صديقي: **تدريس علم الاقتصاد الاسلامي- الاقتصاد الدولي**، مركز النشر العلمي، جدة، 2009، ص: 29.

وحساب الدخل الثانوي والحساب الرأسمالي والحساب المالي. ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات يسجل لكل معاملة قيدان ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة».[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو ذلك السجل المحاسبي أو الإحصائي الذي يعتمد على القيد المزدوج، حيث تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الخصائص العامة لهذا السجل تتمثل في:[2]

1- سجل ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية حصرا سواءا أكانت معاملات عاجلة (فورية) أم آجلة (تستحق بعد فترة)؛

2- المقيمون هم من تتوافر فيهم صفة الإقامة الدائمة في البلد أي لا يعتبر مقيما من كان في البلد (عرض) كالسائح والطالب الأجنبي أو الدبلوماسي؛

3- المقيمون قد يكونون أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين كالبنوك والشركات والمؤسسات؛

4- يعتمد في اعتبار الإقامة، صفة الإقامة وليست الجنسية، فالإقامة الدائمة -إذا حصل عليها- أجنبي الجنسية، تجعله مقيما في البلد في نظر ميزان المدفوعات حتى وإن كان من جنسية أخرى غير جنسية البلد المعني، أي أن المعاملات التي تتم بين أفراد مختلفي الجنسيات ولكنهم يقيمون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لا يعني ميزان المدفوعات بتسجيلها، وعكس ذلك، فإن المعاملات التي تتم بين أفراد يقيمون في دول مختلفة، تعتبر معاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم واحدة.

بالإضافة إلى:

5- طبقا لدليل ميزان المدفوعات فإن تسجيل المعاملات يخضع لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة تؤدي إلى قيدين متساويين في القيمة في اتجاهين متعاكسين دائن ومدين.[3]ومضمون هذه القاعدة أن كل معاملة من المعاملات الاقتصادية تظهر في الميزان مرتين: مرة في الجانب الدائن باعتبار أنها تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في الجانب المدين باعتبار أنها تؤدي إلى نقص في التزامات الدولة نحو الخارج.[4]

6- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، حيث تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها نهاية ديسمبر، أما في اليابان فتبدأ هذه الفترة مع بداية أفريل لتنتهي

---

[1] صندوق النقد الدولي: **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، ط6، 2009، ص: 9.

[2] وليد عيدي عبد النبي: **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012، ص: 4.

[3] منشورات مكتب الصرف: **ميزان المدفوعات**، المملكة المغربية، 2011، ص: 8.

[4] خليفة عزي: **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985- 2008)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص: 5.

أخر شهر مارس من العام القادم، وهناك بعض الدول تقيم موازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (ثلاثة أشهر مثلا) مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول المتقدمة اقتصاديا وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.[1]

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية ذلك أنه يمثل أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، فضلا عن أن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وتتجلى أهميته فيما يلي:[2]

1- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف، إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية؛

2- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولتلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

3- يقيس الوضع الخارجي للدولة، حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

بالإضافة إلى:

4- يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة؛

5- يفيد ميزان المدفوعات أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك ما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على

---

[1] عبد الكريم مقران: **الاصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص: 3.

[2] كريم بوروشة: **أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص: 21.

الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب (أو امتصاص) الفائض أو إزالة العجز وذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية.[1]

6- كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي يتم من خلاله تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد فهي مؤشر لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف متى ما حدث اختلال خارجي.[2]

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أجزاء مستقلة من أجل تسيير وتسهيل عملية التسجيل فيه، وكذلك سهولة قراءته واستخراج مختلف دلائله الاقتصادية، كما أن ميزان المدفوعات لأي بلد كان يتضمن تصنيفين رئيسيين وهما: التصنيف الأفقي والتصنيف العمودي.

أولا: التصنيف الأفقي.

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسين هما:[3]

1- **الجانب الدائن:** تظهر كافة المعاملات المتعلقة بمتحصلاتنا من الخارج.

2- **الجانب المدين:** تظهر كافة المعاملات المتعلقة بمدفوعاتنا إلى الخارج.

وعليه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا تماما، بحيث تتساوى كافة بنود الطرف الدائن مع كافة بنود الطرف المدين.

وبشكل عام فإن ما يزيد من رصيد الدولة من العملات الأجنبية يقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات وكل ما يؤدي إلى صرف العملات الأجنبية يقيد في الجانب المدين من هذا الميزان.

ثانيا: التصنيف العمودي

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات عموديا إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتضمن كل قسم مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتشابهة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف، كما يمكن أن تكون هذه الحسابات في حالة فائض أو عجز.

وسوف نتطرق لكل حساب من هذه الحسابات وفق الآتي:

---

[1] هوشيار معروف: **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص ص: 236- 237.

[2] سمير فخري نعمة: **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، ونعكساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص: 72,71.

[3] طارق الحاج: **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 182.

1- حسابات العمليات الجارية (الحساب الجاري) CurrentAccount:

يعتبر الحساب الجاري عادة أهم أجزاء ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطلق عليه أيضا حساب الدخل لأنه يضم معاملات تؤثر بشكل مباشر على حجم الدخل الوطني، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد، نوجزها كما يلي:

1-1- الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، فتسجل الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري وفق طريقة (FOB)*، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين وفق طريقة (CIF)**، حيث يترتب عنها خروج نقد أجنبي، فإذا كانت حصيلة الصادرات السلعية مساوية تماما لمدفوعات الواردات فإن الميزان يكون متوازنا، أما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فالميزان يكون في حالة فائض، ويحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من وارداتها.[1]

1-2- ميزان الخدمات: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول[2]، مثل استخدام مؤسسات التأمين الوطني من أجل التأمين على بضائع أجنبية، باعتبارها متحصلات تقيد في الجانب الدائن، أما نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج فتقيد في الجانب المدين باعتبارها مدفوعات، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات.

1-3- ميزان التحويلات من جانب واحد: يعرف هذا الميزان أحيانا بميزان الدفعات المحولة من جانب واحد، وهذا الميزان يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض استيراد أو تصدير سلع أو خدمات، وإنما قد تكون لغرض المساعدة مثل الهبات والهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أم الدول أم المنظمات الدولية، تشمل هذه التحويلات، الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية.[3]

FOB* لتقييم الصادرات وتعني قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، قبل أن تضاف إليها نفقات النقل، التأمين الشحن من ميناء التصدير.

CIF** لتقييم الواردات وتعني قيمة السلعة في ميناء الوصول، مضافا إليها نفقات النقل التأمين، الشحن للإشارة فإن غرفة التجارة الدولية C.C.I تضع حوالي 13 مصطلحا، وهي مصطلحات -تجارة دولية- من بينها CIF و FOB.

[1] عمر مؤذن: **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2012/2011، ص ص: 64- 65.

[2] هجيرة عبد الجليل: **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، رسالة ماجيستر في المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص: 97.

[3] عمر شتاتحة: مرجع سابق، ص: 29.

2- حساب العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال) Capital Account:

وفيما يتعلق بحساب العمليات الرأسمالية فينبغي إدراك أن تصدير رأس المال يقيد في الجانب المدين واستيراد رأس المال يقيد في الجانب الدائن، فالعبرة هنا باتجاه المدفوعات وليس بالمركز القانوني للمديونية أو الدائنية، فقد تصدر الدولة رأس المال وبذلك تصبح دائنة للعالم الخارجي، ولكن تصدير رأس المال يقتضي إجراء مدفوعات من الدولة إلى الخارج ولذلك تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.[1] وعادة ما يقسم حساب رأس المال إلى قسمين:

2-1- حساب رأس المال طويل الأجل:الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنة، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر[2]، يشمل هذا الحساب عدة أشكال:

2-1-1. الاستثمار المباشر:

يتمثل هذا الاستثمار بالفروع التي تقيمها المشروعات في الدول الأخرى وتكون تابعة لها،بمعنى أنها خاضعة لسيطرتها وكذا العقارات التجارية في دولة ما التي تنقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى.طريقة تقييد هذه الاستثمارات في ميزان المدفوعات، تأتي هذه الاستثمارات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات باعتبارها تصديرا لرأس المال طويل الأجل، وبما أن كل قيد في ميزان المدفوعات يقابله قيد أخر إذا يقابلها قيد أخر في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل،أما إذا كان استيرادا لرأس المال أي قيمة ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في الجانب الدائن ويقابلها قيد في الجانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل.[3]

2-1-2. القروض طويلة الأجل:

وهي عبارة عن التدفقات الرأسمالية الدولية طويلة الأجل وقد تكون من مصادر خاصة أو مصادر حكومية أو منظمات تمويلية دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له، ومن الجدير ذكره أن عملية القرض تقوم على أساس قيام المقرض بدفع قيمة القرض إلى المقترض، أما سداد الدين عند الموعد المحدد فإنه يتضمن دفع المدين إلى الدائن، وبالتالي لا يصبح الدائن دائنا إلا بعد أن تتم فعليا حركة انتقال رؤوس الأموال، لذلك فإن عملية إقراض الغير ما هي إلا عملية استيراد لسند الدين، وينظر إلى القروض الدولية على أنها عمليات تصدير واستيراد لرؤوس الأموال، فتصدير رأس المال ما

[1] أحمد فريد مصطفى: **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص: 362.

[2] وليد عيدي عبد النبي: مرجع سابق، ص: 8.

[3] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، صص: 24- 25.

هو إلا استيراد للسندات وزيادة الطلب على الصرف الأجنبي، أما استيراد رأس المال ما هو إلا تصدير للسندات وزيادة في عرض الصرف الأجنبي.[1]

2-1-3. أوراق مالية:

وهي عبارة عن أسهم وسندات إما أن تكون يملكها مقيم بالدولة لدى دولة أجنبية أو أن تكون أسهم وسندات وطنية يشتريها غير المقيمين ففي الحالة الأولى تقيد في الجانب المدين باعتبارها تصدير الرأس المال ويقابلها قيد في الجانب الدائن باعتبارها استيرادا لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين لرأس المال قصير الأجل.[2]

2-1-4. رؤوس أموال أخرى:

وهي استثمارات متنوعة طويلة الأجل مثل ملكية العقارات غير التجارية أو ملكية العلامات التجارية أو براءات الاختراع، وتقيد قيمة ما يحققه المقيمون من هذه المشروعات في الجانب المدين، وذلك باعتبارهاتصديرا لرأس المال، أما قيمة ما يحققه غير المقيمين من هذه المشروعات فإنهما تقيد في الجانب الدائن باعتبارها استيرادا لرأس المال.[3]

2-2- حساب رأس المال قصير الأجل:يشمل حساب رأس المال قصير الأجل جميع معاملات الدولية الخارجية التي تستحق خلال فترة زمنية أقل من عام، ويشمل هذا الحساب الأصول النقدية، ودائع البنوك والكمبيالات وأرصدة السماسرة، والقروض تحت الطلب وسندات الحكومية قصيرة الأجل.[4] وتقيد هذه المعاملات المرتبطة ببنود حساب رأس المال قصير الأجل في ميزان المدفوعات كما يلي:[5]

- **في حالة كونها تصدير الرأس المال:** تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وقيد في جانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول التي صدر بها رأس المال؛

- **في حالة استيراد رأس المال قصير الأجل:** ينشأ عن ذلك قيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي صدر بها رأس المال.

3- حساب عمليات التسوية (صافي الاحتياطات الرسمية):

3-1- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي (الميزان الكلي):تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض

[1] ناهض قاسم القدرة: **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص: 25.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: مرجع سابق، ص: 25.

[3] ناهض قاسم القدرة: المرجع السابق، ص: 25.

[4] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: المرجع السابق، ص: 26.

[5] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: المرجع السابق، ص: 27.

بشراء كمية من الذهب من الخارج ووفقا لقيمة هذا الفائض، والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.[1]

3-2- فقرة السهو والخطأ: تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية:[2]

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات؛
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

والجدول الموالي يوضح مكونات ميزان المدفوعات الدولي :

الجدول رقم (02-01): مكونات ميزان المدفوعات الدولي

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	ما في الدائن (+) المدين (-)
أولا: حساب العمليات الجارية			
1- الحساب التجاري			
- ح/ التجارة المنظورة للسلع			
- ح/ التجارة غير المنظورة للسلع			
• النقل			
• التأمين			
• السياحة			
• دخل الاستثمارات			
• خدمات حكومية متنوعة			
2- حساب التحويلات			
- هبات وتعويضات			
ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية			
1- حساب رأس المال طويل الأجل			
- استثمار مباشر			
- أوراق مالية			
- قروض طويلة الأجل			
- رؤوس أموال أخرى			
2- حساب رأس المال قصير الأجل			
- ذهب			

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم: **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2014،ص ص: 179.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم: المرجع السابق، ص: 180.

– أذونات مصرفية – القروض قصيرة الأجل – السهو والخطأ			

المصدر: رشيدة زاوية: **تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص: 32.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات وأهم مؤشراته

سنتناول من خلال هذا المطلب مختلف العوامل الاقتصادية التي لها أثر على ميزان المدفوعات، وكذا مؤشراته الاقتصادية التي من خلالها نستطيع معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما.

أولا: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات من بينها التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في أسعار الفائدة وسعر الصرف، فلكل عامل طريقة تأثير مغايرة عن العامل الأخر، نذكر منها:[1]

1- التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا؛

2- معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات؛

3- الاختلاف في أسعار الفائدة:

يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلكأن المراكز الماليةالعالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين؛

4- سعر الصرف:

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية

[1] بسام الحجار: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2003، صص: 64- 65.

بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

كما ذكرنا سابقا، فإنه يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لدولة ما عن طريق ميزان مدفوعاتها وبالتالي الحكم عليها، وهذا بفضل المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخراجها واستنتاجها من أرصدة الموازين الفرعية التي ذكرناها سابقا، وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي[1]:

تتحدد علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي انطلاقا من المساواة بين الموارد والاستخدامات كما يلي:

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Y: تمثل الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق وفي فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي

X: الصادرات من السلع

M: الواردات من السلع

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = (X - M) \dots \dots \dots \dots (2)$$

حيث: $C + I$: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بالرمز (EL):

ومنه:

$$Y - EL = (X - M) \dots \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$Y - EL$: يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري.

فإذا حققت الدولة فائضا في الناتج الداخلي الخام، ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة $(X - M > 0)$، أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية $(Y - EL < 0)$، فإن الدولة تلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة $(X - M < 0)$.

[1] كريم بوروشة: مرجع سابق، ص ص: 22- 23.

2- **معدل التغطية (CT)**[1]:

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، ويمكن استنتاج ذلك من العلاقة الآتية:

$$TC = \left(\frac{X}{M}\right)100 \dots\dots\dots\dots (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الايرادات المتأتية من الصادرات، على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من (100)، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على الدولة البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها.

3- **معدل التبعية (TD):**

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) ويتحدد بالعلاقة التالية:

$$TD = (M/PIB)100 \dots\dots\dots\dots (5)$$

فكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4- **معدل القدرة على التصدير(TE):**

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) ويتحدد بالعلاقة التالية:

$$TE = (X/PIB)100 \dots\dots\dots\dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبير فإن ذلك يدل على أن للدولة قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5- **معدل القدرة على سداد الواردات (CPM)**[2]:

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن الدولة قادرة على تسديد فاتورة وارداتها في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يتجاوز عدد الأيام تسعين (90) يوما أي ثلاثة أشهر.

وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف(RC)إلى الواردات من السلع(M) ويتحدد وفقا للعلاقة التالية:

$$CPM = (RC/M)360\ Jours \dots\dots\dots\dots (7)$$

6- **العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام:**

يمكن قياس العلاقة بين رصيد العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

---

[1] خالد أحميمة: **أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 80.

[2] عبد الباقي يوسفي : **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 30.

$$BOC/PIB \dots\dots\dots (8)$$

حيث: BOC: يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب أراء الخبراء، أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الاقتصادية للبلد المعني تصبح حرجة نوعا ما حيث أن احتياطات التمويل في هذه الدولة تستدعي الاستدانة.

المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

كما ذكرنا سابقا فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة (سنة)، وطالما أن طريقة القيد المزدوج التي تستخدم عند إعداد الميزان تجعله متوازنا لا محالة، لكن هذا التعادل يكون من الناحية المحاسبية فقط، وبالتالي لا يعكس التوازن الحقيقي للتعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، أما من الناحية الاقتصادية فغالبا ما يكون الميزان في حالة اختلال وهو أمر طبيعي.

ومن خلال هذا المبحث ينبغي أن نفرق بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، وكذلك مختلف أنواع الاختلال والأسباب المؤدية لحدوثه كما يتم التطرق من خلاله إلى آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: معنى التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازنا، وذلك راجع لآلية القيد المزدوج عند تسجيل كل عملية، وعليه فإن الاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي ولإيضاح ذلك يجب التفرقة بين المفهومين.

أولا: مفهوم توازن ميزان المدفوعات

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، لابد أن نفرق بينهما:

يقصد **بالتوازن المحاسبي** في ميزان المدفوعات لأي دولة أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة إيراداتها من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها منه. وبتعبير أخر، أن يحدث مساواة حسابية حتمية بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية. ويسمى هذا التوازن "**بالتوازن الورقي**"*[1]

*ويقصد بالتوازن الورقي أي الذي يتم في الدفاتر وعلى الورق.

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2006، ص: 111.

وعملا بفكرة القيد المزدوج فإن التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات يعتبر أمر بديهي، إلا أن هذا التوازن ليس له أي دلالات اقتصادية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.

أما التوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات فهو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدى؛ فعند حدوث عدم توازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا؛

أما إذا كان هناك تعادل بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.[1]ويعتبر التوازن في ميزان المدفوعات نادر الحدوث إذا لم يكن مستحيل لأن صفة الاختلال هي السائدة في كل موازين الحسابات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يتم من خلال المقارنة بين نوعين من العمليات بحسب الهدف من تنفيذها وهي إما عمليات تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة.

1- العمليات التلقائية أو المستقلة:

وهي تلك المعاملات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح أو من اشباع للجهات التي تقوم بها مثلا تصدير أو استيراد السلع وتقديم أو الحصول على الخدمات وتلقي أو القيام بالاستثمارات الأجنبية، وهذه العمليات تجري بغض النظر إلى حالة (وضع) ميزان المدفوعات وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل، حركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب الذهب لأغراض التجارة.[2]

2- العمليات التعويضية أو الموازنة:

وهي العمليات التي لا تجري لذاتها ولكن تتم بالنظر إلى حالة أوضع ميزان المدفوعات، أو تترتب على العمليات الأولى. مثال ذلك استيراد الذهب أو تصديره، الزيادة أو النقص في قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على غير المقيمين أو المقيمين، وهي عمليات لم تكن تجرى لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو مستقلة سبق القيام بها، وهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات مستقلة أو تلقائية سابقة عليها؛وتتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل، في شكل قروض، أو تغيير في طبيعة الأرصدة النقدية الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية.[3]

---

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص ص: 111- 112.

[2] دريد كامل آل شيب: **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص ص: 80- 81.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: المرجع السابق، ص: 113.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم غير ثابت فقد يختلف من دولة لأخرى، وأحيانا حتى في نفس الدولة على اختلاف الفترات الزمنية؛وانطلاقا من مفهوم هذه العمليات يمكن تعريف التوازن الاقتصادي على أنه الحالة التي يتحقق فيها التوازن بين الجانب الدائن والمدين في العمليات المستقلة.[1]

ثانيا: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات

يرد مصطلح الاختلال في المدة القصيرة الأجل ويعالج إلى حالة استلام أو تسليم المدفوعات لملاقاة هذا الاختلال سواءا أكان عجزا أو فائضا دون الاهتمام بأسباب هذا الاختلال مادامت الموازنة الحسابية قد تحققت.[2]ويكون الاختلال في ميزان المدفوعات في إحدى الشكلين:[3]

1-في شكل فائض:وهذا في الحالة التي يكون فيها الجانب الدائن للعمليات المستقلة (عمليات الحساب الجاري + عمليات حساب رأس المال طويلة الأجل وقصيرة الأجل بغرض المضاربة) أكبر من الجانب المدين لنفس الحساب.

2-في شكل عجز: وذلك في الحالة التي يكون فيها الجانب الدائن للعمليات المستقلة أكبر من الجانب الدائن لها.

من النادر أن يتوازنا جانبا الإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائضا لديها من عملات تلك الدول، وتستطيع الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى أو مزاولة نشاط استثماري في الخارج، وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات، ويترتب عن ذلك زيادة مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانيتها الحقيقية، كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي، وتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.[4]

ويمكن قياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات من خلال تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى جزئين يفصل بينهما خط أفقي، الجزء الأول يشمل بنودا فوق الخط تمثل البنود التلقائية والجزء الثاني التي ينجم عنها إما فائض أو عجز في ميزان المدفوعات والجزء الثاني ويشمل البنود تحت الخط، وهي البنود التي يعول عليها في تسوية الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات[5] .

---

[1] كريم بوروشة: مرجع سابق، ص: 31.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي: **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، ص: 257.

[3] خالد أحميمة: مرجع سابق، ص: 83.

[4] خالد أحميمة: المرجع السابق، ص: 84.

[5] موسى سعيد مطر وأخرون: **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص: 20.

المطلب الثاني: أسباب و أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

قد يحدث وأن تمر أي دولة في العالم سواءا أكانت متقدمة أو نامية بظروف داخلية وخارجية من شأنها أن تحدث خللا في ميزان المدفوعات في صورة فائض أو عجز، وهذا الاختلال يتخذ أنواعا مختلفة بحسب أسبابه، وهذا ما سيتناوله هذا المطلب.

أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات وهي:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة، فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات[1]، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان.[2]

2- أسباب هيكلية:

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية[3]، كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.[4]

3- أسباب دورية:

تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي مثل حالات الركود والرخاء[5]، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:[6]

---

[1] سامية مقعاش: مرجع سابق، ص: 83.

[2] محمد صفوت قابل: مرجع سابق، ص: 250.

[3] سلمى دوحة: **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص: 121.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم: مرجع سابق، ص: 173.

[5] رشيدة زاوية: **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص: 18.

[6] سلمى دوحة: المرجع السابق، ص ص: 121- 122.

– الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواقا خارجية هامة للدول المتقدمة؛

– تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية؛

– العوائق التجارية: التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

4- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا فهذه الحالات ستؤثر في صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.[1]

5- التضخم المحلي:

حيث إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطا تضخمية، فإنه ينشأ عجز في ميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى زيادة في الدخول النقدية، وإلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، كما يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية، إلى تحول الطلب من السلع المنتجة محليا، إلى بدائلها المستوردة، حيث تصبح أرخص، والنتيجة هي عجز في الحساب الجاري، ومنه ميزان المدفوعات.[2]

ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين أنواع عديدة من الاختلالات في ميزان المدفوعات وهذا تبعا لأسباب حدوثها كما يلي:

1- الاختلال المؤقت:

لا يثير مشكلات كبيرة لأنه يظهر لفترة، تطول أو تقصر، ثم يختفي ولا يحتاج إلى اتخاذ إجراءات معينة لمكافحته، ولذلك يطلق عليه بالعجز الخفيف[3]، ويأخذ الاختلال المؤقت صورتين:

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم: مرجع سابق، ص: 173.

[2] نور الدين بالكور: مرجع سابق، ص: 125.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص: 114.

1-1- الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها الفائض في معاملاتها مع الخارج، أما في أخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز؛

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.[1]

1-2- الاختلال العارض: هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات. أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها. أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تمثل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضرابات[2]، والاختلال العارض يتميز بزواله بمجرد زوال السبب بشكل تلقائي.

2- الاختلال الدائم:

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية، ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.[3] ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون: مرجع سابق، ص: 213.

[2] حنان لعروق: **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص: 46.

[3] سلمى دوحة: مرجع سابق، ص: 124.

2-1- الاختلال الهيكلي: يعد هذا النوع من الاختلالات اختلالا جوهريا، حيث تظل أسبابه قائمة وباقية دون زوال، وهو بهذه الصفة ليس اختلالا طارئا، ومن أهم العوامل المسببة لهذا النوع من الاختلالات:[1]

- تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر، ومن الأمثلة الحية على ذلك ما سجله الاقتصاد العالمي من تحول الطلب الدولي من الفحم إلى البترول؛

- التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي بالتالي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول، فالتطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدي إلى اكتساب احدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات، وهو ما يؤدي بالتالي إلى حدوث اختلال في موازين المدفوعات.

2-2- الاختلال الدوري: وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية مما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجارة للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.[2]

3- <u>اختلالات أخرى</u> : فأنواع الاختلال لا تقتصر عما سبق ذكره فقط، بل توجد أنواع أخرى:

3-1- الاختلال المتصل بالأسعار: وهو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وفي هذا المجال نميز بين الحالات التالية للاختلال:[3]

- ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها على مستوى الأسعار الخارجية دون أن يرافقها تعديل في سعر الصرف بما يلائم هذا التغيير، تصبح معه العملة مقومة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى حدوث اختلال؛

- انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها؛

---

[1] فضيل رابس: **<u>التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر : 1989- 2010</u>**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص: 38.

[2] سلمى دوحة: مرجع سابق، ص: 124.

[3] حنان لعروق: مرجع سابق، ص: 49.

– عدم تغير الأسعار الداخلية وبقائها مرتفعة مقارنة مع أسعار السلع الدولية، مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة خفض قيمة العملة الأجنبية دون أن تقابلها سياسة مماثلة في الداخل بخفض قيمة عملتها، أو في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون تغيير في الأسعار بما يتلائم مع هذا الرفع ويتم معالجة هذا الاختلال بتعديلات على مستوى سعر الصرف بإيجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية.

3-2- الاختلال النقدي: من المعلوم أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول، وبمعنى أخر هناك علاقة معينة بين تغيير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغيير سعرها في الأسواق العالمية، مما قد يحدث انخفاض قيمة عملة الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالدول الأخرى، مما قد يترتب عليه ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يسمى بالاختلال النقدي لأنه مرتبط بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.[1]

3-3- الاختلال الاتجاهي أو طويل الأمد: هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي[2]، ويفسر ذلك بنقص المدخرات عن حاجة الاستثمارات، وعليه تلجأ الدولة للاقتراض من الخارج من أجل سد الفجوة بين الادخار والاستثمار، ونجد أن هذه المشكلة تواجه اليوم معظم الدول النامية.

المطلب الثالث: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات

تختلف الآثار التي تترتب عن ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض، وفي الاختلال الدائم عنها في الاختلال المؤقت، وسنتناول فيما يلي لكل منهما على حدا:

أولا: الآثار المترتبة على العجز في ميزان المدفوعات

إن العجز في ميزان المدفوعات يتم مقابلته بتحركات الأرصدة النقدية والذهب لدى السلطات النقدية إلى الخارج، أو بنقص ما لديها من أرصدة أجنبية وأذونات خزينة، والأصول السائلة الأخرى، أو بزيادة التزامات البلد صاحب العجز اتجاه البلدان الأجنبية، في شكل زيادة أرصدة هذه البلدان لدى البنوك الوطنية، أو زيادة ما في حوزتها من أذونات الخزينة الوطنية أو من الأوراق والحقوق التجارية التي تمثل

[1] بلقاسم منهوم: **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013/2012، ص: 32.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون: مرجع سابق، ص: 214.

التزامات على المواطنين، أي أنه هناك تدهور في مركز الاحتياطات الدولية السائلة لدى البلد، ومن هنا يتضح لنا خطورة استمرار العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما، حيث من المنتظر أن يصل هذا البلد في ظل هذه الظروف إلى وضع لا يستطيع بعده أن ينتقص ما لديه من احتياطات دولية، وذلك عندما يكون قد هبط ما لديه من ذهب وأرصدة نقدية إلى الحد الأدنى، بينما تكون التزاماته اتجاه البلدان الأجنبية قد وصلت إلى حد أقصى لا يمكن زيادته أو التمادي فيه[1]، ويكون الاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي العجز إلى انخفاضه وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنةبالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية. أي بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفعا ويزيد من حدة الانكماش.[2]

وفي مثل هذه الظروف، تضطر البلدان إلى إتباع إجراءات استثنائية لتقييد وارداتها من الخارج بشكل صارم، وإلى تنفيذ بعض الإجراءات الاقتصادية التي تملى عليها من قبل الدول الدائنة أو مؤسسات التمويل الدولية، مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، لسداد ما عليها من التزامات نحوها، وفي الغالب نجد أن البلدان التي تعاني من عجز دائم في موازين مدفوعاتها، تلجأ مضطرة إلى اتخاذ بعض السياسات التجارية الحمائية الشديدة قبل أن تصل إلى حافة الإفلاس.[3]

ثانيا: الآثار المترتبة على فائض في ميزان المدفوعات

إن الفائض كما سبق ذكره أيضا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض[4]* فيجد هذا البلد صاحب الفائض نفسه محاطا بأزمة دولية، قد تضر بتوازنه الداخلي والخارجي إذا ما تركت دون علاج، مما يؤدي به إلى منح المساعدات الاقتصادية والمعونات والقروض إلى البلدان الأجنبية، أو يزيد طلبه على سلع وخدمات البلدان الأخرى، أو يزيد نشاطه الاستثماري فيها، حتى تستطيع هذه البلدان أن تستمر في التعامل معه، أو عوضا عن هذا كله، يقوم برفع سعر صرف عملته الوطنية في أسواق الصرف الدولية، وذلك حتى ترتفع أسعار صادراته

[1] نور الدين بوالكور: مرجع سابق، ص: 128.

[2] حنان لعروق: مرجع سابق، ص: 50.

[3] نور الدين بوالكور: المرجع السابق، ص ص: 128- 129.

[4] حنان لعروق: المرجع السابق، ص: 51.

وتنخفض أسعار وارداته، فتقل صادراته إلى البلدان الأجنبية وتزيد وارداته، وكل هذا يضر بميزان المدفوعات.[1]

المبحث الثالث: طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

أصبح من الظواهر المعتادة بالنسبة لاقتصاديات الدول المختلفة أن يكون بميزان مدفوعاتها خللا، خاصة في الدول النامية، وهو ما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الدولية لاسيما في حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، وهناك طرق مختلفة لمعالجة هذا الخلل، وتختلف طرق المعالجة تبعا لنوعية هذا الخلل في ميزان المدفوعات، وقد يستغرق العلاج عدة سنوات للتوصل إلى نوع من توازن ميزان المدفوعات وذلك ما سيتناوله هذا المبحث.

المطلب الأول:آليات معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

يقصد بآليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات تلك القوى التي تعيد له حالة التوازن تلقائيا، أي بالاعتماد على آليات وميكانيزمات السوق، شرط عدم تدخل الدولة بأي صورة من الصور، حيث توالت النظريات الاقتصادية المختلفة لإيجاد طريقة لإعادة توازن ميزان المدفوعات، أهمها النظرية الكلاسيكية التي تعتمد على تغيرات الأثمان، ثم النظرية الكنزية واعتمادها على تغيرات الدخل القومي، وأخيرا التدفقات المالية الدولية كعنصر هام لإعادة التوازن الخارجي.

أولا: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل النظرية الكلاسيكية

تتلخص النظرية التقليدية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى السوق نفسها دون تدخل مباشر من السلطات العامة. وميز الاقتصاديون التقليديون بين التوازن المحقق قي ظل ثبات الصرف من جهة، وتحققه في ظل حرية الصرف من جهة أخرى.[2]

1- فروض النظرية:تقوم هذه النظرية على الفروض التالية:[3]

- ثبات أسعار الصرف؛
- حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس؛
- حيادية النقود حيث لا تؤثر كل المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع؛

[1] نور الدين بوالكور: مرجع سابق، ص: 129.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص: 119.

[3] عبد الباقي يوسفي: مرجع سابق، ص:41.

- مرونة أسعار الصادرات والواردات؛
- مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته؛
- مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.

2-آليات التأثير: إن التحليل الكلاسيكي يرتكز على النظرية الكمية للنقد التي تثبت أن التغيرات في الوفورات النقدية تؤدي بالضرورة إلى تغير في الأسعار الداخلية، هذا التغير الأخير هو بنفس نسبة وبذات اتجاه التغير الحاصل على صعيد الوفرات؛

إن هذه النظرية لم يقتصر العمل بها في ظل ثبات أسعار الصرف فقط بل حتى في ظل حرية أسعار الصرف، حيث يميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن، وبين هذا التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور.[1]

وفيما يلي توضيح كيفية إعادة لميزان المدفوعات توازنه في ظل أسعار الصرف الثابتة من خلال تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، وكذا كيفية إعادة التوازن في ظل حرية الصرف من خلال تغيراته.

2-1- آلية التوازن في ظل أسعار الصرف الثابتة: لقد ارتبطت هذه الآلية بالفترة التي اتسم بها النظام النقدي الدولي بقاعدة الذهب، ويتم من خلالها إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق:

- **أثر تغيرات الأسعار**:ففي حالة حدوث فائض الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، وسيترتب عن ذلك نتيجتين أولهما: انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب، وثانيتهما: هو ارتفاع في إستيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة. وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.[2]

أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يرافقها انخفاض في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى،وستترتب عن ذلك نتيجتان أولهما: تشجيع صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما: هو تقليص واردات الدولة من الخارج نظرا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.[3]

---

[1] كريم بوروشة: مرجع سابق، ص: 40.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم: مرجع سابق، ص: 186.

[3] عبد القادر السيد متولي: **الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2011، ص: 141.

– **أثر سعر الفائدة:** إن التغير في الأسعار المشار إليها أعلاه يمكن أن يؤدي إلى تغير سعر الفائدة[1]، بافتراض ثبات الطلب على النقود، فإن سعر الفائدة وفقا لهذا المنظور هو دالة متناقصة لكمية النقود، إذ كلما زاد عرض النقود انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح، مع افتراض حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج على سبيل المثال، فإن ذلك يتبعه انخفاض عرض النقد داخليا وهذا بدوره سيدفع أسعار الفائدة نحو الارتفاع، مما سيحد من تدفق رؤوس الأموال للخارج، لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي، فضلا عن أن هذا الارتفاع في سعر الفائدة، سيجذب الأموال الأجنبية إلى داخل تلك الدولة، باعتبار أن المردود المحلي أصبح مرتفعا، وهذا التأثير لسعر الفائدة ممكن أن يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات بصورة تلقائية.[2]

وفي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي (كمية النقود المتداولة) نظرا لارتفاع السيولة النقدية تنخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية.[3]

والشكل التالي يوضح كيفية إعادة التوازن لميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت:

[1] دريد كامل آل شيب: مرجع سابق، ص: 86.

[2] سمير فخري نعمة: مرجع سابق، ص: 127.

[3] عبد القادر السيد متولي: مرجع سابق، ص: 149.

الشكل رقم (02-01): مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت

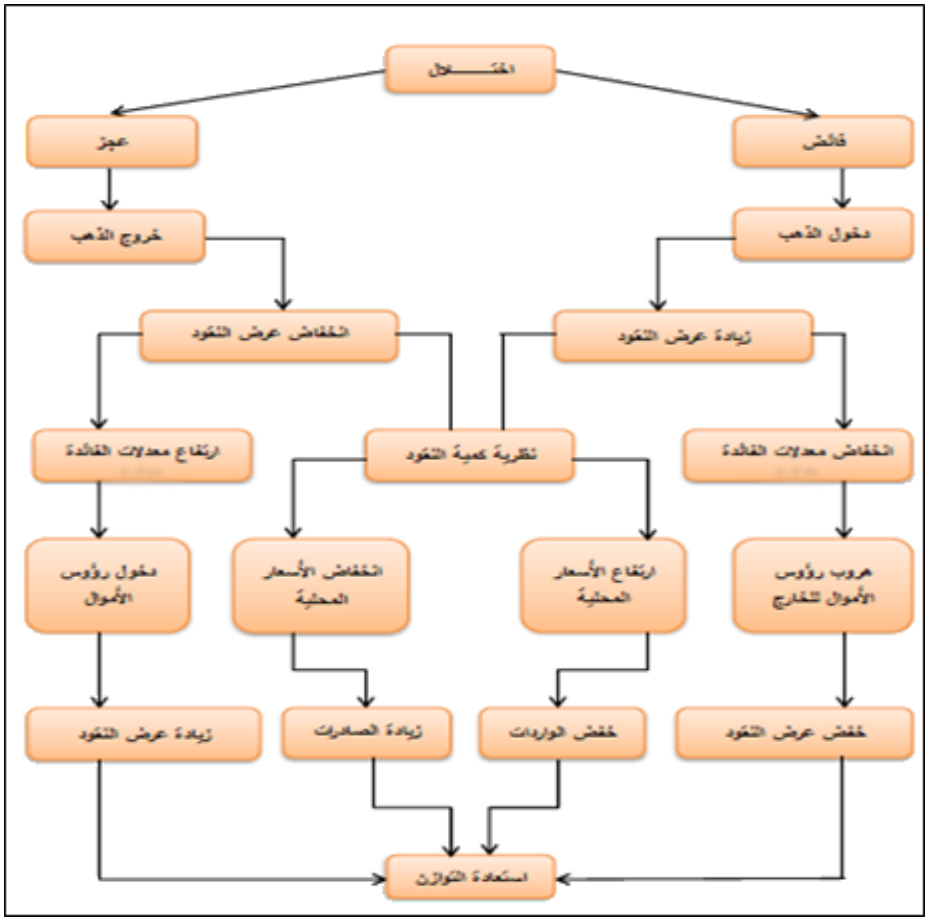

المصدر: كريم بوروشة: **أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص: 43.

2-2- آلية التوازن في ظل حرية الصرف: هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف المرنة، وهي الوسيلة الأساسية في عملية التصحيح، إذ ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين الكمية المطلوبة والمعروضة من عملة دولة معينة في سوق الصرف الأجنبي[1]، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، فيمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية له، ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز، وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة

[1] سمير فخري نعمة: مرجع سابق، ص: 133.

الوطنية حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية الذي يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه.[1]

ويمكن توضيح آلية عمل سعر الصرف في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بالمخطط التالي:

الشكل رقم (02-02): مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن

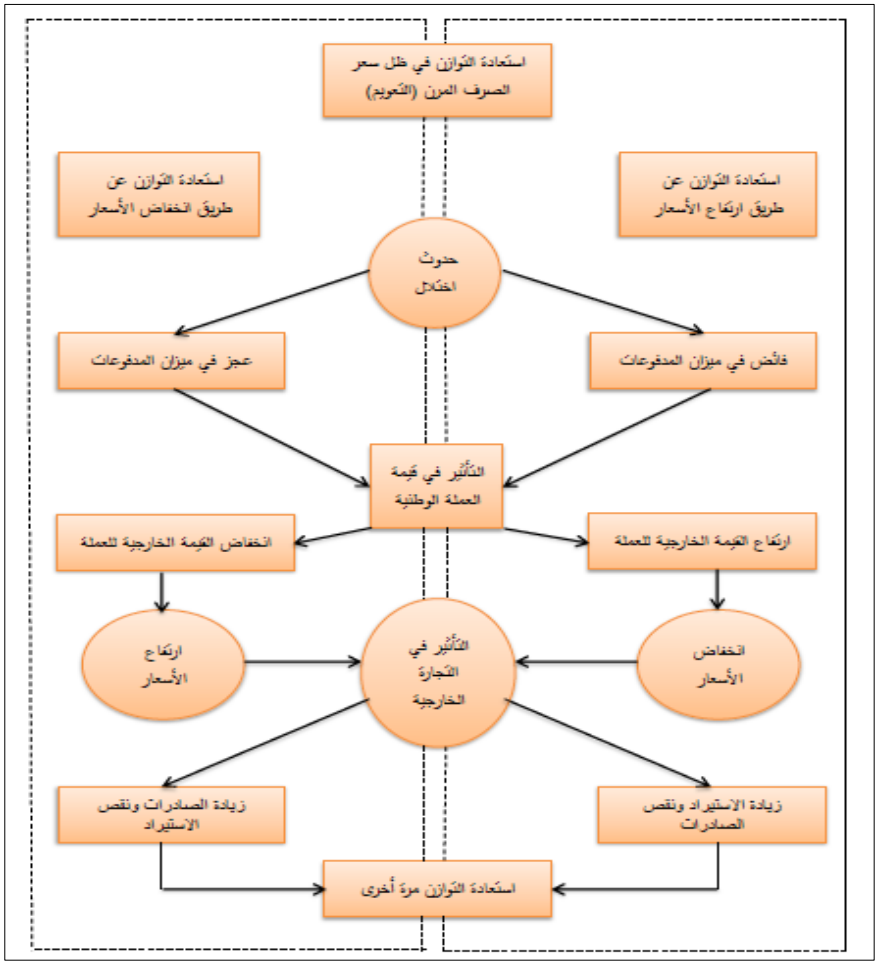

المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي: **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015، ص266.

3_ تقييم النظرية الكلاسيكية: تعرضت النظرية الكلاسيكية للعديد من الانتقادات أهمها:[2]

- كما أن هذه الطريقة تفترض ايجابية البنك المركزي تجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية، والواقع أن دور البنك المركزي أقل ايجابية مما هو مأمول، أو معتقد فيه؛

[1] عمر مؤذن: مرجع سابق، ص: 86.

[2] خالد أحميمة: مرجع سابق، ص: 92.

– إن الآلية التي تعرضها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تفترض شرطا ضروريا لصلاحيتها هو مرونة الأسعار الداخلية، أي أن أثمان خدمات عناصر الإنتاج تتغير مع التغير في كمية النقود، فالتوازن لن يعود إلى ميزان المدفوعات، واستقرار أسعار الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن الأسعار الداخلية، فمرونة الأسعار ليست فقط هامة لذاتها ولكنها أيضا تعد وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الإنتاجية بين استخداماتها البديلة ، وما يعنيه ذلك من ضرورة تزامن مرونة الأسعار مع العناصر الإنتاجية.

بالإضافة إلى:

– إستنادها إلى نظرية كمية النقود، وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة؛

– إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال، التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات.[1]

– إن دور النقود ونتائجها التلقائية في تعديل ميزان المدفوعات، جعل هذه النظرية تهمل إلى حد كبير الآثار الاقتصادية الفعلية لاختلالات ميزان المدفوعات في الداخل خاصة التشغيل والدخل القومي، وربط الاختلال بالنفقات والأسعار.[2]

– إن الاعتماد على آلية الأسعار فقط دون تدخل السلطات الاقتصادية يرتبط بوجود مخاوف حقيقية بتعريض الاقتصاد لموجات من التقلبات الاقتصادية التي تستغرق زمنا طويلا نسبيا حتى يأتي القضاء على الخلل الذي يهدد المركز الاقتصادي الخارجي للدولة.[3]

ثانيا: آلية التسوية في ظل النظرية الكنزية

تقوم هذه النظرية على أساس أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات فيحجم الدخل القومي والتشغيل في الدول التي أصابها الاختلال، فالعلاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات علاقة وثيقة جدا فأي تغير في إحداها ينعكس بصورة حتمية على الأخر.[4]

1- فروض النظرية: ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:[5]

– الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد؛

– الأسعار مرنة لكن في اتجاه تصاعدي فقط؛

[1] خالد أحميمة: مرجع سابق، ص: 92.

[2] نور الدين بوالكور: مرجع سابق، ص: 147.

[3] عبد القادر السيد متولي: مرجع سابق، ص: 143.

[4] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص: 122.

[5] كريم بوروشة: مرجع سابق، ص: 47.

– وجود نظام صرف ثابت، أي يمكن للبلد تسوية مدفوعاته عن طريق استبدال عملته مقابل عملات أجنبية أو ذهب، أما إذا كان في حالة عجز، فإنه على السلطات بيع كمية من احتياطاتها النقدية الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في قيمة العملة الوطنية.

2- آلية التأثير: (أثر تغيرات الدخل في استعادة التوازن لميزان المدفوعات): ذكرنا سابقا بأن النظرية الكنزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات انطلقت من فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير في حجم الدخل ومستوى التشغيل، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية.

فالميل الحدي للاستيراد يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانا، المترتب على التغير في الدخل على الواردات، أما مضاعف التجارة الخارجية(Foreigntrade multiplie)فهو نسبة التغير الكلي في الدخل القومي إلى التغير الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى[1]، ومن هنا يمكن توضيح آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات كما يلي حسب حالة الميزان:[2]

2-1- حالة الفائض في ميزان المدفوعات : لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارةالخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للاستيراد، وهكذا يميل الفائض إلى الزوال؛

2-2- حالة العجز في ميزان المدفوعات: أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل –وبفضل الميل الحدي للاستيراد– يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال.

ويمكن إبراز آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات حسب النظرية الكنزية من خلال الشكل التالي:

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص: 122.

[2] عبد الباقي يوسفي: مرجع سابق، ص ص: 42- 43.

الشكل (02-03): مخطط توضيحي لآلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكنزية

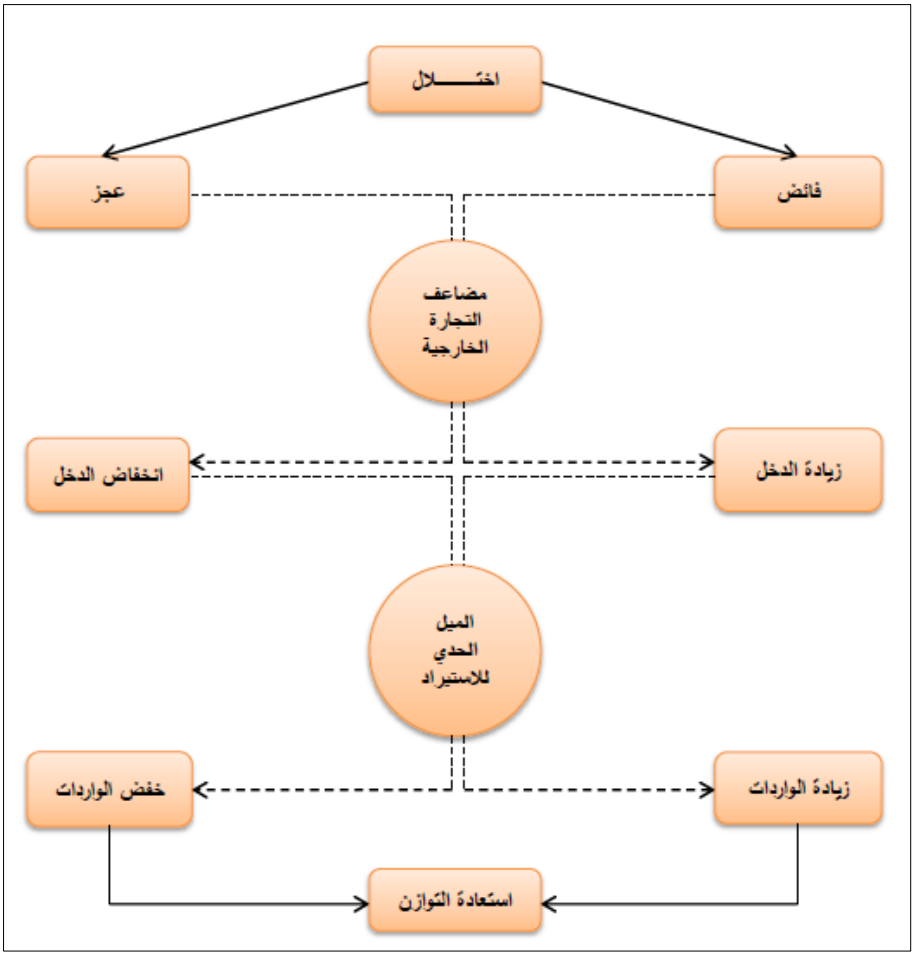

المصدر: كريم بوروشة: **أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص: 49.

3-تقييم النظرية الكينزية: على الرغم من أن النظرية الكينزية ساعدت على فهم الظواهر التي أهملتها النظرية الكلاسيكية، إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات أهمها:[1]

- إعادة التوازن لا يعدل كلية ميزان المدفوعات في الواقع لأن الفرضيات القائمة عليها النظرية هي غير واقعية، وأهمها افتراض أن التغير في الاستثمار هو منعدم، في حين أنه في بعض الأحيان يكون التغير في الدخل هو نتيجة للتغير في الاستثمار؛
- التحليل الكينزي يكون فعالا أكثر في اتجاه انكماش، لافتراضه وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغيرات الحاصلة، لأنه في حالة الاقتصاد الذي يقترب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف، لأن الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما إلى التضخم لانعكاسه على الأسعار وارتفاعها؛
- إهمال كينز لمرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لتغيرات الدخل.

[1] عبد الكريم مقران: مرجع سابق، ص: 22.

بالإضافة إلى:

– إن التغيرات في الدخل لا تضمن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات طبقا للآلية الكنزية ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بمقدار الانخفاض نفسه الحاصل في الإنفاق وما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

– إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.[2]

وعليه يمكن القول بأن كل من النظرية الكلاسيكية والكينزية أهملتا قسم كبير في ميزان المدفوعات، وهي التدفقات المالية الدولية التي من شأنها لعب دور المعدل لاختلال ميزان المدفوعات بنفس قدر دور المعاملات الجارية.

ثالثا: آلية التسوية عن طريق التدفقات المالية الدولية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول والأثمان، لم تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية الدولية(International PaymentsFlours)، بالرغم من أنها تساهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات.[3]إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة وبالتالي خروجا لرؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال تجاه البلد صاحب العجز وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.[4]

ومن خلال تقديمنا السابق لأهم النظريات المفسرة للتوازن التلقائي أو الآلي لميزان المدفوعات، تبين لنا أن كل آلية لوحدها ليست كاملة وغير فعالة بشكل مطلق، إلا أنه مع اجتماع كل المتغيرات يمكن تحقق الغرض، هذا إن سمحت لها السياسة الحكومية بلعب هذا الدور، لأن التدخل هو تكرار حدوث الاختلال وامتداده في الزمن دون معالجة، خاصة وأن مصدر الاختلال أحيانا يكون اضطرابات داخلية، لهذا تحاول الدول الآن أن تهتم بتحقيق التوازن الداخلي، لأنه يساعد على تحقيق توازن خارجي.

[1] عبد القادر السيد متولي: مرجع سابق، ص: 143.

[2] عبد الباقي يوسفي: مرجع سابق، ص: 43.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص: 123.

[4] عبد الباقي يوسفي: المرجع السابق، ص ص: 43– 44.

المطلب الثاني: مداخل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

أخذت الآليات الحديثة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا متوافقا مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فكان منهج المرونات متوافقا مع النظرية الكلاسيكية، وجاء منهج الاستيعاب من رحم الفكرالكينزي، وكان لابد للمنهج النقدي أن ينسجم مع طروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو.

كما تفاعلت هذه المناهج مع حركة وآلية نظم الصرف المتاحة سواءا أكانت أسعار الصرف الثابتة أم الأكثر مرونة ومن ثم العائمة، وكلها كانت تسعى لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف ويمكن أن نتابع هذا من خلال العرض النظري لأبرز مناهج تصحيح العجز في ميزان المدفوعات أخذين بعين الاعتبار التتابع الزمني والنظري لهذه الآليات.[1]

أولا: منهج المرونات(Elasticity Approach)

تم تقديم هذا المنهج بواسطة "ألفريد مارشال"(A. Marshall) و"أبا ليرنر"(A. Lener)وقام بتطويره كل من "ماخلوب"(Machlup)، "وروبنسون"(Robinson) سنة (1937)، ويرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند أنصار هذا المنهج، ومن ثم فإن أي تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات مما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية.[2]

1- فرضيات منهج المرونات: يقوم منهج المرونات على عدد من الفروض، التي يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة.
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطية تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي هي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا.
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.

---

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد: **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012 ، ص: 5.

[2] خليفة عزي: مرجع سابق ص:20.

[3] عمر مؤذن: مرجع سابق، ص: 92.

2- الصياغة الرياضية لشرط مارشال-ليرنر: تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال-ليرنر، وإظهار مرونة كلمن الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات، ولاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

P: سعر الصرف.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية.

e_x: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta x}{x}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

Δx: التغير في الصادرات.

ΔP: التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_x قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \dots\dots\dots\dots (2)$$

e_m: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث:

ΔM: التغير في الصادرات.

ΔP: التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_m: قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M} \dots\dots\dots\dots (4)$$

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP، وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية تكتب كما يلي:

$$\mathrm{B} = X - MP \dots\dots\dots\dots (5)$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغيير رياضيا (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(\frac{\partial M}{\partial P}P + M\right)$$

أو

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left(M + \frac{\partial M}{\partial P}P\right)$$

بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right)$$

أو:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots (6)$$

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي: $\mathrm{B} = X - MP = 0$ أو $X = MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\left(\frac{\partial X}{\partial P}\frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\partial M}{\partial P}\frac{P}{M}\right)\right) \dots\dots\dots\dots (7)$$

بتعويض (2) و(4) في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M\big(e_x - (1 - e_m)\big) = M(e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots\dots (8)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots\dots (9)$$

ولكي يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$e_x + e_m > 1$$

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد وهو الشرط المعروف بشرط مارشال–ليرنر.

أما إذا كان: $e_x + e_m = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

وفي حالة $e_x + e_m < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.[1]

استنادا إلى هذه الفروض، فإن منهج المرونات يوضح لنا كيف يؤدي إتباع الدولة لسياسة تغير سعر الصرف إلى إحداث التوازن في الميزان التجاري في ضوء شرط مارشال–ليرنر، فعند حدوث عجز في ميزانها التجاري على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها، ويحدث العكس عند حدوث فائض أي لابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة عملتها، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ومرونة الطلب المحلي على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان، وفي نفس الوقت رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.[2]

وخلاصة القول:[3]

لكي يؤدي تخفيض العملة إلى تحسن الميزان التجاري، لابد من ارتفاع قيمة الصادرات لتغطي ارتفاع تكاليف الواردات. ويعرف ذلك بشرط مارشال– ليرنر (ML).

3–تقييم منهج المرونات:لقد تعرض منهج المرونات إلى جملة من الانتقادات نوجزها فيما يلي:[4]

– يفترض منهج المرونات ثبات الدخل، وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات، وهو ما ينافي الواقع، فقد يفوق الأثر السلبي لتغيرات الدخل الأثر لرفع معدل الصرف؛

– افتراض المنهج بأن مرونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية، وهذا ما يصعب بل قد يستحيل في الواقع، ولاسيما في الدول المتخلفة التي تتسم أساسا بجمود الجهاز الإنتاجي، فضلا عن جمود هيكل وارداتها، ومن ثم لن تظل أسعار الصادرات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة؛

– يفترض عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع معدل الصرف، وهو ما يتنافس مع الواقع، فمعظم الحروب التجارية لم تكن في البداية سوى إجراءات اتخذتها دول معينة لتحييد

[1] محمد راتول: **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، عدد 4، ص، ص: 238,235.

[2] خليفة عزي: مرجع سابق، ص: 24.

[3] بلقاسم العباس: سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003، ص: 17.

[4] عمر مؤذن: مرجع سابق، ص: 97.

آثار قيام إحدى الدول الأخرى برفع معدل صرف عملتها، ومن ثم لن تظل أسعار الواردات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة؛

- يهمل منهج المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف، وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة.

من خلال ما سبق اتضح أن منهج المرونات لا يصلح الاعتماد عليه لتحليل سياسة تخفيض قيمة العملة للبلدان النامية لذلك ظهرت مناهج بديلة للتخفيض.

ثانيا: منهج الاستيعاب (الامتصاص) Absorption Approach

يعود الفضل في إرساء الدعائم الأولى لمنهج الاستيعاب إلى كتابات الاقتصادي "ميد"(J. E. Meade) سنة 1951، بينما يرجع الفضل الأكبر في إعداده، وإطلاق مصطلح "الاستيعاب" (Absorption) لأول مرة إلى الاقتصادي "ألكسندر سيدني"(Sidney Alexander) سنة 1952؛

ويركز منهج الاستيعاب على الميزان التجاري (سوق السلع)، ويتجاهل كلا من سوق النقد وتدفقات رأس المال، وهو في ذلك بتشابه مع منهج المرونات، كما يعتبر منهجا للتحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على الأفكار الكينزية.[1]

1- فرضيات منهج الاستيعاب: يستند منهج الاستيعاب إلى مجموعة من الفرضيات:[2]

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا؛
- استبعاد كافة عناصر ميزان رأس المال من التحليل والتركيز فقط على بنود الميزان الجاري في ميزان المدفوعات؛
- الصادرات تتم من الميزان الجاري؛
- افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة؛
- فرض سريان قانون ثبات النفقة (أو الغلة) في العملية الإنتاجية؛
- فرض توفر قد كان لدى الدولة من الاحتياطات الدولية.

وفي إطار هذه الفروض بدأ "ألسكندر" تحليله لمنهج الاستيعاب باستخدام مبادئ التحليل الكينزي.

2- الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب: يعتبر منهج الاستيعاب تطور حديثا مقارنة بمنهج المرونات، الذي يمثل الفرق بين الدخل القومي الإجمالي والإنفاق لاقتصاد ما، وفي هذا الصدد ينطلق هذا المنهج من قواعد كنزية تتمثل في معادلة الدخل القومي التالية:[3]

---

[1] وردة موساوي: **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة 1990- 2010)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2013/2012، ص ص: 74- 75.

[2] بلقاسم منهوم: مرجع سابق، ص: 108.

[3] تماضر جابر البشير الحسن: **قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان (للفترة 1970- 2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد 2، 2015، ص: 67.

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots\dots\dots (1)$$
$$B = X - M$$
$$A = C + I + G$$
$$B = Y - A \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

B: وضع الحساب الجاري.

X: الصادرات

M: الواردات

Y: الناتج القومي

A: الامتصاص أو الاستيعاب أو الانفاق القومي.

أي أن: الناتج القومي– الاستيعاب = الصادرات – الواردات $(B = Y - A)$ حيث تعد معرفة الكيفية التي تؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والاقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة إلى منهج الاستيعاب؛

وإذا كان $(X - M) < 0$ فهذا يشير إلى أن وجود عجز في ميزان المدفوعات نظرا لوجود فائض في الطلب، حيث يؤكد هذا المنهج على أن وجود فائض في الطلب المحلي أعلى من الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة في الاستيراد وبالتالي تدهور الميزان التجاري.[1]

وبالنسبة لـ Alexandreفإن التخفيض يعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال:[2]

- التأثير على الدخل الوطني Y وبالتعدي تأثير لتغير هذا الدخل على الاستيعاب A.
- التأثير المباشر أو التلقائي على الاستيعاب A

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A \dots\dots\dots\dots (3)$$

أي أن التغير الحقيقي للميزان التجاري لابد أن ينتج عن تغير في الدخل والاستيعاب.

$$\Delta B = \Delta Y - [a\Delta Y + \Delta d] \dots\dots\dots\dots (4)$$

المعادلة (4) تعني أن التخفيض يؤدي إلى تغير في الدخل يقدر بـ (ΔY)، وكذلك تغير في الاستيعاب (ΔA) نتيجة تغير الدخل بمقدار a وهي الميل الحدي للاستيعاب بالإضافة إلى تغير الاستيعاب مباشرة وبشكل مستقل عن تغيرات الدخل (Δd).

$$\Delta B = \Delta Y - a\Delta Y - \Delta d$$
$$\Delta B = (1 - a)\Delta Y - \Delta d \dots\dots\dots\dots (5)$$

من المعادلة الأخيرة (5) يظهر أثرين أساسيين للميزان التجاري هما:

2-1- تأثير تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي:نميز أثرين للتخفيض هما:[3]

[1] رشيدة زاوية: مرجع *سابق*، ص: 32.

[2] عبد الكريم مقران: مرجع سابق، ص: 35.

[3] حنان لعروق: مرجع سابق، ص: 91.

– **أثر الموارد العاطلة على الدخل:** يفترض النموذج أن الأسعار المحلية الثابتة وأن الزيادة فيها تكون معتدلة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تمتع الاقتصاد بموارد عاطلة خاصة في القطاع التصديري وقت التخفيض، بحيث تكون استجابة مباشرة نتيجة زيادة الطلب على الصادرات مع افتراض ضمني لتحقق شرط مارشال–ليرنر– وبالتالي زيادة الدخل عن طريق آلية مضاعف التجارة الخارجية، لكن هذه الزيادة لا تؤثر كلها على الميزان التجاري لوجود قيمة $a\Delta Y$ مقدار الاستيعاب من الدخل، ولتحسن الميزان التجاري لابد أن تكون a أقل من الواحد، فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أقل في الاستيعاب. أما إذا تميز الاقتصاد بالتشغيل الكامل، فإن هذا الأثر يصبح منعدم لعدم وجود نمو للإنتاج وبالتالي الدخل.

– **أثر شروط التبادل الدولي على الدخل:** يؤدي التخفيض إلى تدهور معدل التبادل الدولي، لارتفاع أسعار الواردات وانخفاض من أسعار الصادرات، على أساس أن: [1]

$$N = P_X/P_m$$

حيث:

N: معدل التبادل الدولي.

P_X: أسعار الصادرات.

P_m: أسعار الواردات.

هذا التدهور ينعكس بانخفاض في الدخل يؤدي إلى تغير الاستيعاب المتعلق به حسب ميله الحدي فإذا كان $a > 1$، فإن انخفاض الدخل يليه انخفاض أكبر من الاستيعاب، وسيتحقق تحسن في الميزان التجاري، بعكس الحالة التي يكون فيها $a < 1$ فإن الاستيعاب ينخفض بنسبة أقل من الدخل، ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.[2]

وإذا أخذنا في الاعتبار الأثر المشترك للموارد العاطلة ومعدل التبادل الدولي معا، يكون الأثر النهائي لتغير الدخل مرتبط بـ a فإذا كان:[3]

– $a > 1$: وكان أثر الموارد العاطلة أقل من أثر شروط التبادل الدولي، فإن التخفيض يؤدي إلى تحسن أو تقليص العجز في الميزان التجاري؛

– $a < 1$: لابد أن يكون أثر الموارد العاطلة أكثر من شروط التبادل الدولي لتحقق تحسن في الميزان التجاري.

2-2- تأثير تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب: وهذا من خلال عدة آثار هي:

– **أثر الأرصدة النقدية** : بافتراض ارتفاع الأسعار المحلية بما يفوق معدل نمو العرض النقدي فإنه من المتوقع أن تنخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد، ويدفعهم ذلك إلى بيع

[1] عبد الكريم مقران: مرجع سابق، ص: 36.

[2] عبد الكريم مقران: المرجع السابق، ص: 36.

[3] عبد الكريم مقران: المرجع السابق، ص:36.

جزء من الأصول المالية التي بحوزتهم، أو تخفيض إنفاقهم لزيادة أرصدتهم للحفاظ على قيمتها الحقيقية، وبيع الأصول المالية يخفض من أسعارها وبالتالي يرتفع سعر الفائدة مما يقلل من الاستثمار وهو أحد عناصر الاستيعاب. وكذلك اتجاه الأفراد لتخفيض إنفاقهم الاستهلاكي يعد أيضا تخفيضا للاستيعاب وبالتالي يؤدي إلى تحسن مركز ميزان المدفوعات.[1]

- **أثر الخداع النقدي** :يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الايجابي للتخفيض إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الإسمية، حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الإسمية بنفس الارتفاع في الأسعار، ولذلك أثره الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب؛

- **أثر إعادة توزيع الدخل** : يعمل ارتفاع المستوى العام للأسعار على إعادة توزيع الدخل من ذوي الدخول المتغيرة ومن ذوي الميل الحدي للإنفاق الكبير إلى ذوي الميل الحدي للإنفاق الصغير، وهنا ينتظر أن ينخفض الاستهلاك انخفاضا جوهريا، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث أن من يكون ميله للاستهلاك منخفضا يكون ميله للاستثمار مرتفعا.[2]

- **آثار أخرى:** هناك ثلاث آثار أخرى للاستيعاب هي:[3]

- أثر ارتفاع تكاليف الاستثمار، فارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية المستوردة بسبب التخفيض يقلل من الاستثمار مما يؤثر على الاستيعاب؛
- أثر ارتفاع أثمان السلع المستوردة، فأسعار هذه السلع بعد التخفيض تصبح مرتفعة الثمن ولذا يتخلى عنها المستهلكون وقد لا يشترون شيئا بدلا منها (أي يدخرون)؛
- أثر ارتفاع الأسعار، فتوقع ارتفاع الأسعار بعد التخفيض يمكن أن يؤدي إلى زيادة المخزون ولذلك أثره على الميزان لأنه سيؤدي إلى زيادة الاستيعاب؛

والخلاصة أن أثر التخفيض على ميزان المدفوعات سيكون ايجابيا إذا نتج عنه، مع بقاء الدخل دون تغيير، انخفاض الاستيعاب وزيادة بنفس المقدار، في الصادرات أو انخفاض مماثل في الواردات. وحيث أن ارتفاع الأسعار الناتج عن التخفيض يعمل على انخفاض الاستيعاب، فإن لذلك في حد ذاته أثره الايجابي على الميزان التجاري، إلا أن الأثر النهائي للتخفيض سيتوقف في ذات الوقت على الآثار الناجمة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وتلك الناجمة عن انخفاض الاستيعاب.

3- تقييم منهج الاستيعاب: يمكن ايجاز أهم انتقادات منهج الاستيعاب فيما يلي:[4]

---

[1] خليفة عزي: مرجع سابق، ص: 36.

[2] عمر مؤذن: مرجع سابق، ص: 101.

[3] كريم بوروشة: مرجع سابق، ص: 64.

[4] عبد القادر السيد متولي: مرجع سابق، ص: 151.

من أهم المآخذ على منهج الاستيعاب أنه يتجاهل تأثيرات ظاهرة الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل:

- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية؛
- تغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها؛
- مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد؛

كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن مع أنه:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل المحلي إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل؛
- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- يعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

ثالثا: المنهج النقدي(Monetary Approach)

جاء هذا المنهج كمرحلة أخيرة في تفسير أثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبرهأصحاب هذه المقاربة على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وتعكس شروط العملة، وقد تم تطويره من خلال صندوق النقد الدولي من طرف "J. J POLAK"سنة 1957، وسمي النموذج بإسمه "نموذج بولاك" وتم التعمق فيه من طرف "DORNABOUSH" سنة 1973 و"MUSSA" سنة 1974 "J. A. FRANKEL" "H. JHONSON" 1976ويرى أصحاب المقاربة أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين، حيث أن الفائض في الإنفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، وإمكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجوزات إن لم يقم بعملية التخفيض.[1]

1- فرضيات المنهج النقدي: يقوم هذا المنهج على عدة فروض أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- أن الاقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة؛
- دالة الطلب على النقود مستمرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات؛
- الناتج والتوظف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.

[1] حنان لعروق: مرجع سابق، ص: 97.

[2] عبد القادر السيد متولي: مرجع سابق، ص: 144.

- الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي) لا يتم تعقيمها خلال الفترة نفسها لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية؛
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد أي إن النقود محايدة؛
- أن قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.

2- الصياغة الرياضية للمنهج النقدي: تنطلق المقاربة النقدية من أن:[1]

$$SB = RMIN = B + BC \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

SB: رصيد ميزان المدفوعات.

$RMIN$:صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

B: الميزان التجاري.

BC: ميزان رأس المال طويل الأجل.

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يرتبط بشكل ألي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود أي:

$$RMIN = f(D_m - O_m) \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

D_m: حجم الطلب على النقود.

O_m: حجم عرض النقود.

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقود.

ومن جهة أخرى فإن حجم الطلب على النقود يتوقف على مجموعة من العوامل هي: الدخل، المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة أي يشكل المعادلة:

$$D_m = f(y; p; i) \dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث أن:

y: الدخل؛

p: المستوى العام للأسعار؛

i: سعر الفائدة.

[1] محمد أمين بربري: **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005/2004، ص: 33.

بينما عرض النقود يتوقف على مضاعف خلف الودائع والائتمان المحلي وصافي الاحتياطات النقدية الدولية أي:

$$O_m = m_P(cL + RMIN) \dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث أن:

m_P: مضاعف خلق النقود.

cL: الائتمان المحلي.

$RMIN$: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

ويشكل الائتمان المحلي وصافي الاحتياطات النقدية الدولية القاعدة النقدية للبلد أي:

$$BM = cL + RMIN \dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث: BM: القاعدة النقدية

ومن ذلك فإن المعادلة (4) تدل على أن الكتلة النقدية المعروضة تساوي إلى مضاعف خلق الودائع مضروبا في القاعدة النقدية المشكلة أساسا من الائتمان المحلي –وهو تحت تسيير السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بحيث يمكنه تقليصه أو الزيادة فيه من خلال أدوات السياسة النقدية– وصافي الاحتياطات النقدية الدولية.

وفي ضوء المعادلات السابقة يظهر لنا ما يلي:[1]

1– يتكافأ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو بهذا التعريف أي – رصيد ميزان المدفوعات– عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي؛

2– إذا كان $D_m < O_m$ وهو يشير إلى وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أنه يكون التغير في الائتمان المحلي أكبر من التغير في الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى أن يصبح التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية سالبا ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات سالبا؛

3– أما إذا كان $D_m > O_m$ أي وجود فائض في الطلب على النقود، فيعني ذلك أن التغير في الائتمان المحلي أقل من التغير في الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى أن يصبح التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية موجبا، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات موجبا؛

4– إذا كان $D_m = O_m$ أي اختلاف كل من فائض العرض وفائض الطلب على النقود، فإن هذا الوضع التوازني ينعكس في المساواة بين التغير في الائتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ومن هنا تصبح التغيرات في صافي الاحتياطات النقدية الدولية مساوية للصفر بدورها، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات معادلا للصفر هو الأخر.

[1] عمر مؤذن: مرجع سابق، ص ص: 105– 106.

في إطار هذه الملاحظات المقدمة تبرز أهمية السياسة النقدية، كوسيلة فعالة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، فما دام السبب في عجز الميزان هو زيادة عرض النقود أكبر من الطلب عليها، فإن علاج العجز يكون بتدخل السلطات النقدية لزيادة عرض النقود، على أن تعود إلى مستواها التوازني، وإذا أخذنا الحالة العكسية، وهي وجود فائض في ميزان المدفوعات ناشئ عن تراخي معدل نمو العرض النقدي بالنسبة لمعدل نمو الطلب عليها، الأمر الذي أدى إلى وجود فائض في الطلب على النقود في السوق النقدية، من هنا وجب على السياسة النقدية التدخل لزيادة معدل نمو العرض النقدي لكي تتكافأ مع معدل الطلب على النقود.

3- تقييم المنهج النقدي: تعرض المنهج النقدي للعديد من الانتقادات أهمها:[1]

- افتراض أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة لعدد من المتغيرات، وقد تم التركيز حصرا على المتغيرات المحلية وهذا يعني إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية ذات الارتباط القوي بمتغيرات المنهج النقدي، وقد يبرر هذا الانتقاد بشكل واضح في البلدان الصغيرة الحجم التي تتأثر بتقلبات الأسعار الدولية مما يجعل دالة الطلب على النقود تتأثر بالمتغيرات الدولية وليس المحلية فقط؛

- قدم هذا المنهج تحليلا لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، وقد كان أنصار هذا المنهج يستندون افتراضهم هذا على أساس أن غالبية البلدان (الصغيرة منها على وجه الخصوص) كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات القيادية؛

- أهملت النظرة النقدية لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وضرورة الحاجة لتحليلهما معا لأن الاختلال المحلي المتمثل بالموازنة الحكومية يعكس اختلالا خارجيا يظهر في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: تدخل الدولة وأدوات السياسة التجارية لعلاج إختلال ميزان المدفوعات

يحدث كثير أن لا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات[2]. وذلك باستخدام جملة من الإجراءات منها ما يتخذ خارج الاقتصاد الوطني كاللجوء إلى القروض الخارجية من مصادر مختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من

[1] كريم بوروشة: مرجع سابق، ص: 70.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 190.

البنوك المركزية الأجنبية...إلخ، وبيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج بالإضافة إلى بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها الدولة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك البلدان للحصول على نقد أجنبي.

ومنها ما يتخذ داخل الاقتصاد الوطني من خلال استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة، وكذا بيع الأسهم والسندات أو العقارات المحلية للأجانب بهدف الحصول على عملات أجنبية إذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز، هذا وتستخدم أدوات السياسة التجارية على اختلافها لتقييد الواردات وتشجيع الصادرات من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة.

ونظرا للأهمية الكبرى لهذا الإجراء الأخير "أدوات السياسة التجارية" نأتي الآن إلى تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه هاته الأدوات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم هذه الأدوات والمتمثلة أساسا في الرسوم الجمركية، الرقابة على الصرف، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

أولا: دور الرسوم الجمركية في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

ذكرنا سابقا أن الرسوم الجمركية تعتبر من أهم أدوات السياسة التجارية، لأنها يمكن أن تعمل على تحقيق كل الأهداف التجارية من تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الناشئة، وفي الوقت نفسه تمثل جانبا من الإيرادات العامة المطلوبة لتمويل النفقات الحكومية العامة.

أما الغرض الذي يهمنا وهو الحد من الواردات من خلال التأثير على أسعار الواردات وجعلها أغلى مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها وبالتالي انخفاض المدفوعات نحو الخارج، وبفرض أن هذه الرسوم لا تتأثر بها الصادرات وبالتالي يصبح الفرق بين الصادرات والواردات أقل ويؤول إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات وحتى تحقيق فائض؛

لكن شرط نجاح هذا الأسلوب هو عدم قيام الدولة التي تتعامل معها بسياسة حمائية مماثلة، كأن تخفض من سعر صادراتها نحو هذه الدولة لتعويض الزيادة في أسعار الواردات للبلد نتيجة فرض الرسوم، كما أن صادرات الدولة إلى هذه الدول تصبح صعبة وتتطلب شرطا أخر، وهو مرونة الطلب على السلع المستوردة فلابد أن تكون كبيرة من أجل تجسد أثرها.[1]

لكن يجب توخي الحذر عند فرض هذه الرسوم لتحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات، ويعني ذلك تحديدا أن فرض رسم جمركي يكون لمعالجة العجز في الميزان التجاري وليس العجز بسبب تدفقات رؤوس الأموال، والهدف من استخدام الرسوم ليس ماليا في هذه الحالة ومن ثم يجب فرضه على السلع ذات مرونة الطلب العالية.[2]

[1] حنان لعروق: مرجع سابق، ص: 55.

[2] عبد القادر السيد متولي: مرجع سابق، ص ص: 77- 78.

ثانيا: دور الرقابة على الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

كان الغرض الأصلي للرقابة على الصرف في بداية ظهورها هو الحد من خروج رؤوس الأموال ثم أصبحت المحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة السبب من فرض الرقابة على الصرف من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهكذا تلجأ الدولة لفرض نظام الرقابة على صرفها الخارجي كمحاولة من جانبها لتلافي العجز في ميزانها الخارجي فهذا العجز معناه أن الدولة عليها مدفوعات أكثر مما لها من إيرادات[1]، والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لمثل هذه الدولة أن تتخلص من ذلك العجز وتحسن من ميزان مدفوعاتها؟

تستطيع الدولة مثلا أن تقيد وارداتها بإتباع نظام الحصص، غير أن الدولة إذا ما أرادت أن تقيد جميع مدفوعاتها للخارج فإن عليها أن تتبع نظاما أوسع من نظام الحصص، وهنا يتدخل نظام الرقابة على الصرف، فهو إذن محاولة من جانب الدولة للتخلص من العجز بين الإيرادات والمدفوعات، عن طريق تقييد جميع المدفوعات تلك هي الفكرة الجوهرية في نظام الرقابة على الصرف.[2]

فيما يخص بعض الدول النامية فقد ساد في وقت من الأوقات نوع من الرقابة على الصرف يسمى أسعار الصرف المتعددة، حيث تكون هناك أسعار صرف مرتفعة على الواردات الكمالية وغير الضرورية، وأسعار صرف منخفضة على الواردات الضرورية، سعر الصرف المرتفع على الواردات الكمالية وغير الضرورية يجعل سعرها مرتفعا بالنسبة للمشترين المحليين ولا يشجعهم على استيرادها بينما سعر صرف منخفض على الواردات الضرورية (مثل المعدات الرأسمالية الضرورية للتنمية) يجعل هذه المنتجات منخفضة التكلفة بالنسبة للمستعملين لها ويشجع على استيرادها.[3]هذا وتتعدد الأسباب التي تدعو الدول إلى فرض الرقابة على الصرف لكننا نجد أن جميع تلك الأسباب تدور حول فكرة المحافظة على ميزان الدولة الخارجي ومحاولة التخلص من العجز –إن وجد–، ويمكن توضيح الأسباب على النحو التالي:[4]

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب، والحد من الطلب عليها؛
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب؛
- رفع الأسعار الداخلية، حيث تساعد على انعاش بعض الصناعات الهامة فكانت الرقابة وسيلة لمراقبة الكساد أو تشجيع الانتعاش؛
- ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، يتكون أغلبها من المواد الأولية مثلا؛

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص: 146.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: المرجع السابق، ص ص: 146- 147.

[3] رايس فضيل: مرجع سابق، ص: 42.

[4] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: المرجع السابق، ص: 147.

- مكافحة خروج الأموال من الدولة إلى الخارج سواء كان رأس المال مملوكا للأجانب أو مواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الدولة أن لا تتمادى في تطبيق سياسة الرقابة على الصرف إن أرادت أن تنجح هذه الأداة في إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، لأن نجاحها يظهر للوهلة الأولى لكن سرعان ما يزول عندما تجد هذه الدولة نفسها معزولة عن التعامل مع العالم الخارجي.

ثالثا: دور الأدوات الكمية في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

فبالنسبة لنظام الحصص ظهر هذا الأسلوب من أجل حماية ميزان المدفوعات بتخفيف العجز فيه خاصة وأن الرسوم الجمركية اهتمت فقط بالسعر دون الكمية، بحيث اتضح أنه توجد بعض السلع غير مرنة لتغيرات الأسعار وبالتالي لا تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات لهذا وجب تحديد الكمية الواجب تصديرها أو استيرادها للبلد خلال فترة زمنية معينة. وذلك يوضع الحدود القصوى للكميات المستوردة أو المصدرة، وحصص الاستيراد تحدد حسب حاجات الدولة وتوزع على المستوردين المحليين باستعمال أسلوب تراخيص الاستيراد التي تسمح فقط للحاصل عليها بالاستيراد وتحدد فيها السلعة وكميتها وكل مواصفاتها وبهذا تتحكم الدولة في وارداتها بعدم إعطاءها تراخيص إلا للسلع التي تدخل العملية الإنتاجية والانصراف عن السلع الكمالية وذلك من أجل تخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها، لكن يعترض هذا الأسلوب عوائق تظهر عندما يتم توزيع هذه التراخيص بطريقة غير منطقية، فالطالبين الأوائل هم فقط الذين يحصلون عليها مما يؤدي لنذرتها واتجاه المستوردين إلى الطرق الملتوية للحصول عليها.[1]

فعلى أي دولة استغلال هذه السياسات متى كان ذلك ممكنا ومفيدا لها لتصحيح الاختلالات الخارجية.

[1] حنان لعروق: مرجع سابق، ص: 56.

خلاصة الفصل

إن أهم ما إستخلصناه من دراستنا لهذا الفصل أن ميزان المدفوعات سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما لمدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، فهو بمثابة المرآة العاكسة لدرجة تقدم الدولة كما يمكننا من معرفة مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، حيث يخصص فيه الحساب الجاري لتسجيل المعاملات التجارية في السلع والخدمات، ويخصص حساب رأس المال لتسجيل حركات رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية وكذا حساب عمليات التسوية والمتمثل في حركة الذهب والنقد الأجنبي وحساب السهو والخطأ خلال فترة معينة.

كما يعتبر ميزان المدفوعات دائما في حالة توازن هذا من الناحية المحاسبية، ولكن مختل من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان، ومن أجل علاج اختلاله فهناك عدة طرق وأساليب لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، فمن خلال آليات التسوية التلقائية والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية التي استقرت على تغيرات الأثمان لتحقيق التوازن الخارجي، كما وجهت النظرية الكنزية الأنظار نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، وأخيرا التدفقات المالية الدولية كعنصر هام لإعادة التوازن الخارجي.

وخلصنا إلى أن هذه الآليات لم تعد تطبق في الوقت الحالي نتيجة عدم صلاحية الفروض التي بنيت عليها، ما أدى بالدول التخلي عنها والاستنجاد بمناهج أو مداخل رغبة في الحصول على التوازن في أقل وقت ممكن كمنهج المرونات إذ انطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال ليرنر الذي ينص على أن يكون مجموع مرونات الصادرات والواردات أكبر من الواحد، فيرى هذا المدخل بأن لتغييرات سعر الصرف أثر على كل من الصادرات والواردات بما يعيد التوازن لميزان المدفوعات ثم منهج الاستيعاب أو الدخل الذي ركز على الدخل والإنفاق كمتغيرين اقتصاديين فاعليين في التأثير على ميزان المدفوعات، وأخيرا المنهج النقدي الذي يرى أن الاختلال في ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وهو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين.

كما تستطيع السلطات العامة في الدولة التي تريد أن تعيد التوازن لميزان مدفوعاتها أن تلجأ للعديد من السياسات أو الإجراءات سواء داخل الاقتصاد الوطني أو خارجه، منها سياسة التجارة الخارجية وأدواتها لما لها من أثر على ميزان المدفوعات وهذا ماسيتم تناوله في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الفصل الثالث

التجارة الخارجية ووضعية ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2014)

تمهيد

بذلت السلطات الجزائرية جهودا كبيرة من أجل النهوض بسياسة التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي، حيث عمدت مع بداية الألفية الجديدة إلى تحرير تجارتها الخارجية كما قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف من خلالها إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذا وتعددت محاولات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لتجنب التهميش والتفتح على العالم طمعا في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك ميزان المدفوعات الجزائري الذي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية كما نجده يعاني من نقائص واختلالات عديدة.

ونجد أن التجارة الخارجية عادة ما تساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري ذلك من خلال التأثير على أهم مكوناته والمتمثل في الميزان الجاري، والتي ينحصر مفهومها في عمليات البيع والشراء للسلع مع تأدية وتلقي الخدمات، وتشمل هذه المبادلات كافة أنواع السلع الاستهلاكية والوسيطة، بالإضافة لخدمات السياحة، التأمين، النقل.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عن التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2014).

المبحث الثالث: دراسة وتحليلدور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2014).

المبحث الأول: لمحة عن التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في الجزائر

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى النهوض باقتصادها للتخلص من التبعية الاقتصادية بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا منتهجة في ذلك خططا تنموية، فكان للتجارة نصيبا منها باعتبارها القلب النابض للاقتصاد الوطني، إذ اتبعت سياسة حمائية إتجاه تجارتها الخارجية معتمدة في ذلك على تطبيق إجراءات وتدابير، والتي كان لها انعكاس حتما على ميزان مدفوعاتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر

لقد تم اعتماد الدولة الجزائرية على مستوى التجارة الخارجية تدريجيا بدءا بالمرحلة الأولى التي تميزت بالاكتفاء بمراقبة التجارة الخارجية، ثم تلتها مرحلة الاحتكار، وأخيرا مرحلة التحرير عندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق.

أولا: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية (1962- 1969)

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بالتبعية للاقتصاد الفرنسي، حيث كانت تتحكم في المبادلات التجارية الجزائرية مع مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم، ما أدى بالسلطات الجزائرية اتخاذ عدة إجراءات وتدابير للخروج من هذه الوضعية لكي يتسنى لها تحقيق استقلالها الاقتصادي وظهر هذا من خلال مؤتمر طرابلس سنة 1962، وميثاق الجزائر سنة 1964، وبذلك لجأت الجزائر إلى تطبيق بعض الإجراءات وذلك عبر الوسائل التقليدية و بالخصوص إلى الحواجز الجمركية والمتمثلة في التعريفات الجمركية وتطبيق نظام الحصص والرقابة على الصرف، وهذه الإجراءات كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص الواردات.[1] وهذه الإجراءات هي:

1- الرسوم الجمركية (التعريفة الجمركية): في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية.[2]

وقد وضع نظام خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز أولا بين سلع التجهيز ويمنح لها الأفضلية، وسلع الاستهلاك يفرض لها تعريفات جمركية عالية، كما يميز ثانيا بين السلع من حيث المنشأ بحيث يوفر معاملة تفضيلية لسلع بعض الدول.[3]

وفي سنة 1963، صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية ظهرت في سنة 1968، تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة التعريفة القديمة، وهذا من أجل بناء اقتصاد مستقل وتوجيه الواردات

---

[1] سلمى سلطاني: **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية –حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص: 39.

[2] صالح تومي، عيسى شقبقب: **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 04، 2006، ص: 32.

[3] مقران بهلول: مرجع سابق، ص: 46.

لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية والحفاظ على القوة الشرائية للطبقات العامة وذلك بخلق التوازن بين العرض والطلب.[1]

أما تطبيق التعريفات الجمركية بحسب المنشأ ومصدر البضائع فإن هذا الأمر يحتوي على أربعة مناطق جغرافية متباينة بحسب امتيازاتها:[2]

- تعريفة جمركية تخضع للسلع التي يكون مصدرها الحيز الجمركي لفرنسا؛
- تعريفة جمركية موحدة لدول المجموعة السوق الأوروبية المشتركة باستثناء فرنسا التي تخص السلع التي يكون مصدرها هذه الدول؛
- تعريفة الحق العام "Tarif de droit commun" تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرطية الدولة الأكثر رعاية؛
- كما تفرض تعريفة على البلدان الأخرى وتتحمل بضائعها رسوما جمركية تقدر بثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام.

2- الرقابة على الصرف: يتولى البنك المركزي الرقابة على سعر الصرف، بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وتكفل له هذه المهمة فرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة المالية والنقدية للدولة، إلا أن افتقاد هذه الرقابة إلى سلطة اتخاذ القرار والاستقلالية جعلها مجرد إجراء شكلي ليس له تأثير على قرارات الاستيراد.[3]

هذه الرقابة في الحقيقة كانت ذات صيغة إدارية تتطلب وجود تطابق بين العمليات التجارية والقوانين المعمول بها في مجال التجارة الخارجية، حتى يسمح للدولة بالرقابة وليس حظر التدفقات من رؤوس الأموال من الخارج، إلا أن تجسيد هذه الرقابة كان بعيدا عن تطلعات الدولة، ويرجع المحللون ذلك في الأصل إلى غياب برنامج اقتصادي بين المعالم والأهداف، غداة الاستقلال مباشرة، وبهذا اعتبرت هذه الوسيلة –الرقابة على الصرف– وسيلة غير ناجحة ولم تأت أكلها المرجو منها[4].

3- **نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء:** إن نظام الحصص هي عبارة عن قيود على الاستيراد وأحيانا على التصدير، ويتضمن هذا النظام تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مع ذكر أو عدم ذكر منشأ أو مصدر السلع الجغرافي خلال فترة زمنية محددة وذلك بواسطة تراخيص الاستيراد التي وضعتها الجزائر حسب المرسوم سنة 1963، الذي يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة، وقد شرع في تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964، وذلك للحد من عملية الاستيراد خاصة للسلع الكمالية[5]، كما أن

[1] الهادي عثماني: مرجع سابق، ص: 23.
[2] سلمى سلطاني: مرجع سابق، ص: 40.
[3] مقران بهلول: مرجع سابق، ص: 46.
[4] وليد حفاف: مرجع سابق، ص: 91.
[5] سلمى سلطاني: المرجع السابق، ص: 41.

تطبيق الإجراءات على السلع التي تكون عادة خاضعة لنظام الحصص تفرض تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في:[1]

- تمثل سياسة نظام الحصص تجربة رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية وتحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسب كل منتوج ومنطقة؛
- الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة، وتوزيعها حسب الضرورة، ومن ثم يمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية، وكذلك المحافظة على النظام؛
- تحاول الدولة مما سبق الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية.

هذا وقد لجأت الدولة في سنة 1964، إلى إنشاء هيئات مراقبة هي التجمعات المهنية للشراء (les groupements professionnels d.achats GPA) تضم ممثلين عن الدولة بالإضافة إلى المستوردين الخواص، وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة، برأس مال موزع بين الدولة والخواص، حيث تقوم الدولة بالرقابة على أعمالها في الاستيراد والتوزيع، كما تقوم هذه التجمعات بتحضير برامج استيراد سنوية للمنتجات حسب اختصاص كل تجمع كما تعمل على توزيع هذه السلع المستوردة بين أعضائها[2]، والتي تشتمل على خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني هي:[3]

- الخشب ومشتقاته (BOMEX)؛
- الحليب ومشتقاته (GAIRLAC)؛
- الجلود ومشتقاته (GICP)؛
- النسيج الصناعي والقطن (GILEXAL)؛
- المنتوجات الأخرى (GADIT)؛

وفي هذه الظروف كانت تمارس الدولة رقابتها على التجمعات بطريقتين:

- عن طريق الحضور الدائم لممثيلها على مستوى مجلس الإدارة لكل تجمع، والمكلفين بضمان السير الحسن لتنفيذ البرنامج العام للاستيراد.
- بواسطة الرقابة المالية عليها، حيث يكلف بها عون محاسب بإسم الوزارة المعنية على كل تجمع.

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970- 1989)

بعد مرحلة الستينات جاء المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث ابتداء من جويلية 1971، تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية، من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص

[1] سلمى سلطاني: المرجع السابق، ص: 41.

[2] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص: 131.

[3] وليد حفاف: مرجع سابق، ص: 91.

فيه.[1] كان المغزى من عملية الاحتكار هذه هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تتساير وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، ولكي يتم تنظيم قطاع التجارة الخارجية تم استخدام عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار تمثلت فيما يلي:

1- تنظيم ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية: لقد أسند الاحتكار لـ 20 مؤسسة وبذلك أصبحت تحتكر 80% من التجارة الخارجية في ظرف كان الاحتكار شبه كلي، كونها تغطي معظم فروع النشاط الاقتصادي لكن ما يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات والمتمثلة في وظيفة الإنتاج والتوزيع.[2]

أمّا الوظيفة الجديدة وهي الاستيراد وإلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد، وبسبب ثقل الإجراءات الغير مكيفة مع تطبيق الاحتكار على الواردات من ناحية، ومن ناحية أخرى كان على الدولة أن تضمن تكلفها بالتجارة الخارجية في إطار الآفاق العامة وكذا خضوعها لمتطلبات التنمية الاقتصادية غير أنه تبين أن:[3]

- المؤسسات العمومية لا تستطيع أن تقوم بالاحتكار؛
- العوامل المخصصة للقيام بهذه المهمة غير محددة؛

هذا الإجراء انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسات المخول لها بالاحتكار خاصة، ويظهر ذلك في:

- غياب الجودة في بعض السلع الصناعية المستوردة، كالأجهزة الكهرومنزلية التي تستورد بدون ضمان؛
- غياب التنسيق وكذا عدم وجود برامج موحدة بين المؤسسات، انجر عنه التعامل الفردي لكل مؤسسة مع المتعامل الأجنبي، وهو ما اختلافات الأسعار في السوق المحلية؛
- لجوء المؤسسات الوطنية للقيام بوظيفة الاحتكار، وتركهم لوظيفتهم الأساسية المتمثلة في الإنتاج والتوزيع، جراء المردودية الكبيرة من ذلك (وظيفة الاحتكار)، إلى جانب أن التفريق بين هذه الوظائف ليس مطلق الحرية، فنجد أن مؤسسات أنشأت لأجل الإنتاج فأسندت لها وظيفة التوزيع أو العكس، ومثال ذلك شركة سوناطراك التي أنشأت عام 1963، بهدف التأمين والنقل وتجارة البترول وبعد سنة 1966، أصبحت مسؤولة عن العمليات المرتبطة بالمحروقات من إنتاج ونقل وتوزيع... إلخ.

مما سبق يمكن القول أنه ونتيجة لغياب عملية التنسيق في العلاقات بين الوزارات الوصية من جهة وبين المؤسسات صاحبة الاحتكار من جهة أخرى جعلت المتعاملين العموميين يقومون بأعمال

[1] صالح تومي، عيسى شقبقب: مرجع سابق، ص: 32.

[2] الهادي عثماني: مرجع سابق، ص: 25.

[3] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص ص: 132- 133.

الاستيراد وفق مما تقتضيه مصلحة فرع نشاطهم دون إعطاء الاعتبار للمصلحة الوطنية، أن هدا الاستيراد الذي أوكل القيام به للمؤسسات العمومية تم تصنيف محتوياته (سلع) ضمن قائمتين:[1]

- القائمة A: تخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية احتكارا فعليا عليها مع إبعاد كل مؤسسة أخرى (عمومية أو خاصة)، يعبر عنه بالاحتكار العملي؛

- القائمة B: فتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من قبل المستوردين العموميين بشرط أن تكون ضمن حاجاتهم الخاصة؛

يرمي هذا التنظيم الذي أوكل للمؤسسات العمومية القيام به –الاحتكار– إلى تنظيم التجارة الخارجية، إلا أن النقائص أثقلت كاهل المؤسسات وأفسدت تنظيم التجارة الخارجية مما استدعى الأمر إلى إنشاء نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) لإعادة ترتيب الوضع.

2- التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI): تنقاد كل عمليات الاستيراد التي تقوم بها هيئات القطاع العمومي الحائزة على احتكار الاستيراد ومؤسسات الإنتاج والخدمات في القطاع العمومي، بالإضافةإلى مؤسسات القطاع الخاص لرخص يطلق عليها "الرخص الإجمالية للاستيراد" والتي جرى بها العمل رسميا ابتداء من سنة 1974، بموجب الأمر رقم74-12.[2] أمّا فيما يخص الصادرات فبعد مرحلة الاحتكار التي عرفتها ظهرت هناك نوعا ما من بعض الحرية من خلال الأمر رقم74-11[3]، والذي يتضمن تحرير تجارة التصدير ويوقف ممارسة احتكارات التصدير من طرف المؤسسات العمومية عدا بعض المنتجات المعدة من قبل وزير التجارة والوزير الذي يمارس سلطات الوصاية على المؤسسة العمومية التي تحوز الاحتكار.

ويمكن تعريف الرخص الإجمالية للاستيراد على أنها عبارة عن ملف تقديري يسلم سنويا في شكل قرار وزاري في إطار البرنامج العام للاستيراد للمؤسسات العمومية، ويستفيد من هذه الرخصة كل من هيئاتالقطاع العمومي الحائزة على حق احتكار الواردات والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات الخدمات في القطاع

العمومي.[3] وتأخذ هذه التراخيص أربعة أشكال هي:[4]

---

[1] سلمى سلطاني: مرجع سابق، ص ص: 45، 46.

[2] **الأمر رقم 74-12** المؤرخ في 1974/01/30،المتعلق بشروط استيراد البضائع، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد14، الصادرة بتاريخ 1974/02/14.

[3] **الأمر رقم 74-11** المؤرخفي1974/01/30،المتعلق بتحرير تجارة التصدير، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 1974/02/15.

[3] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص: 133

[4] آيات الله مولحسان: المرجع السابق، ص: 134.

2-1- التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية: هذا النوع من التراخيص يمنح للمؤسسات التي أسند إليها احتكار الاستيراد والتي لها الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي والاستثماري؛

2-2- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: وهي تراخيص موجهة خصيصا للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بهدف تموين عمليتها الإنتاجية والحفاظ على الاستمرارية، بحيث يمنع عليها تحويل هذه المواد المستوردة إلى السوق لإعادة بيعها؛

2-3- التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة:وهي موجهة لتموين المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات، من خلال استيرادها للسلع والخدمات الضرورية لذلك؛

2-4- الرخص الإجمالية للاستيراد بدون تسديد: يمنح هذا النوع من الرخص للمؤسسات الأجنبية التي لها سوق بالجزائر، بغرض استيراد المواد الضرورية لتحقيق مشاريعها الإنتاجية والاستثمارية، وتكون هذه الرخصة سنويا وبدون تسديد كما أنها لا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن التراخيص السابقة متعلقة بالمؤسسات العمومية، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، أين هو القطاع الخاص من كلّ هذا التنظيم؟.

وكإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول بأن التراخيص الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص هي نادرة ومحدودة في الواقع العملي، يمكن أن تظهر بمظهرين هما:[1]

- إما عن طريق الحصول المباشر على تراخيص إجمالية للاستيراد (AGI)[2]، والتي يمكن للمؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحصول عليها؛

- أو عن طريق غير مباشر وذلك بحصول هذه المؤسسات الخاصة على تأشيرة احتكار (Visa de monopole).

ومن أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية، فإن التراخيص الإجمالية للاستيراد تخضع للرقابة، والتي تطلع عليها وزارة التجارة حسب المرسوم 74-14، وتأخذ هذه الرقابة ثلاث صور رئيسية:[3]

- على مستوى المؤسسات: وتتولى المؤسسات بنفسها تقديم كشوفات عن حالة وسير عملياتها الاستيرادية وفقا لما تحدده لها وزارة التجارة؛

- على مستوى البنوك: والتي تقوم شهريا بإعلام وزارة التجارة عن حالة العمليات الاستيرادية التي تمت أو التي يجري تنفيذها من قبل المؤسسات التي تملك هذه التراخيص؛

---

[1] سلمى سلطاني: مرجع سابق، ص: 47.

[2] **القانون رقم 78-02** المؤرخ في 1978/02/11،المتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 7، الصادرة بتاريخ 1978/02/14.

[3] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص:135.

- على مستوى الجمارك: وتقوم هذه الأخيرة بإعلام وزارة التجارة بصفة دورية عن عمليات الاستيراد التي تمر عن الحدود الجمركية الجزائرية.

3- تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية: بحكم النقائص والصعوبات التي واجهتها الجزائر في تلك الفترة جعلت الدولة تتجه نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية وتأكيد احتكارها، سعيا منها لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها بما جاء به القانون 78-02 كما يلي:[1]

- حماية العلاقات مع الخارج؛
- تنويع العلاقات مع الخارج؛
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية؛
- ضمان شروط حسنة للتحويل (تكلفة، مدة، تمويل)؛
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير؛
- ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا؛
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

أما فيما يخص التصدير فقد نص القانون 78-02 في مادته الأولى على ما يلي:

وفقا لما ورد في الميثاق الوطني، وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور، فإن استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها، وهذا يعني أنه لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيئات الدولة.

ومع حلول فترة الثمانينات، شهدت نظرة جديدة على مستوى مسيرة الاقتصاد الجزائري إذ بعد 1981/1980، أصبح من الضروري ترقية الصادرات من غير المحروقات.

وبعد أزمة البترول 1986،التي عرفت انخفاض أسعار البترول التي أثرت سلبا على ميزانية الدولة، أصدرت السلطات التشريعية مراسيم وتعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986، إذا من الجانب الضريبي نص على إعفاءين هما:[2]

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص؛
- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى خمس سنوات بالإضافة إلى تسهيلات جبائية أخرى مست كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP)، ويمس الإعفاء العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المواد المخصصة لإعادة التصدير،

[1] الهادي عثماني: مرجع سابق، ص:27.

[2] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص ص: 136، 137.

كما صدر في جانب الأسعار المرسوم 86-46[1]، المتعلق بدعم وترقية الصادرات من غير المحروقات (AMPE**X**)، الذي أنشأ إعانة فيما يخص السعر.

إلا أنه مع صدور القانون 88-29[2]، والذي جاء على أساس إلغاء القانون 78-02 وهو قانون يعتبر متطورا من حيث الدقة، كما أنه مستوحى من القانون البولوني لسنة 1982، فيما يتعلق بمنح حقوق الامتياز في مجال الاستيراد والتصدير- بدأت تظهر معالم وسمات سياسة تجارية جديدة، فبالرغم من أن هذا القانون يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية لكنه غير عمق وجوهر النظام القديم بحيث نص على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الامتيازات التي تمنحها الدولة لمؤسسات عمومية اقتصادية وهيئات عمومية وتجمعات ذات المصالح المشتركة وتعطي هذه الامتيازات على أساس دفتر الشروط الذي يحدد التزامات وحقوق صاحب الامتياز وبهذا لن تصبح الدولة ترغم المؤسسات المحتكرة على استيراد سلعة ما من مؤسسة محددة مسبقا أو مؤسسة وحيدة، بل فتحت مجال المنافسة أمام المؤسسات العمومية في إطار إجراء الصفقات التجارية الدولية.

ومن جهة أخرى فإن القانون السابق فتح المجال لمؤسسات عمومية اقتصادية ولمؤسسات خاصة بأن تستورد السلع والخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتياز في الاحتكار بمنح رخص استيراد لها، وهذا خلافا على ما كان عليه الأمر في السابق (القانون 78-02) إذ انحلت كل مؤسسات الاستيراد بقوة القانون، كما تم استبدال التراخيص الإجمالية للاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية.[3] بحيث أصبحت المؤسسات قادرة على التحكم في مواردها مع إبقاء تدخل الدولة عن طريق قنواتها الإدارية وجهاز التخطيط والبرمجة، وبهذا يكون هذا الاحتكار للتجارة الخارجية هو احتكار الدولة وليس احتكار المؤسسة، وتتحدد هذه الميزانية بقرار وزاري مشترك بين وزارة التجارة ووزارة المالية، تحدّد فيه إيرادات التصدير ونفقات استيراد السلع والخدمات للمؤسسات العمومية خلال السنة الجارية، وبهذا تعوض ميزانية العملة الصعبة كل أشكال الرقابة السابقة، سواء الإدارية أو المالية، أما فيما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصت بها المؤسسات جاءت في أحد بنودها بضرورة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات سواء كانت هذه المؤسسات عمومية أو خاصة وفتح المجال واسعا حتى تكون منتجاتها قادرة على المنافسة، وذلك من خلال التخفيضات الجبائية والدعم المالي.[4]

---

[1] **المرسوم رقم 86-46** المؤرخ في1986/12/02، المتعلق بدعم وترقية الصادرات من غير المحروقات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد53، الصادرة بتاريخ 1986/12/24.

[2] **القانون رقم 88-29** المؤرخ في1988/07/19، المتعلق بممارسة احتكار الدولة التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 29، الصادرة بتاريخ 1988/07/20.

[3] **المرسوم رقم 88-167** المؤرخ في1988/09/06 المتعلق بشروط برمجة المبادلات الخارجية و إيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36،الصادرة بتاريخ 1988/09/07.

[4] آيات الله مولحسان: مرجع سابق، ص:137.

ثالثا: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وزيادة عبئ المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحليا، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما المرحلة الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الحالي من القيود، وأخيرا مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.[1] ومن أهم التعديلات التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة مست التعريفة الجمركية وسعر صرف العملة الوطنية، وفيما يلي عرض أهم هذه الإصلاحات:

1- تخفيض معدلات التعريفة الجمركية: حيث بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد إصدار التعليمة 03-91 المؤرخة في 1991/04/2، والمتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، وقد حدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين مع منحهم الحرية المطلقة مقابل إلزامهم بالتسجيل في السجل التجاري، كما تم إصدار تعليمة رقم 625 المؤرخة في 1992/08/18 والتي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أساسيين:

- البعد الأول يتعلق بالنصوص التنظيمية بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي؛

- البعد الثاني يتعلق بالمتعاملين التجاريين، فلابد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني وتشجيعه والعمل على توجيه الموارد نحو الميادين والقطاعات التي تساهم في الإنعاش الاقتصادي، وهذا يتنافى مع شرطية صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية؛

ومع كل هذا فقد كان السعي جادا خلال هذه الفترة لتطبيق نظام التعريفة الجمركية، تركزت أهدافه ابتداء من 1992 المتمثلة في تخفيض معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدلا إلى 7 معدلات كما خفض الحد الأقصى من 120% إلى 60%، كما تم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بجانب هدفها المالي بحيث بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام (1994- 1995) ثم تخفيض خلال سنة 1996 المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% ثم بعد ذلك إلى 45% في أول جانفي 1997، كما خفض عدد هذه الحقوق، مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب الفردية النفعية.[2]

رغم الزيادة الملفتة للانتباه في الواردات بداية من سنة 1990، إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994 و1995، ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن

[1] صالح تومي، عيسى شقبقب: مرجع سابق، ص: 32.

[2] بطاهر علي: **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004، ص: 197.

الاستيراد، وما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير للصادرات بداية من سنة 2000، حيث أن ارتفاع سعر البترول من 17,9 دولار سنة 1999 إلى 28,5 دولار سنة 2000، نتج عنه زيادة في الصادرات بـ 50,7%.[1]

أصبحت التعريفة الجمركية أداة ذات أهمية في تنظيم المبادلات التجارية وحماية الإنتاج الوطني، سيما استبعاد أدوات التنظيم الإداري والكمي للتجارة الخارجية (إنهاء احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، إلغاء نظام الحصص وتحديد العملة الصعبة...)، حيث تم إلغاء القيود غير التعريفية مباشرة بعد توقيع اتفاق الامتثال مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، غير أن تخفيض التعريفة الجمركية جاء بطريقة متدرجة، والهدف من وراء ذلك هو توجيهها من الدور الجبائي البحث إلى الدور الاقتصادي، أي حماية القطاعات الإنتاجية من دون أن تشكل عائقا أمام المبادلات التجارية الدولية.[2]

2- تخفيض قيمة العملة الوطنية: عرفت العملة الوطنية سنة 1991، انخفاضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر بـ 22% ثم 40,17% سنة 1994، إذ انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 4,963 إلى 17,776 دينار جزائري، يهدف هذا التخفيض إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:[3]

- استعادة التوازن الخارجي؛
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات؛
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي.

ويبقى الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي ومن ثم تحقيق تنافسية أكبر للاقتصاد الوطني، ولكن بعد هذا هل حقق التخفيض الهدف المرجو منه والمتمثل في رفع الصادرات خارج المحروقات وتقليص الواردات؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نتمعن في الجدول التالي:

[1] صالح تومي، عيسى شقبقب: مرجع سابق، ص ص: 32، 33.

[2] لخضر مداني: مرجع سابق، ص: 153.

[3] فيروز سلطاني: مرجع سابق، ص: 151.

الجدول رقم (03-01): تطور حصة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات السلعية (1994-1999)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات خارج المحروقات USD	287	519	882	516	385	438
الصادرات السلعية (مليون) USD	8890	10250	13210	13820	10055	12452
الصادرات خارج المحروقات (%) الصادرات السلعية	3,23	5,06	6,67	3,37	5,56	3,52

المصدر: زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى: **آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، 2003، ص ص: 86، 87.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات بل وميلها للتراجع والانخفاض منذ سنة 1997، كما أن نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات السلعية ضعيفة إذ لم تتعدى في أحسن أحوالها نسبة 7%.

ومن هنا نجد أن هذه السياسة قد أثبتت فشلها فتخفيض قيمة العملة الوطنية لم يؤد إلى الرفع من الصادرات خارج المحروقات.

3-تحرير الأسعار والتخلي عن الدعم: عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما ملموسا، حيث قفزت نسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، حيث أدى رفع الدعم عن أغلبية المواد المستهلكة إلى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25,7 مليار دولار، ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة من قبل صندوق النقد الدولي ليصل إلى 4% سنة 1995، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2001 فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 0,3%سنة 2000 إلى 3,7%سنة2001؛

ويمكن القول أن الهدف الأساسي من هذه العملية هو الضغط على النفقات العمومية على الرغم من الآثار الاجتماعية التي تخلفها والمتمثلةخاصة في تراجع القدرة الشرائية للمستهلك.[1]استخدمت الجزائر العديد من السياسات التجارية أهمها التخفيض الجمركي وما عرفه من إصلاحات كبيرة إلا أن الاقتصاد الوطني لم يكن مهيأ لاستقبال مثل تلك الإصلاحات خاصة التعديل الهيكلي سن 1989.

المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري عامة وميزان المدفوعات خاصة بخصائص سلبية منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد أدى فيه الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها، وتظهر الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية والتبعية الاقتصادية

[1]زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى: **آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 04، 2003، ص: 88.

للدول المتقدمة، ومنها ما هو ناتج عن العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يأتي:

أولا:عدم استقرار أسعار الصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز.[1] مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان مدفوعاتها.

ثانيا: إنخفاض معدل التبادل الدولي

يمكن تعريف معدل التبادل الدولي على أنه النسب بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (Px/Pm). وعن الأسباب التي تؤدي إلى تدهور هذا المعدل للدول النامية ومن بينها الجزائر نذكرها فيما يلي:[2]

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية)؛

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها؛

- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعي أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

هذا وأسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر تتمثل في:[3]

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول؛

- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

---

[1] الويزة قطاف: **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000- 2013)**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2013، ص: 60.

[2] جميلة الجوزي: **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر 3، العدد 11، 2012، ص: 229.

[3] جميلة الجوزي: مرجع سابق، ص: 230.

ثالثا: ضعف القاعدة الإنتاجية

تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضت لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.[1] حيث أن ضعف أداء القطاع الصناعي يترجم عدة أمور كهيمنة الصناعات الاستخراجية عليه ما يجعل هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد، بالإضافة إلى أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية ترتكز على الصناعة الحقيقية، وعليه فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

بما أن ميزان المدفوعات لأي دولة يعكس وضعيتها من حيث مستوى تطور ونمو إقتصادها خلال فترة زمنية معينة،نجد أن الجزائر قد تعددت محاولاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل تحسين وضعيته، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق لتقديم لمحة عن هذه المنظمة، ثم الإنعكاسات المتوقعة لإنضمام الجزائر إليها على ميزان مدفوعاتها.

أولا: تقديم لمحة عن المنظمة العالمية للتجارة

نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقي الجات (جولة الأورجواي 1986-1994) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 01-01-1995، اسم المنظمة العالمية للتجارة "OMC" هو اختصار لـ "Organization Mondial du Commerce"فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي أنشأت عام 1947، فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزاماتواتفاقيات التجارة الدولية؛ وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية ما بين الأمم، وتكمن المهمة الأساسية لها في ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.[2]

تعرف"OMC"على أنها منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عنهما من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء، سواء من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثر في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.[3] وبما أن

[1] الويزة قطاف: مرجع سابق، ص: 61.

[2] نجاح منصري: **أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص: 159.

[3] ناصر دادي عدون، محمد متناوي: **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 03، 2004، ص: 68.

اتخاذ القرارات في المنظمة يتم بمشاركة جميع الأعضاء، وأغلب أعضائها من الدول النامية فيمكن لهاته الدول أن ترفض القرارات المضرة بمصالحها.

وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة مستقلة، يحكمها أعضاؤها مقرها الرئيسي في جنيف، تعتبر وريثة وخليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية للتجارة والمعروفة بالجات(GATT)، وتعتبر الضلع الثالث في مثلث النظام الاقتصادي العالمي والذي يشمل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ثانيا: انعكاس إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات

إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعمل على إفراز جملة من الانعكاسات على ميزان مدفوعاتها منها ما يلي:[1]

– توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى الأعضاء وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، بحيث تتمكن الصادات الجزائرية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، لأن الرسوم الجمركية ستكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو أخر، وعلى هذا فإن الصادرات الجزائرية سوف تزداد إلى الأسواق العالمية؛

– إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيحسن مناخ الاستثمار ويدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة، لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية، ووضوح الأنظمة والإجراءات، وتوفير الحماية اللازمة، ومنها حماية حقوق الملكية الفردية، وهو ما سيحفز الابتكار والإبداع، مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2014)

يمتاز ميزان المدفوعات الجزائري بجملة من النقائص والإختلالات منها ما هو موروث عن بقايا الاستعمار المتمثل في اقتصاد هش وبنية تحتية مهدمة ومنها ما هو سياسي بتأثره بالوضع غير المستقر وخاصة ما يعرف بالعشرية السوداء، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات الجزائري لا يختلف في هيكله عن باقي موازين المدفوعات في دول أخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى تحليل وضعية كل من رصيد الميزان الجاري ورصيد ميزان رأس المال، ومن ثم نستخلص الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

[1] جميلة الجوزي: مرجع سابق، ص: 234.

المطلب الأول: دراسة وتحليل وضعية الميزان الجاري

إنّ وضعية هذا الميزان المتكون أساسا من الميزان التجاري، الميزان الخدمي، ميزان العوائد وميزان التحويلات من جانب واحد نكشفهما من خلال عرض تطوّر هاته الأرصدة مجتمعة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 02): تطور رصيد الميزان الجاري للفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	12,3	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24
ميزان الخدمات	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,20	-4,09
ميزان العوائد	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-5,08	-4,25	-1,83
تحويلات من جانب واحد	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22
رصيد الميزان الجاري	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الميزان التجاري	40,52	7,78	18,20	25,96	20,17	9,73	0,33	
ميزان الخدمات	-7,59	-8,70	-8,33	-8,80	-7	-7	-8,16	
ميزان العوائد	-1,34	-1,32	-0,37	-2,04	-3,91	-4,52	-4,88	
تحويلات من جانب واحد	2,78	2,63	2,65	2,65	3,16	2,79	3,28	
رصيد الميزان الجاري	34,45	0,4	12,16	17,77	12,41	1,00	-9,43	

المصدر :بنك الجزائر

Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives, hors série, Jun 2012, pp 87-88.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p :48.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن رصيد الميزان الجاري عرف فائضا متذبذبا ما بين سنتي 2000- 2003، إلاّ أنه وابتداء من سنة 2004، شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2011، ماعدا سنة 2009، أين سجل انخفاضا من 34,45 مليار دولار سنة 2008 إلى 0,4 مليار دولار في سنة 2009، هذا بسبب التراجع الكبير للميزان التجاري الذي انخفض إلى 7,78 مليار دولار بعد أن كان 40,52 مليار دولار سنة 2008، سببه انخفاض صادرات المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية، أين وصل سعر البرميل من البترول إلى 62,35 دولار، ليعود هذا الرصيد ويسجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2012، قدر بـ 12,30 مليار دولار بسبب انخفاض الإيرادات البترولية من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخرى، كما وسجل الميزان الجاري أرصدة ضعيفة في السنتين الأخيرتين بقيمة 1,00 مليار دولار سنة 2013، ليستقر سنة 2014، بتحقيق عجز قدر بـ 9,44 مليار دولار نتيجة للانخفاض المسجل في الميزان التجاري الذي لم يسبق له وأن انخفض إلى 0,33 مليار دولار طيلة فترة الدراسة

وكذلك نتيجة للعجز المسجل في ميزان الخدمات والعوائد وعجز ميزان التحويلات عن تغطية الميزان الجاري على الرغم من تحقيقه أعلى قيمة له خلال هذه السنة نظرا لتحسن أداء الخدمات المصرفية والبريدية إلى جانب ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل وضعية ميزان رأس المال

إن الدولة قامت باتخاذ العديد من الاجراءات في شأن تحسين وضعية رصيد هذا الميزان الي يعتبر الجزء الثاني من الميزان الكلي، خاصة من جانب جلب رأس المال الأجنبي وتقليص قيمة القروض قصيرة الأجل، ومن أجل الكشف عن نتائج هذا الإجراء على مستوى ميزان المدفوعات نقوم بعرض تطور هذا الأخير من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 03): تطور رصيد ميزان رأس المال للفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,37
رأس المال الرسمي الصافي	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	-11,89	-0,77
قروض قصيرة الأجل+ السهو والخطأ	0,18	0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	-1,08	-1,59
رصيد ميزان رأس المال	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الأجنبي المباشر	2,33	2,54	3,47	2,04	1,54	1,96	1,53
رأس المال الرسمي الصافي	-0,43	1,52	0,44	-1,08	-0,59	-0,38	0,52
قروض قصيرة الأجل+ السهو والخطأ	0,64	-0,60	-0,49	-0,60	-1,31	-2,44	1,50
رصيد ميزان رأس المال	2,54	3,46	3,42	2,37	-0,36	-0,86	3,55

المصدر: بنك الجزائر

Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives, hors série, Jun 2012, pp 87-88.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p :48.

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (03-03) أن رصيد ميزان رأس المال عرف تذبذبا مستمرا خلال فترة الدراسة (2000- 2014) حيث لم يحقق نتائج ايجابية بل واتسمت حركته بالعجز المستمر منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2007، أين كان أكبر عجز له سنة 2006، برصيد 11,22 مليار دولار ويرجع ذلك إلى العجز المسجل في حساب رأس المال الرسمي الصافي سببه قيام السلطات الجزائرية بتسديد قسط كبير من ديونها الخارجية بطريقة الدفع المسبق وعزمها على تخفيض

نسبة القروض المتأتية من الخارج مستغلة بذلك ارتفاع أسعار المحروقات كما يعود هذا العجز أيضا إلى استمرار الجزائر في تسديد قسط أكبر من الواردات نقدا، فكان من المكاسب التي حققتها هذه الإستراتيجية انخفاض العجز في ميزان رأس المال سنة 2007 إلى 0,99 مليار دولار.

أما خلال الفترة 2008- 2014، فقد شهد رصيد هذا الميزان قفزة نوعية حيث حقق قيم موجبة باستثناء سنتي 2012، 2013، ليسجل ولأول مرة فائضا سنة ،2008 بلغ 2,54 مليار دولار، قبل أن يعود ويحقق عجزا من جديد سنة 2012، 2013 قدره 0,36، 0,86 مليار دولار بسبب تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ارتفاع قيمة القروض المسددة مع انخفاض تلك المتأتية من الخارج، ليسجل هذا الميزان أكبر قيمة له وطول فترة الدراسة في سنة 2014، ما قيمته 3,55 مليار دولار بسبب ارتفاع القروض المتأتية من الخارج، التي بلغت أقصاها بقيمة 1,5 مليار دولار، على الرغم من انخفاض قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع السنة السابقة هذا لتراجع أسعار المحروقات في السوق العالمية بما أن وجهة الاستثمار كانت ترتكز أساسا على قطاع المحروقات.

ويعود هذا التذبذب في السنوات الأخيرة إلى التذبذبات الحاصلة في توافد الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر بسبب القوانين الجديدة والبيروقراطية التي فرضتها الجزائر عليهما مثال ذلك سنّ قانون يقضي بإلزامية الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية على الأقل نسبة 51%، بالإضافة إلى عبئ المديونية الخارجية وارتفاع نسبة خدمة الديون حيث ساهمت هذه الأخيرة في خروج حجم كبير من رأس المال نحو الخارج.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل وضعية ميزان المدفوعات

بعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة التخزين المشكلين لميزان المدفوعات كل على حدا بوسعنا الآن أن نبين وضعية هذا الأخير عن طريق عرض تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 04): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزان الجاري	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54
رصيد ميزان رأس المال	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55

السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزان الجاري	34,45	0,4	12,16	17,77	12,41	1,00	-9,43
رصيد ميزان رأس المال	2,54	3,46	3,42	2,37	-0,36	-0,86	3,55
رصيد ميزان المدفوعات	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (03-02) ، (03-03).

من خلال الجدول رقم (03- 04) نلاحظ بأن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري سجل رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة باستثناء سنة 2014، فخلال الفترة (2000- 2008) عرف رصيد ميزان المدفوعات فائضا معتبرا بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 بـ 36,99 مليار دولار، وهذا بسبب الطفرة النفطية التي سجلت خلال هذه السنة كان لها الأثر الكبير على الميزان الجاري، هذا ونجد أن رصيد ميزان رأس المال هو الأخر حقق فائضا ولأول مرة خلال هذه السنة بسبب زيادة توافد الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذا ساهم في تحسين الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، بينما في سنة 2009، عرف هذا الرصيد تدهورا كبيرا أين انخفض إلى 3,86 مليار دولار ذلك راجع بالأساس إلى انخفاض رصيد الميزان الجاري على غير العادة إلى 0,4 مليار دولار، وخلال نفس السنة عرف رصيد ميزان رأس المال ما قيمته 3,46 مليار دولار ساهم ذلك في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي عرف تراجعا كبيرا بسبب التآكل الواضح في فائض الحساب الجاري نتيجة لانخفاض أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية، ليعود الرصيد الكلي للارتفاع خلال سنتي 2010،2011، حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة 15,58 و20,14 مليار دولار ليعاود الانخفاض من جديد خلال السنوات الثلاث الأخيرة بسبب التراجع المستمر في رصيد الميزان الجاري سببه دائما تدهور أسعار النفط، مسجلا بذلك ما قيمته 12,06 خلال سنة 2012، و0,13 مليار دولار سنة 2013، ليتوقف سنة 2014، بتسجيل عجز قيمته 5,88 مليار دولار يرجع أساسا إلى العجز المسجل في رصيد الميزان الجاري سببه تراجع قيمة الصادرات مع زيادة قيمة الواردات وعلى الرغم من تحقيق رصيد ميزان رأس المال أعلى قيمة له إلا أن

ذلك لم يسهم في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات، وهو بذلك أقلل رصيد عرفه ميزان المدفوعات طول فترة الدراسة.

وعموما يمكن القول بأن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات يرتبط أساسا برصيد الميزان الجاري هذا الأخير يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بأسعار المحروقات.

المبحث الثالث:دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000- 2014)

يعد قطاع التجارة الخارجية الجزائرية من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استنادا للعديد من المؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية، حيث يعتمد دخلها القومي على حصيلة الصادرات البترولية بشكل أساسي بالإضافة إلى ما يكملها من صادرات سلعية وأخرى خدماتية، وهي بذلك تعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات هذا من خلال التأثير على رصيد الميزان الجاري الذي يعتبر أحد أهم أقسام ميزان المدفوعات وقبل أن نتطرق إلى تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات، سنقوم أولا بتبيان دور كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات في ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: دراسة و تحليل لدور الميزان التجاري في تحسين ميزان المدفوعات

من خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول تحليل لوضعية الميزان التجاري الجزائري حتى نتمكن من معرفة الدور الذي يمكن أن يؤديه لتحسين رصيد ميزان المدفوعات.

أولا: دراسة وتحليل وضعية الميزان التجاري

رغم المحاولات العديدة والمتكررة لإخراج الاقتصاد الوطني، وخاصة قطاع التجارة الخارجية الجزائرية من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات إلا أن ذلك لم يفسر عن أي نتائج تذكر، حيث لا تزال صادراتنا من المحروقات تهيمن على مجمل الصادرات، أما الواردات فلا تزال هي الأخرى تثقل كاهل الخزينة العامة، وهذا ما ستؤكده الإحصائيات.

1- تحليل الصادرات السلعية:

1-1- تطور قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة (2000- 2014):

يمكن أن ندرج أهم التطورات التي عرفتها الصادرات الإجمالية للجزائر نفطية كانت أو غير نفطية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 05): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,65	100
2001	18,53	97,07	0,56	2,93	19,09	100
2002	18,11	96,79	0,60	3,21	18,70	100
2003	23,99	98,08	0,47	1,92	24,46	100
2004	31,55	97,92	0,67	2,08	32,22	100
2005	45,59	98,4	0,74	1,60	46,33	100
2006	53,61	97,94	1,13	2,06	54,74	100
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,59	100
2008	77,19	98,22	1,4	1,78	78,59	100
2009	44,41	98,30	0,77	1,70	45,18	100
2010	56,12	98,30	0,97	1,70	57,09	100
2011	71,66	98,31	1,23	1,69	72,89	100
2012	70,58	98,38	1,15	1,60	71,74	100
2013	63,66	98,38	1,05	1,62	64,71	100
2014	58,36	97,28	1,63	2,72	59,99	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىإحصائيات:

بنك الجزائر: النشرات الإحصائية الثلاثية (جوان 2006، ديسمبر 2008، مارس 2014، جوان 2015) ص: 15.نقلا عن الموقع الالكتروني:**http://www.bank/of/algeria.dz/html/pulletin_statistique.htm تاريخ الإطلاع (2016/03/12).**

وفيما يلي نبين تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014) من خلال الشكل رقم (03-01) الذي يمثل منحنى بياني لتطور الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03- 01): تطور إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

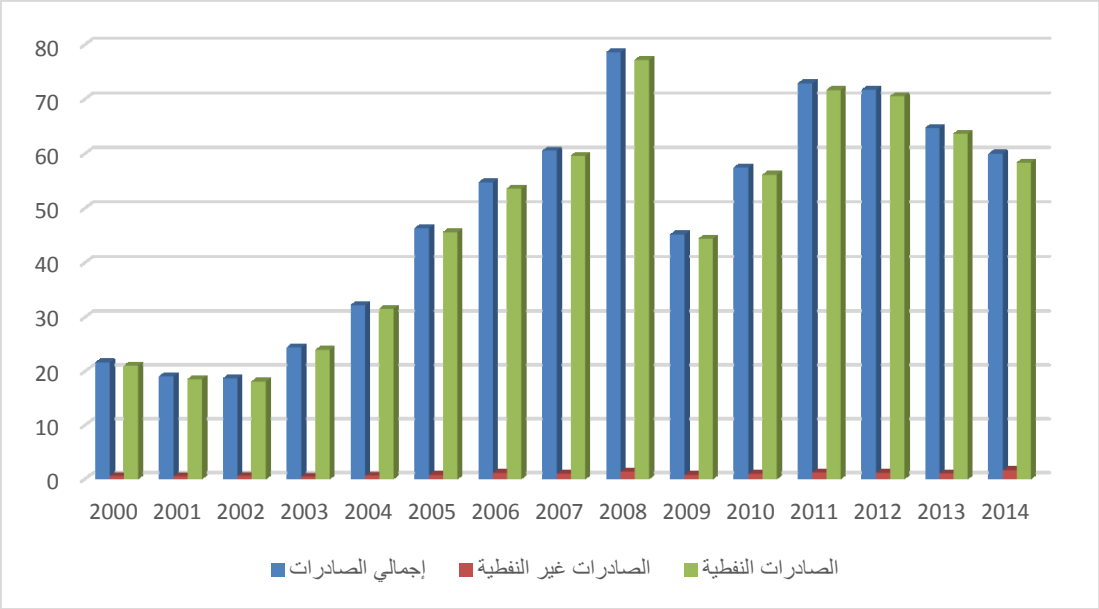

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

من خلال تحليلنا للجدول رقم (03- 05) وملاحظتنا للشكل أعلاه يتضح لنا وللوهلة الأولى بأن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز السلعي ويظهر ذلك بوضوح من خلال تتبع نسب مساهمة العائدات النفطية في إجمالي الصادات، حيث وطول فترة الدراسة لم تنخفض النسبة عن 96,79%، بل وبلغت ذروتها سنة 2005بنسبة 98,4%، أما إذا تحدثنا عن باقي الصادرات فنجد أنها لم تبلغ حتى نسبة 4% من إجمالي الصادرات حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2002 بـ3,21% بما قيمته 0,60 مليار دولار.

ومن هذا المنطلق نجد أن الصادرات الجزائرية عرفت رصيد إيجابيا خلال سنة 2000 قدر بـ 21,06 مليار دولار كانت للصادرات النفطية المساهمة الأكبر فيه نظرا لارتفاع أسعار البترول أنذاك، أما عن الصادرات غير النفطية فكانت ضعيفة نوعا ما، غير أن هذا الرصيد لم يبق على حاله حيث انخفض خلال السنتين المواليتين ليستقر في سنة 2001 بقيمة 19,09 مليار دولار و بـ 18,70 مليار دولار سنة 2002، بسبب تذبذبات شهدتها أسواق النفط أنذاك، غير أنه وخلال (2003- 2008)، عرفت الجزائر فائضا متزايدا في صادراتها الإجمالية التي وصلت سنة 2008 إلى 78,59 مليار، وما يميز هذه السنة أن الصادرات الجزائرية النفطية ولأول مرة سجلت أعلى قيمة لها، وفي سنة 2009، شهدت الصادرات الجزائرية تراجعا كبيرا بسبب تراجع أسعار البترول إلى 62,25 دولار للبرميل بعد أن كان 112,94دولار للبرميل سنة 2008، بسبب الأزمة العالمية وتأثيراتها على الطلب العالمي للنفط، في حين شهدت سنتي 2010، 2011 تحسنا ملحوظا للصادرات الإجمالية بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات

الأزمة العالمية، إلا أنه وبداء من سنة 2012 إلى غاية 2014، عادت الصادرات الجزائرية للتذبذب من جديد، حيث عرفت سنة 2014، تراجعا كبيرا في إجمالي الصادرات بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية التي انخفضت قيمتها إلى 58,36 مليار دولار بعد أن كانت 63,66 مليار دولار في السنة السابقة، كما تجدر الإشارة إلى أن الصادرات غير النفطية عرفت ارتفاعا بسيطا في هذه السنة مقارنة مع السنة السابقة.

وما يمكن قوله أن الأرقام والنسب السابقة تؤكد مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية للبترول وأنه رهن الظروف التي قد تطرأ على هذه السوق، لدى من الضروري تطوير الإنتاج لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة التزايد في حصيلة الواردات التي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي.

1-2- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي عرفتها التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية :

الجدول رقم (03- 06): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	مواد غذائية	طاقات وزيوت	مواد خام (أولية)	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية
2000	30	21061	42	447	12	44	15
2001	30	18531	39	413	22	42	14
2002	35	18109	56	403	20	50	27
2003	47	23988	49	316	1	29	35
2004	66	31548	97	432	-	50	15
2005	67	45588	136	481	-	37	19
2006	73	53608	195	765	1	44	44
2007	88	59605	170	640	1	46	35
2008	119	77194	334	834	1	67	32
2009	113	44128	170	692	-	42	49
2010	315	55527	94	1056	1	30	30
2011	355	71427	161	1496	-	35	15
2012	315	67804	168	1527	1	32	19
2013	402	62960	109	1458	-	28	17
2014	323	60304	109	2121	2	16	11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **بنك الجزائر**

Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives, hors série, Jun 2012، pp :87-88.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p :205.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. نقلا عن الموقع

الإلكتروني:**http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration_d_investement تاريخ الاطلاع (2016/03/21)**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الصادرات الجزائرية مميزة بالسيطرة التامة لقطاع المحروقات بنسبة 97,28% من إجمالي الصادرات، بما يعادل قيمتها 60304 مليون دولار هذا في سنة 2014 أي بانخفاض قدره 2656 مليون دولار مقارنة بسنة 2013، بالرغم من ذلك تبقى تحتل المرتبة الأولى دائما، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فتبقى هامشية بنسبة 2,72% من إجمالي الصادرات، حيث كان للمواد نصف المصنعة الحصة الأكبر منها والتي بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 2121 مليون دولار، وبهذا تحتل المرتبة الثانية، ونجد المرتبة الثالثة كل من المواد الغذائية والمواد الخام (الأولية) التي عرفت تذبذبا من سنة لأخرى، فبالنسبة للمواد الغذائية كانت أعلى قيمة لها سنة 2013 بـ 402 مليون دولار، أما عن المواد الخام (الأولية) فقدرت أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 334 مليون دولار لتشهد في

السنتين الأخيرتين استقرارا بقيمة 109 مليون دولار، أما عن المواد الاستهلاكية غير الغذائية والتجهيزات الصناعية وكذا الفلاحية فقد احتلت المراتب الأخيرة بسبب تسجيل نسب ضئيلة مقارنة بباقي الصادرات، ومن خلال عرضنا لتطور الصادرات حسب التركيب السلعي نستخلص بأن حصة الصادرات من غير المحروقات بسيطة جدا.

1-3- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2014

سنتابع التطور النسبي لمختلف الأسواق أو بالأحرى أفضل الزبائن للجزائر من خلال تتبع نمط التوزيع الجغرافي حسب مختلف المجموعات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح أن الزبون الذي يحتل الصدارة هي دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (03- 07): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2014

الوحدة: مليون دولار

المناطق الاقتصادية	القيمة	النسبة %
دول الاتحاد الأوروبي	40378	66,32
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	10344	16,99
الدول الأوروبية الأخرى	98	0,16
دول أمريكا الجنوبية	1183	1,94
آسيا	5060	8,31
الدول العربية	468	1,06
الدول المغاربية	3065	5,03
الدول الإفريقية	110	0,18
المجموع	60886	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration_d_investement تاريخ الاطلاع (2016/03/21)

وفيما يلي نبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2014 من خلال الشكل رقم(03-02) الذي يبين ذلك بوضوح.

الشكل رقم (03- 02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية لسنة 2014

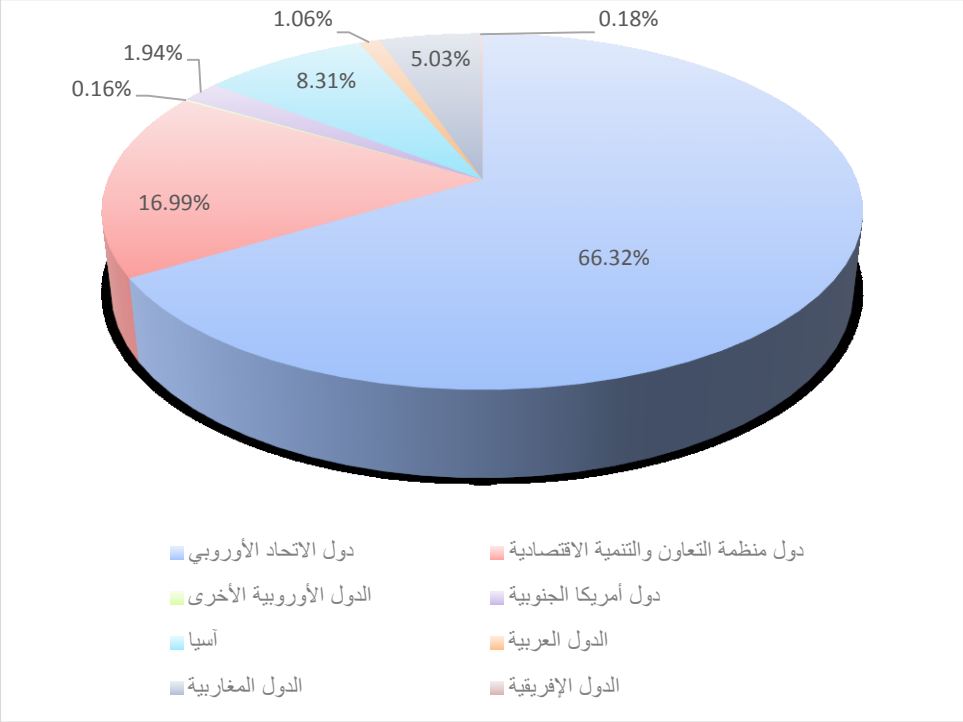

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جدول رقم (03-07).

يتبين من خلال الجدول والشكل أعلاه بأن دول الاتحاد الأوروبي تبقى الزبون الرئيسي للجزائر لسنة 2014، بـ 66,32%، أما عن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فنجدها تحتل المرتبة الثانية بحصة بلغت 16,99% من صادرات الجزائر مع هذه البلدان، أما عن المرتبة الثالثة فتعود لآسيا والتي بلغت نسبة الصادرات إليها 8,31% تليها الدول المغاربية بنسبة 5,03% أما عن باقي المناطق والمتمثلة في دول أمريكا الجنوبية، الدول العربية والأفريقية وكذا الدول الأوروبية الأخرى فتحتل المراتب الأخيرة بقيم 1183 و468 و110 و98 مليون دولار بما يقابلها من نسب 1,94% و1,06% و0,18% و0,16% على التوالي .

2-تحليل الواردات السلعية

2-1- تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

يمكن استجلاء أهم التطورات التي عرفتها الواردات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة (2000-2014) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 08): تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9,35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35
السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الواردات	38.07	37.40	38.89	46.93	51.57	54.99	58.58	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

بنك الجزائر: النشرات الإحصائية الثلاثية (جوان 2006، ديسمبر 2008، مارس 2014، جوان 2015) ص 15.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration_d_investement تاريخ الاطلاع (2016/03/21)

وفيما يلي نبين تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014) من خلال الشكل رقم (03- 03) الذي يمثل منحنى بياني لتطور الواردات الجزائرية مقومة بالدولار خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03- 03): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

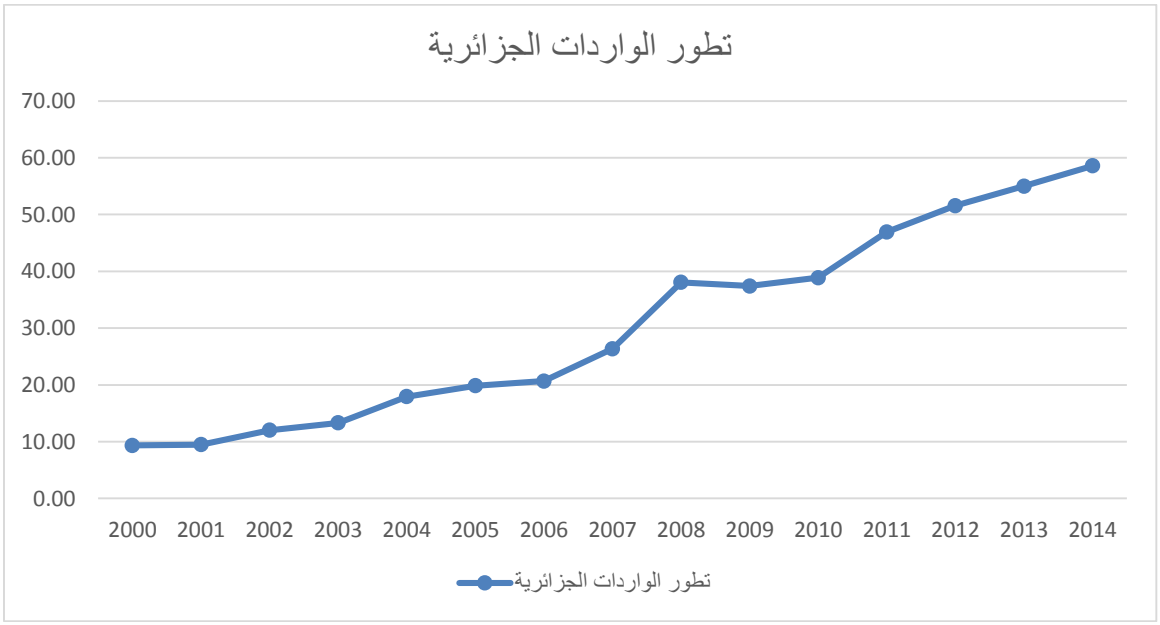

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03-08).

فمن خلال الجدول والمنحنى البياني الموضح في الشكل أعلاه نجد أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر طوال فترة الدراسة، حيث نلاحظ ارتفاع في قيمة الواردات ولكن بوتيرة بطيئة خلال المرحلة (2000- 2007) نتيجة القيم المتقاربة للواردات، أما في سنة 2008 فنلاحظ ارتفاع محسوس للواردات

التي عرفت قفزة نوعية مقارنة بالسنوات السابقة بقيمة 38,07 مليار دولار، أما خلال الفترة (2008-2010) فنلاحظ استقرار المنحنى نتيجة ثبات معدل نمو الواردات الجزائية خلال هذه الفترة، لتعاود الواردات من جديد ارتفاعها خلال السنوات الموالية نتيجة لدخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق وحتمية الانفتاح الاقتصادي على الخارج.

2-2- التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

لقد كان النصيب الأكبر من واردات الجزائر منذ استقلالها يتمثل في المواد الغذائية، ذلك راجع لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يتكفل بهذه المهمة. ومن خلال الجدول الموالي نوضح هيكل وبنية الواردات الجزائرية.

الجدول رقم (03- 09): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليوندولار

البيان / السنوات	مواد غذائية	طاقات وزيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية غير غذائية
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145
2010	6058	955	1409	10098	341	15139	5836
2011	9261	1094	1676	10047	364	15091	6890
2012	8483	4659	1729	9994	310	12793	9400
2013	9013	4139	1732	10642	477	15233	10539
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

المديرية العامة للجمارك نقلا عن الموقع الإلكتروني :

http://www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع (2016/03/23)

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p :166.

من خلال الجدول نلاحظ بأن التجهيزات الصناعية احتلت المرتبة الأولى من حيث الاستيراد حيث عرفت زيادات متتالية إلى غاية 2008، بقيمة 13093 مليون دولار غير أنه ابتداء من هذه السنة عرفت الواردات نوعا من الاستقرار حتى سنة 2011، ثم عادت لتنخفض سنة 2012 إلى 12793 مليون دولار ثم ارتفعت أكثر سنتي 2013 و2014، إلى ما قيمته 15233 و18961 مليار دولار على التوالي، ومنه تبقى تحتل المرتبة الأولى دائما، لتأتي في المرتبة الثانية المواد نصف مصنعة والتي قدرت سنة 2014 بـ 12852 مليون دولار.

ونجد في المرتبة الثالثة كل من المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية التي عرفت تذبذبا من حيث استيرادها من سنة لأخرى بالنسبة للمواد الغذائية شهدت أعلى قيمة لها سنة 2014، والتي تقدر بـ 11005 مليون دولار، أما عن المواد الاستهلاكية غير الغذائية فكانت أعلى قيمة لها 10539 مليون دولار هذا سنة 2013، وعن الطاقات والزيوت والمواد الخام فقد احتلتا المرتبة الرابعة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة التجهيزات الفلاحية التي سجلت نسبا ضئيلة مقارنة بباقي الواردات.

2-3- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنة 2014

من السائد أن السوق الأوروبية تمثل أهم المناطق التي تشكل سوقا مهما لتوزيع صادراتها للسوق الجزائرية على مختلف المجموعات السلعية، ولمعرفة ما مدى مصداقية هذه الحقيقة وحقائق أخرى نقوم بفحص معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 10): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنة 2014

الوحدة: مليون دولار

المناطق الاقتصادية	القيمة	النسبة %
دول الاتحاد الأوروبي	29684	50,67
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	8436	14,40
الدول الأوروبية الأخرى	886	1,51
دول أمريكا الجنوبية	3815	6,51
آسيا	12619	21,54
الدول العربية	1962	3,35
الدول المغاربية	738	1,26
الدول الأفريقية	440	0,75
المجموع	58580	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration_d_investement تاريخ الاطلاع (2016/03/21)

وفيما يلي نبين التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال سنة 2014 من خلال الشكل رقم(03-04) الذي يبين ذلك بوضوح.

الشكل رقم (03- 04): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية لسنة 2014

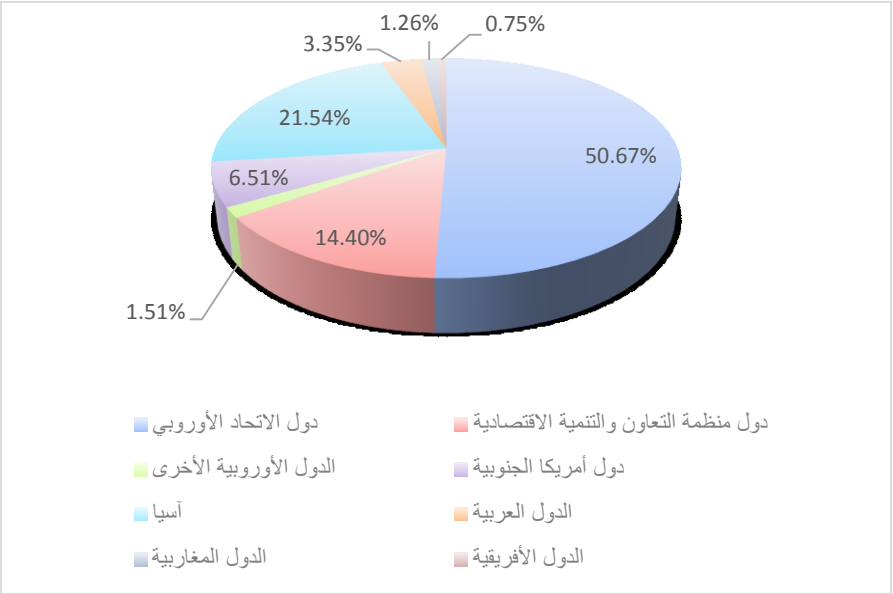

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جدول رقم (03- 10).

من خلال تتبعنا لبيانات الجدول رقم (03-10) وملاحظتنا للشكل أعلاه نجد بأن الواردات الكلية لسنة 2014 قدرت بـ 58850 مليون دولار، ومن خلال التدقيق في مجموع القيم لكل منطقة اقتصادية نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى من مجموع الأسواق الممونة للجزائر، فهي تلبي نصف حاجات الجزائر من السلع الأجنبية، حيث بلغت مساهمتها النسبية إلى إجمالي الواردات الجزائرية 50,67% سنة 2014، لتأتي دول آسيا في المرتبة الثانية بما بنسبته 21,54% هذا للدور الكبير الذي تلعبه الصين في تمويل السوق الجزائرية بمختلف السلع والتجهيزات، أما فيما يخص دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد بلغت نسبة الواردات الجزائرية منها 14,40% تليها دول أمريكا الجنوبية بما نسبته 6,51%، أما عن باقي الدول والمتمثلة في الدول العربية، الدول الأوروبية الأخرى، الدول المغاربية، الدول الإفريقية فنجدها تحتل المراتب الأخيرة بقيمة 1962 و886 و738 و440 بما يقابلها من نسب3,35% و1,51% و1,26% و0,75% على التوالي من إجمالي الواردات الجزائرية.

3- تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000- 2014)

من خلال بيانات الجدول الموالي سوف نتناول حصيلة معاملات الجزائر التجارية مع العالم الخارجي فيما يتعلق بتجارتها السلعية خلال الفترة (2000- 2014)، بالإضافة إلى تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (03- 11): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	الصادرات السلعية (FOB)	الواردات السلعية (CAF)	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	21,65	9.35	12.3	231.55
2001	19.09	9.48	9.61	201.37
2002	18.70	12.01	6.7	155.70
2003	24.46	13.32	11.14	183.63
2004	32.22	17.95	14.27	179.50
2005	56.33	19.86	26.47	233.28
2006	54.74	20.68	34.06	264.70
2007	60.59	26.35	34.24	229.94
2008	78.59	38.07	40.52	206.43
2009	45.18	37.40	7.78	120.80
2010	57.09	38.89	18.20	146.80
2011	72.89	46.93	25.96	155.32
2012	71.74	51.57	20.17	139.11
2013	64.71	54.99	9.72	117.67
2014	59.99	58.58	1.41	102.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (03- 05) ، (03- 08).

معدل التغطية = (الصادرات ÷ الواردات)× 100

من خلال تتبعنا لنتائج الجدول رقم (03-11) نلاحظ بأن الميزان التجاري الجزائري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة ما بين (2000- 2014).

في سنة 2000، سجل الميزان التجاري ما قيمته 12,30 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات على الواردات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة والتي سجلت 28,50 دولار للبرميل، أما في سنة 2001، حقق الميزان التجاري فائضا يقدر بـ 9,61 مليار دولار، الذي نجده تراجع مقارنة بالسنة الماضية ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وكذا تراجع قيمة الصادرات بنسبة 11,82% وبمعدل تغطية بلغ 201,37% ولقد استمر هذا الانخفاض إلى سنة 2002، قدر ب 6,7 مليار دولار وبمعدل تغطية 155،70% ليشهد الميزان التجاري بعد هذه السنة ارتفاعا مستمرا طوال الفترة (2003- 2008)،كان أكبر فائض ذلك الذي حصلخلال سنة 2008، والذي قدر بـ 40,52 مليار دولار، وبمعدل تغطية 206,43% وهذه الزيادة راجعة بالأساس إلى الزيادة الملحوظة في حجم الصادرات مقارنة بالواردات خلال هذه السنة.

في سنة 2009، انخفض أداء الميزان التجاري إلى 7,78 مليار دولار، ذلك بسبب الأزمة العالمية وتراجع أسعار البترول إلى 61,06 دولار للبرميل، إضافة إلى تراجع حجم المبادلات التجارية على مستوى السوق الدولية، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يحقق عجز.

أما في سنتي 2010،2011، فقد عرف الميزان التجاري الجزائري قفزة نوعية من خلال تحقيق فائض بقيمة 18,2 مليار دولار و25,96 مليار دولار وبمعدلات تغطية 146,80% و155,32% على التوالي وكان ذلك بسبب تحسن أسعار المحروقات.

ليبقى الميزان التجاري بعدها في انخفاض مستمر، إلى غاية سنة 2014 أين أدى انهيار أسعار النفط إلى تقلص عائدات التصدير مع ارتفاع فاتورة الاستيراد التي بلغت 58،58 مليار دولار، وهو ما نجم عنه تقلص كبير لرصيد الميزان التجاري الذي سجل فائضا محتشما قدر بـ 1,41 مليار دولار.

وسنوضح كل ما سبق ذكره من خلال الشكلين المواليين:

الشكل رقم (03- 05): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

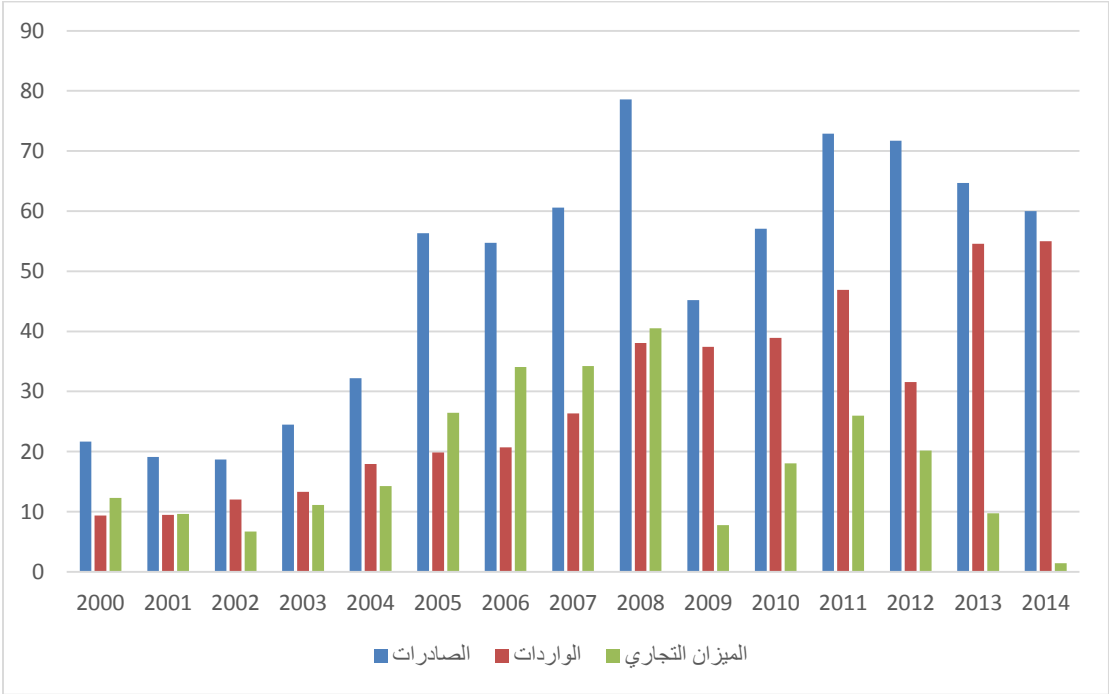

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الجدول رقم (03- 11).

الشكل رقم (03- 05) يمثل قراءة للجدول رقم (03-11) حيث يتبين من خلاله الارتفاع والانخفاض في الميزان التجاري الجزائري بشكل أوضح من خلال أعمدة البيانية المبينة باللون الأخضر.

الشكل رقم (03- 06): تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000- 2014)

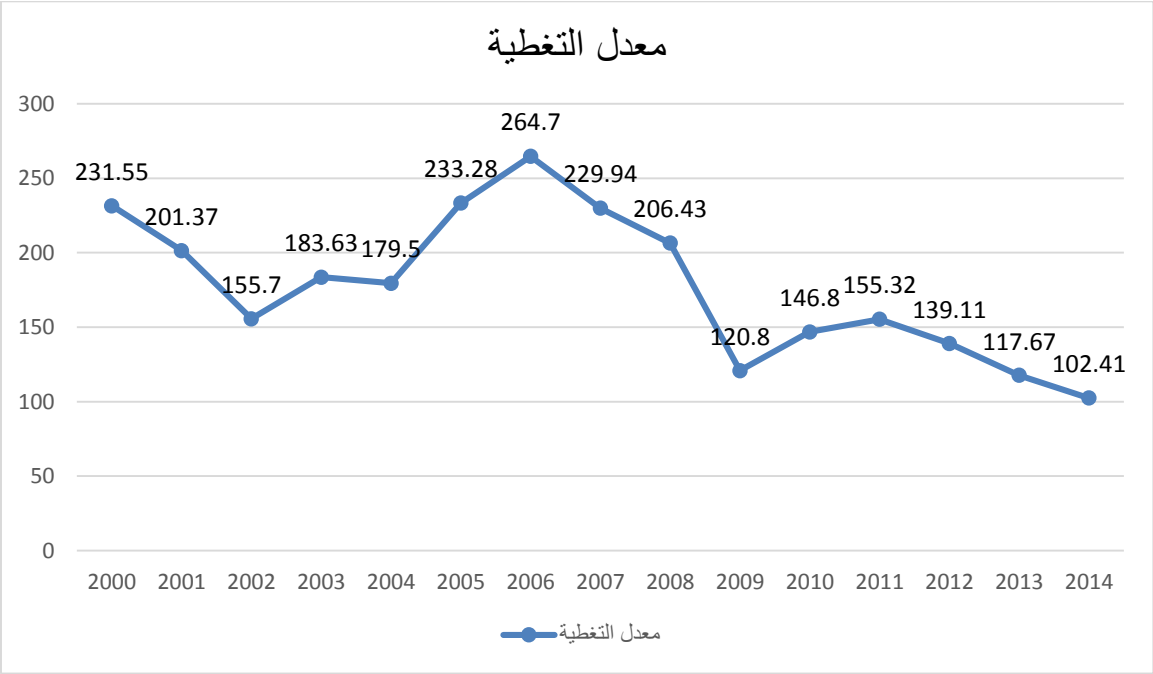

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الجدول رقم (03- 11).

يبين الشكل رقم (03- 06) قراءة لنتائج الجدول (03-11) إذ يفسر لنا معدل التغطية مدى تغطية الواردات بالصادرات، كما وتعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية تلك التي تتراوح ما بين 80% و120% وعن الميزان التجاري الجزائري فنجد أن معدل التغطية لديه تجاوز في كثير من السنوات النسبة 120% ليستقر سنة 2014 بمعدل 102,41%، وعموما يمكن القول بأن الميزان التجاري الجزائري ليس في أحسن أحواله خلال الفترة محل الدراسة.

ثانيا: دراسة وتحليل دور الميزان التجاري في تحسين ميزان المدفوعات

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة معرفة إن كان للميزان التجاري دور في تحسين رصيد الميزان الكلي، ومن أجل تسهيل هذه المهمة تم الاستعانة ببرنامج خاص بمعالجة المعطيات،المتمثل في الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية(SPSS) الذي يمكننا من حساب كل ما نحتاجه في هذا التحليل والذي يظهر لنا الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 12): دور الميزان التجاري في تحسين ميزان المدفوعات للفترة (2000- 2014)

Modéle	Bêta	t	Sig
(Constante)	0,950	11,005	0,000
Balanc trd			

a- Variable dépendant = balanc P.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

حيث:

Balanc trd:(الميزان التجاري) المتغير المستقل

Balanc P: (ميزان المدفوعات) المتغير التابع

Bêta: معامل التأثير

t: معامل

Sig:درجة المعنوية

التحليل:

من خلال الجدول رقم (03-12) نلاحظ بأن درجة المعنوية Sig أقل من درجة المعنوية المعتمدة 0,05، وهذه النسبة تثبت أن للميزان التجاري دور في تحسين ميزان المدفوعات، هذا ونجد أن قيمة t المحسوبة هيأكبر من قيمتها الجدولية، و أن كل تغير في المتغير المستقل (الميزانالتجاري) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) بمقدار 0,950.

ومن هنا يمكن القول بأن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات هي علاقة قوية، ومن هنا نستخلص أن للميزان التجاري الدور الكبير والفعال في تحسين ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل لدور ميزان الخدمات في تحسين ميزان المدفوعات

من خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول تحليل لوضعية ميزان الخدمات الجزائري حتى نتمكن من معرفة الدور الذي يمكن أن يؤديه لتحسين رصيد ميزان المدفوعات.

أولا: دراسة وتحليل وضعية ميزان الخدمات

في هذا الخصوص يمكن أن نبين تطور ميزان الخدمات الجزائري للفترة (2000- 2014)، كما سنوضح من خلاله معدل التغطية المتعلق أيضا بالخدمات الجزائرية الخارجية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 13): تطور ميزان الخدمات الجزائري للفترة (2000- 2014)

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	معدل التغطية %
2000	0,91	2,36	-1,45	38,56
2001	0,91	2,44	-1,53	37,29
2002	1,30	2,48	-1,18	52,42
2003	1,57	2,92	-1,35	53,77
2004	1,85	3,86	-2,01	47,93
2005	2,51	4,78	-2,27	52,51
2006	2,58	4,78	-2,20	53,97
2007	2,84	6,93	-4,09	40,98
2008	3,49	11,08	-7,59	31,50
2009	2,99	11,68	-8,70	25,59
2010	3,57	11,91	-8,34	30,00
2011	3,77	12,56	-8,79	30,01
2012	3,96	11,09	-7,13	35,70
2013	3,78	10,78	-7,00	35,06
2014	3,55	11,71	-8,16	30,31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر

Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives, hors série, Jun 2012, pp 87-88.

Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p :48.

من خلال تتبعنا لبيانات الجدول أعلاه يتضح لنا وجود خلل كبير في ميزان الخدمات الجزائري خلال فترة الدراسة .

فبالنسبة للسنوات(2000-2003)، نجد أن ميزان الخدمات الجزائري قد سجل عجزا تراوح بين 1,18 و1,45 مليار دولار بنسبة تغطية بلغت أدناها سنة 2001 بنسبة 37,29%، ويعود هذا العجز إلى خروج رؤوس الأموال لغرض تسديد فوائد الديون التي تراجعت كثيرا نتيجة الدفع المسبق الذي انتهجته الجزائر من خلال اعتمادها على فوائض مالية نفطية معتبرة.

وظل العجز قائما خلال السنوات (2004-2006)،يتراوح ما بين 2,01 و2,27 مليار دولار، أما عن معدل التغطية فقد بلغ أعلى نسبة له وطول فترة الدراسة سنة 2006، بنسبة 53,97%أما بالنسبة لسنتي 2007، 2008، فقد عرفتا انخفاضا ملحوظا بمعدل التغطية الذي انخفض إلى نسبة 40,98% و31,50 على التوالي، هذا راجع إلى ارتفاع واردات الجزائر من الخدمات محققا بذلك ميزان الخدمات عجزا.

وفيما يخص السنوات الثلاث (2008-2010)، فنجد أن واردات الجزائر من الخدمات سجلت استقرارا في قيمتها، وبمبالغ قاربت ضعف ما كانت عليه سنة 2007 وأضعاف مضاعفة بالنسبة للسنوات السابقة حيث سجلت 11,08 مليار دولار سنة 2008 و11,68 مليار دولار سنة 2009، أما في سنة 2010 فقد سجلت 11,91 مليار دولار، في حين نلاحظ في الكفة الأخرى من الميزان عدم تجاوز صادرات الجزائر من الخدمات 3,57 مليار دولار وهو ما يعكس بوضوح تراوح معدل التغطية بين 25% و31%.

أما عن الصادرات الجزائرية من الخدمات فقد سجلت هي الأخرى استقرارا في قيمتها خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014 بقيمة 3,77 مليار دولار، 3,96 مليار دولار، 3,78 مليار دولار، و3,55 مليار دولار وبمعدلات تغطية بلغت 30,01%و35,70% و35,06% و30,31% على التوالي.

ثانيا: دراسة وتحليل لدور ميزان الخدمات في تحسين ميزان المدفوعات

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة معرفة إن كان لميزان الخدمات دور في تحسين ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، والذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 14): دور ميزان الخدمات في تحسين ميزان المدفوعات للفترة (2000- 2014)

Modèle	Bêta	t	Sig
(Constante) Balanc S	-0,090	-0,325	0,750

b- Variable dépendant = balanc P.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

حيث:

Balanc S:المتغير المستقل (ميزان الخدمات)

Balanc P: المتغير التابع (ميزان المدفوعات)

التحليل:

من خلال الجدول رقم (03-14) نلاحظ بأن درجة المعنوية Sigهي أكبر من درجة المعنوية المعتمدة 0,05، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل ليس له دور في تفسير التغيرات التي حدثت في قيمة رصيد المتغير التابع، هذا ونجد أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.

ومن هنا نستخلص بأن ميزان الخدمات ليس له دور في تحسين ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: دراسة و تحليل لدور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات

بعدما وضحنا سابقا دور كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات في تحسين الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، نأتي الآن إلى تبيان الدور الذي يمكن أن يلعبه الميزان التجاري وميزان الخدمات مجتمعين تحت اسم التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات، ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 15): دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات

Modèle	Bêta	t	Sig
(Constante)	0,90	7,839	0,000
trad			

a- Variable dépendant = balanc P.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

حيث:

Trad:(التجارة الخارجية) المتغير المستقل

Balanc P: (ميزان المدفوعات) المتغير التابع

التحليل:

من خلال الجدول رقم (03-15) نلاحظ بأن درجة المعنوية Sig هي أقل من درجة المعنوية المعتمدة 0,05، وهذه النسبة تثبت أن للتجارة الخارجية دور كبير في تحسين ميزان المدفوعات، هذا ونجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، كما أن كل تغير في المتغير المستقل (التجارة الخارجية) بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) بمقدار 0,90.

ومن هنا يمكن القول بأن للتجارة الخارجية الدور الكبير والمساهمة الفعّالة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، ذلك من خلال الصادرات النفطية التي نجدها تتحكم بدرجة كبيرة في إجمالي الصادرات الجزائرية.

خلاصة الفصل

يتبين لنا من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل بأن قطاع التجارة الخارجية الجزائرية مر بثلاث مراحل أساسية بدأ بمرحلة الرقابة التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، ثم مرحلة الاحتكار التي كانت تهدف إلى التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تتساير وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا مرحلة تحرير التجارة الخارجية التي عرفت العديد من الإصلاحات بدأ من التحرير المقيد، التحرير الخالي من القيود ثم التحرير التام.

كما أنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له الأثر الايجابي على ميزان مدفوعاتها الذي لا يختلف في هيكله عن باقي موازين مدفوعات الدول الأخرى، إلاّ أنّه يرتبط أساسا بوضعية الميزان الجاري الذي يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الميزان التجاري، أما عن الجزء الثاني من ميزان المدفوعات الجزائري والمتمثل في ميزان رأس المال فنجد أن الجزائر تسعى إلى تحسين وضعيته من خلال العديد من الحوافز التي قدمتها بهدف جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر والسعي للتقليل من عبئ المديونية الخارجية.

كما تطرقنا إلى دور كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات في تحسين الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فتوصلنا إلى أن الميزان التجاري له دوركبير في تحسين الميزان الكلي، أما عن ميزان الخدمات فنجد أنه يشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات ذلك من خلال نتائجه التي تعتبر في معظمها سلبية، لنخلص في الأخير إلى أن التجارة الخارجية لها الدور الكبير والمساهمة الفعّالة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

الخاتمة

الخاتمة:

إن العالم اليوم يشهد تطورا متسارعا في مختلف المجالات لاسيما في مجال المبادلات التجارية، في ظل حرية السوق الدولية واشتداد المنافسة على اقتحام الأسواق الخارجية، فهو يتجه أكثر فأكثر إلى حرية انتقال السلع و الخدمات و بالتالي محو الحدود السياسية و الجغرافية بين الدول، فللتجارة الخارجية أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونها تؤثر في وضعية الميزان الجاري ومن ثم وضعية ميزان المدفوعات باعتبار الميزان التجاري أهم عنصر في ميزان المدفوعات .

هذا و عرفت الدولة الجزائرية العديد من المشاكل كضعف معدل النمو و ارتفاع المديونية خاصة بعد تدهور أسعار النفط سنة 1986، ما انعكس سلبا على ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي أدى إلى الإستنجاد بمؤسسات مالية مثل صندوق النقد الدولي للتفاوض حول إمكانية مساعدتها في عملية الإصلاح الإقتصادي الذي يتم من خلاله تحقيق العديد من التغيرات في الإقتصاد الوطني، و كخطوة أولى لتفعيل دورها و المشاركة في النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية تسارعت إلى الانضمام إلى تجمعات و تكتلات عالمية، والتي نجد منها توقيعها على إتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وكذا محاولاتها المستمرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وغيرها من التجمعات الإقتصادية الأخرى، الشئالذي مكّن الجزائر منرفع مستوى تجارتها الخارجية من خلال علاقاتها مع الشركاء الأجانب، غير أنه ما يلاحظ على التجارة الخارجية هو تركزها الواضح على قطاع واحد في ميدان الصادرات ألا وهو قطاع المحروقات بنسب كبيرة فاقت 97% سنة 2014، ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات في هذا المجال.

ومنه خلص بحثنا لتكوين بحثنا لتكوين رؤية واضحة حول دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات، فقد حاولنا معالجة إشكالية هذه الدراسة في جزئيين جزء نظري يضم فصلين، وجزء تطبيقي يتناول حالة الجزائر.

وعن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث:

أولا: نتائج الدراسة

من خلال استعراضنا لهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. مرت الجزائر بعد استقلالها بثلاث مراحل أساسية بخصوص سياساتها للتجارة الخارجية تمثلت في:

المرحلة الأولى: وهي رقابة الدولة للتجارة الخارجية وإمتدت من فترة الإستقلال إلى بداية السبعينات.

المرحلة الثانية: شهدت إتجاه حمائي يعطي الحق للدولة لإحتكار التجارة الخارجية والتي إمتدت من السبعينات إلى نهاية الثمانينات.

أما المرحلة الأخيرة: وهي ما تعرفه الجزائرحاليا بتوجهها إلى حرية التبادل الدولي و إزالت كافة العراقيل و القيود التجارية و إتباع سياسة تجارية أكثر تفتحا وإندماجا في السوق العالمية.

2. أسفرت الأزمة المالية العالمية لسنة2008 عن آثار جد وخيمة على قطاع التجارة الخارجية من خلال تراجع حركة الصادرات والواردات، نتيجة دخول الإقتصاديات العالمية في ركود فعلي و تأثر معظم المتغيرات الإقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية كالنمو الإقتصادي وحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة مما أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة.

3. عادة ما يتعرض ميزان المدفوعات لإختلالات عديدة سواءا كانت مؤقتة، دائمة أو غيرها من الإختلالات، ما يستوجب تدخل السلطات المسؤولة قصد الحد منه بإتخاذ العديد من الإجراءات أهمها: سياسات التجارة الخارجية التي تهدف أساسا للقضاء على الإختلال الخارجي.

4. لا يؤثر حساب رؤوس الأموال على رصيد ميزان المدفوعات نظرا لطغيان الميزان التجاري على رصيد الميزان الكلي ، لكن في ظل تراجع أسعار النفط من الممكن حدوث توازن بين الحسابين.

5. واقع قطاع التجارة الخارجية الجزائرية يوحي بسيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة 97.27%، في حين أن الصادرات خارج المحروقات لم تحقق ماهو مرجو منها والتي لاتزال تسجل نسب ضعيفة جدا في حدود 2,73%، ذلك راجع لكون الإقتصاد الجزائري في حقيقته إقتصاد ريعي يعتمد بالأساس على منتوج تصديري واحد وهو البترول.

6. إن للتجارة الخارجية المنظورة الأثر الكبير على الميزان التجاري الذي يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات الجزائري، فتحسن وضعية هذا الأخير مرتبط بتحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية بإعتباره المورد الأول من العملة الصعبة.

7. تتميز كل من الصادرات و الواردات الجزائرية بالتركيز السلعي من حيث الهيكل، أما من حيث التوزيع الجغرافي فتبقى السوق الأوروبية أهم شريك للجزائر، وعنالتجارة الخارجية للخدمات فلا تزال تشهد تدهور وركود راجع لعدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة.

8. إن تحرير التجارة الخارجية المنظورة ساهم في زيادة مدفوعات الشحن و النقل و التأمين الأمر الذي أثر سلبا على وضعية ميزان الخدمات الجزائري.

9. على الرغم من الحوافز التي قدمتها الجزائر بهدف جذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إنشاء قوانين إستثمار وحوافز ضريبية مشجعة إلا أن الأرقام تؤكد أن الحجم المستقطب بعيد من المستوى المطلوب، والذي ينحصر في قطاعات محدودة.

10. هناك العديد من المعوقات الإدارية و التشريعية خاصة في مجال تنشيط الإستثمارات أدت إلى تدهور حساب رأس المال.

11. إن لتحرير التجارة الخارجية إنعكاسات سلبية على العديد من المؤسسات الجزائرية بسبب رفع القيود على السلع الأجنبية و جعلها تتدفق بسهولة إلى الأسواق المحلية، وبالتالي مزاحمة السلع المحلية التي نجدها غير قادرة على منافسة سلع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة نوعا ما وهو ما سيخلق مشاكل لهاته المؤسسات التي ستضطر للغلق.

12. كما أن لتحرير التجارة الخارجية آثار إيجابية حيث تمكن الفرد المستهلك الإختيار بين السلع المحلية و المستوردة، الأمر الذي يحفز المؤسسات الجزائرية على بذل المزيد من الجهود لإنتاج منتوج مقبول لدى المستهلك.

13. عملت الجزائر على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي و الإستفادة من التطورات التي بلغها، و لخلق بيئة تجارية أكثر إنفتاحا و تحررا و على الرغم من كل الجهود التي بدلتها من أجل الإنضمام إلا أن مسعى الإنضمام لم يتحقق بعد .

14. تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد و بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية و هي المحروقات و بنسبة تفوق 95% في المتوسط وهذا الوضع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية و التأثر بالتغييرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

15. سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال سنة2014 سببه التراجع الكبير في حصيلة الميزان التجاري نتيجة لإنخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية إضافة إلى زيادة الواردات.

16. إجمالا نستخلص بأن للتجارة الخارجية الدور الكبير و المساهمة الفعالة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري بنسبة بلغت 90%، ذلك من خلال الميزان التجاري الذي نجده يتحكم بشكل كبير في وضعية الميزان الكلي، بحكم أنّ رصيد ميزان الخدمات يعيش الإستقرار النسبي طيلة فترة الدراسة ، هذا وتعتبر أسعار النفط المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات.

ثانيا: إختبار الفرضيات

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. **إختبار الفرضية الأولى:** تمّ قبول هذه الفرضية و التي تقول بأن التجارة الخارجية المنظورة التي نجدها تتأثر بشكل كبير بالصادرات النفطية تساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر، و

هذا في ضوء ما تمّ التوصل إليه، فقد بينت الدراسة التطبيقية أن الميزان التجاري كان له الدور الكبير في تحسين وضعية ميزان المدفوعات بما نسبته 95%. وهذا ماتؤكده النتائج (4، 5، 6).

2. **إختبار الفرضية الثانية:** تمّ رفض هذه الفرضية و التي تقول بأن التجارة الخارجية للخدمات تساهم في تحسين وضعية الميزان الجاري ومن ثم وضعية ميزان المدفوعات ككل، وهذا في ضوء ما تمّ التوصل إليه في النتائج، فقد بينت الدراسة التطبيقية أن ميزان الخدمات لم يكن له أيّ دور في تحسين وضعية ميزان المدفوعات بل و يشكل عبئا ثقيلا عليه من خلال نتائجه التي تعتبر في معظمها سلبية. وهذا ماتؤكده النتيجتين(7، 8).

3. **إختبار الفرضية الثالثة:** تمّ رفض هذه الفرضية التي تقول بأن تحرير التجارة الخارجية يعمل على تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا في ضوء ما تم التوصل إليه فقد بينت الدراسة التطبيقية أن نتائج الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة الخارجية لم تحقق ما هو مرجو منها حيث كانت مساهمتها في ميزان المدفوعات ضعيفة نوعا ما و هذا ما تؤكده النتائج(9،11,10).

ثالثا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

1. إن ترقية قطاع التجارة الخارجية يتطلب دون شك منح العديد من الحوافز الجبائية و دعم الإنتاج و كذا مراقبة الجودة.

2. العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كبديل أساسي للبترول من أجل الخروج من دائرة الخطر التي من الممكن أن تصيب هذا المنتوج في الأسواق العالمية.

3. بما أن حوالي 97.27% من صادرات الجزائر من المحروقات تتجه في معظمها نحو السوق الأوروبية، ومن أجل الخروج من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات توصي الدراسة بضرورة عدم الإعتماد على المحروقات و المواد الأولية بشكل أساسي ووضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالإنتاج الوطني و تنويعه جغرافيا.

4. الحث على المضي قدما نحو الأسواق العالمية بإنتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير، وفي الوقت نفسه العمل على خفض فاتورة الإستيراد الباهضة.

5. ضرورة العمل على القضاء على البيروقراطية خاصة في المعاملات الإدارية ووضعسياسات إقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة، لتسهيل جلب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر و إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

6. العمل على تشجيع و تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يكون لها الدور الفعال في التأثير على التجارة الخارجية من خلال إتاحة فرص لها للقيام بعمليات التصدير و المنافسة في الأسواق الخارجية.

7. مطالبة الدول الدائنة بخفض المديونية و تحويلها إلى إستثمارات أجنبية داخل الدولة.

8. لا بد من النهوض بقطاع الخدمات من خلال الإهتمام بالقطاع السياحي، بإعتباره أهم موارد قطاع الخدمات التي يمكن الحصول عليها لتحسين ميزان المدفوعات.

9. ضرورة تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات و دعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات و التقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الميزان التجاري و إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات الجزائري.

رابعا: آفاق الدراسة

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة و مقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى، و ذلك كما يلي:

- **أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.**
- **أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات.**
- **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات.**

قائـــمـــــــة

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد فريد مصطفى: **الإقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.
2. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: **مفاهيم ونظم إقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.
3. بسام الحجار: **العلاقات الإقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2003.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
5. جمال جويدان الجمل: **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2010.
6. جمال جويدان الجمل: **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2013.
7. حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2006.
8. حسين عمر: **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.
9. خالد محمد السواعي: **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، إبرد، الأردن، ط1، 2010.
10. سكينة بن حمود: **مدخل لعلم الإقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
11. سمير فخري نعمة: **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
12. شريف علي الصوص: **التجارة الدولية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012.
13. شقيري نوري موسى وآخرون: **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
14. طارق الحاج: **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
15. عبد القادر السيد متولي: **الإقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2011.
16. عبد القادر رزيق المخادمي: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
17. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي: **التكامل الإقتصادي العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

18. عبد الكريم جابر العيساوي: **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2.

19. عطا الله الزبون: **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.

20. علي عبد الفتاح أبو شرار: **الإقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط2، 2010.

21. فليح حسين خلف: **الإقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.

22. دريد كامل آل شيب: **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

23. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد: **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2006.

24. محمد إبراهيم عبد الرحيم: **إقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

25. محمد جاسم: **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

26. محمد صفوت قابل: **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، 2010.

27. محمد نجاة الله صديقي: **تدريس علم الإقتصاد الإسلامي، الإقتصاد الدولي**، مركز النشر العلمي، جدة، 2009.

28. محمود الوادي وآخرون: **الأساس في علم الإقتصاد**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

29. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف: **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2009.

30. موسى سعيد مطر وآخرون: **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

31. ميراندا زغلول رزق: **التجارة الدولية**، كلية التجارة بينها – جامعة الزقازيق، 2010.

32. نداء محمد الصوص: **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

33. هاني حامد الضمور: **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، 2007.

34. هوشيار معروف: **تحليل الإقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.

ثانيا: المجلات الدوريات

1. أحمد الكواز :**التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي**، دورية جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009.

2. أحمد الكواز: **مناطق التجارة الحرة**، دورية جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثاني والتسعون، أفريل 2010.

3. بطاهر علي: **سياسات التحرير الإصلاح الإقتصادي في الجزائر**،مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004.

4. بلقاسم العباس: **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003.

5. تماضر جابر البشير الحسن: **قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على إقتصاد السودان (للفترة 1970-2013)**، مجلة العلوم الإقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد 2، 2015.

6. جميلة الجوزي: **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر 03، العدد 11، 2012.

7. زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى: **أفاق إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، 2003.

8. صالح تومي، عيسى شقيشب: **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 04، 2006.

9. طه يونس حمادي: **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسكية) والحديثة والتعاملات الإقتصادية: مع الإشارة إلى السوق الأوروبية الموحدة**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة موصل، العراق، العدد 39، 2007.

10. محمد راتول: **الدينار الجزائر بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 04.

11. ناصر دادي عدون، محمد متناوي: **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 03، 2004.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات

1. محمد زيدان: **قواعد تنظيم التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وأثرها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 22-23 أفريل 2003.

2. محمد صالح الشيخ: **الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصاديةالاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الجامعة العمانية.

رابعا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أسيا الوافي: **التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006.

2. أيات الله مولحسان: **المنظمة العالمية للتجارة وإنعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

3. براهيم بلقالة: **أليات تنويع وتنيمة الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.

4. بلقاسم منهوم: **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2013/2012.

5. حنان لعروق: **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.

6. خالد أحميمة: **أزمة الديون السيادية الأوروبية وإنعكاستها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

7. خليفة عزي: **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2012/2011.

8. خليفة موارد: **التكامل الإقتصادي العربي، على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.

9. رشيد زاوية: **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن وإختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

10. رشيد شلالي: **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

11. رنان مختار: **تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008.

12. سامية بوالطمين: **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

13. سلمى دوحة: **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

14. سلمى سلطاني: **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002.

15. سهم أحمد المجالي: **التجارة الأردنية العربية وأثرها على الإقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة مؤتة، 2008.

16. شعبان فرج: **التجارة والإستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

17. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

18. عبد الباقي يوسفي: **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

19. عبد الحميد حمشة: **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/20012.

20. عبد الغفار غطاس: **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

21. عبد الكريم مقران: **الإصلاحات الإقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

22. عبد المؤمن قواوسي: **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.

23. عبد الله جعلاب: **تحديات الإقتصاد العربي المعاصر وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

24. عتيقة وصاف: **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

25. عمر شتاتحة: **تأثير السياسة التجارية علىتوازن ميزان المدفوعات في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

26. عمر مؤذن: **تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2012/2011.

27. عبد الرحمان روابح: **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

28. فضيل رايس: **التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012.

29. فيروز سلطاني: **دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية والدولية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

30. كريم بوروشة: **أثر السياسة النقدية على آليات معالجة إختلال ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

31. لخضر مداني: **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2006/2005.

32. محمد أمين بربري: **سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005/2004.

33. محمد بن ناصر: **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

34. مراد زايد: **دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر سابقا، 2006/2005.

35. مريم عريبي: **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2014/2013.

36. مسعود دراوسي: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

37. مقدم عبيرات: **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001.

38.مقران بهلول: **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970-2005**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

39. منى مسغوني: **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2005/2004.

40. ناصر صلاح الدين غربي: **دراسة أمكانية إقامة منطقة نقد مثلي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

41. ناهض قاسم القدرة: **إختلاف ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

42. نجاح منصري: **أثر إتفاقية الشركة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

43. نعيمة زيرمي: **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

44. نوارة بوكونة: **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

45. نوال عبابسة: **التخصص الدولي: بين النظرية والواقع حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في التحليل والاستشراف الإقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008.

46. نور الدين بوالكور: **أثر التكامل الإقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.

47. هاجر رماش: **إتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012.

48. الهادي عثماني: **دراسة قياسية لتوزع التجارة بالجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

49. هجيرة عبد الجليل: **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، رسالة ماجستير في المالية الدولية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

50. وردة موساوي: **عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات، حالة الجزائر للفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2013/2012.

51. وليد حفاف: **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

52. الويزة قطاف: **التجارة الخارجية خارج قطاعه المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2013)**، رسالة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2013.

خامسا: القوانين، الأوامر، المراسيم

1. **القانون رقم 78-02** المؤرخ 1978/02/11، المتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 1978/02/14.

2. **القانون رقم 88-29** المؤرخ في 1988/07/19، المتعلق بممارسة إحتكار الدولة للتجارة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 1988/07/20.

3. **الأمر رقم 11/74** المؤرخ في 1974/01/30، المتعلق بتحرير تجارة التصدير، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 1974/02/15.

4. **الأمر 12/74** المؤرخ في 1974/01/30، المتعلق بشروط إستيراد البضائع، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 1974/02/14.

5. **المرسوم رقم 86-46** المؤرخ في 1986/12/02، المتعلق بدعم وترقية الضادرات من غير المحروقات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 1986/12/24.

6. **المرسوم رقم 88-167** المؤرخ في 1988/09/06، المتعلق بشروط برمجة المبادلات الخارجية وإيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 1988/09/07.

سادسا: التقارير والمنشورات

1. صندوق النقد العربي: دليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي، ط2، 2009.

2. وليد عيدي عبد النبي: ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الإقتصادي، البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012.

3. علي عبد الرضا عمودي العميد: المداخيل الحديثة في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012.
4. منشورات مكتب الصرف: ميزان المدفوعات، المملكة المغربية، 2011.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. بنك الجزائر: النشرات الإحصائية الثلاثية (جوان 2006، ديسمبر 2008، مارس 2014، جوان 2015) نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.bank.of-algeria.dz/html/bulletin-statistique.htm
تاريخ الإطلاع (12-03-2016).
2. المديرية العامة للجمارك الجزائرية على موقع الإلكتروني:
http://www.douane-gov.dz
تاريخ الإطلاع (23-03-2016).

3. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.de/indew.php/ar/declarticen-d-investement
تاريخ الإطلاع (21-03-2016).
4. International Monetary Fund: Balance of payments Manual
على الموقع الالكتروني: http://www.imf.org تاريخ الاطلاع: 2016/03/04
5. Bank of Jamaica: Balance of payments made simple, 2004
على الموقع الالكتروني: http://boj.org.jm تاريخ الاطلاع: 2016/03/04

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, Jun 2012.
2. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2014, Juillet 2015.

المـــلاحـــق

الملحق رقم01: أثر الميزان التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-4,439	1,767		-2,512	,026
	balanctrd	,909	,083	,950	11,005	,000

a. Variable dépendante : balacp

الملحق رقم02: أثر ميزان الخدمات على ميزان المدفوعات في الجزائر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	10,572	5,521		1,915	,078
	balancs	-,316	,971	-,090	-,325	,750

a. Variable dépendante : balacp

الملحق رقم03: أثر التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,696	1,917		,363	,722
	trad	,852	,109	,909	7,839	,000

a. Variable dépendante : balacp

الملخص:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية لإرتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الإقتصادي للدول، فهي بمثابة الشريان الرئيسي الذي يربط بين مختلف الدول، خاصة في عصر طغى عليه الإستهلاك بشتى أنواعه مع إشتداد المنافسة على إقتحام الأسواق الخارجية، فلا يمكن أن نتحدث عن تجارة خارجية مزدهرة لبلد ما دون أن نتحدث عن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في تحسين ميزان المدفوعات.

وفي هذا الإطار تطرقت هذه الدراسة إلى دور التجارة الخارجية في تحسين ميزان المدفوعات مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

حيث توصلت الدراسة إلى أن القطاعات الخدمية في الجزائر تتميز بالأداء الضعيف مايجعلها غير قادرة على مزاحمة الشركات الخدمية العالمية ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري، وبهذا يبقى الإقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، فوضعية ميزان المدفوعات مرتبطة برصيد الميزان التجاري الذي يتغير وفقا لتغيرات أسعار النفط صعودا ونزولا.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إنعاش الصادرات كونها تعتمد على الصادرات النفطية أساسا والتقليل من فاتورة الواردات، وكذا العمل على إنعاش قطاع الخدمات الذي يؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري ذلك من خلال الإهتمام بالقطاع السياحي بإعتباره أهم موارد قطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، ميزان الخدمات، الجزائر.

Abstraction

Foreign trade is considered as the main motor for the true economic development owing to the dependency among it and the other sectors that build up a country's economy. Foreign trade is simply the most significant factor that ties the various world countries especially in an era where the consumptionwith its various forms is the landmark hand in hand with the uprising competition in terms of foreign markets. From this and that, we cannot tackle the notion of a prosperous foreign trade of some country regardless the role the latter plays in enhancing the payment balance.

In such a framework our study dealt with the role foreign trade plays in the improvement of the balance of payment with reference to The Algerian case the one characterized with a weak performance to level that makes it unable to compete universal service companies. Such incompetence did affect the Algerian economy negatively; hence, keeping the Algerian economy bound irrationally to oil sector .Payments balance is related strictly to that trade balance the one that change in harmony with oil prices (up/down).The study recommended the need to work to revive exports since it depends on petroleum exports only and to reduce imports . Moreover, according to this study we should amend the services sector the one that affect negatively on theAlgerian balance of payment we can realize that by paying much more attention to the tourism sectors , the one considered the most significant among services sector.

Key Words:

Foreign trade, balance of payments , the trade balance , the balance of services, Algeria